Distribution: Restricted EB 2004/82/R.8 18 August 2004
Original: English البند 6 من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثمانون

روما، 8-9 سبتمبر/أيلول 2004

تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولا – مقدمة **1**

ثانيا – الموضوعات العامة المنبثقة عن عمليات التقييم عام 2002 **2**

ثالثا – المعالم البارزة للتنفيذ **4**

ألف – عمليات التقييم على مستوى الصندوق 4

باء – عمليات تقييم البرامج القطرية 5

جيم – عمليات تقييم المشروعات 6

الملاحق

أولا – تعليقات مكتب التقييم **9**

ثانيا – وضع تنفيذ توصيات التقييم **13**

أولا – مقدمة

1 - وافق المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والسبعين في أبريل/نيسان عام 2003 على سياسة التقييم في الصندوق المعروضة في الوثيقة EB 2003/78/R.17/Rev.1. والتي تنص على أن يتقدم رئيس الصندوق إلى المجلس بتقرير سنوي عن حالة اعتماد توصيات التقييم وتنفيذها، ويقوم مكتب التقييم برفع تعليقاته المستقلة على هذا التقرير إلى المجلس، بما في ذلك قائمة بالتوصيات التي وجدها المستخدمون غير قابلة للتنفيذ، وبالتالي لم تنفذ بالفعل.

2 - وتمشياً مع ما تقدم، فإن هذه الوثيقة تشكل التقرير الأول الذي يرفعه رئيس الصندوق إلى المجلس بشأن متابعة توصيات التقييم. ويغطي التقرير وضع تنفيذ 14 عملية تقييم، تناولها التقرير السنوي لمكتب التقييم عن نتائج العمليات وأثرها في عام 2002، المدرج في الوثيقة EC/2003/34/W.P.2. وتتألف عمليات التقييم المذكورة من تقييمين على مستوى الصندوق، وتقييمين للبرامج القطرية، وعشرة تقييمات للمشروعات (للإطلاع على التعاريف انظر الإطار)، وذلك على النحو التالي:

تقييمان على مستوى الصندوق:

- برنامج منح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية
- قدرة الصندوق في ميدان ترويج الابتكارات القابلة للتكرار بالتعاون مع الشركاء الآخرين

تقييمان للبرامج القطرية:

- سري لانكا
- جمهورية تنزانيا المتحدة

تقييمات عشرة برامج قطرية:

- بنغلاديش – مشروع الإنتاج الزراعي المتكامل وإدارة المياه في نتراكونا
- تشاد – مشروع التنمية الزراعية في كانم
- هايتي – مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة
- موريتانيا – مشروع التنمية في منطقة الواحات – المرحلة الثانية
- المغرب – مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي
- ناميبيا – مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية
- بيرو – مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المرتفعات الجنوبية
- الفلبين – مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة
- جمهورية تنزانيا المتحدة – مشروع إدارة الزراعة والبيئة
- اليمن – مشروع حماية البيئة في تهامة

ومن أصل عمليات التقييم العشر للمشروعات، كانت هناك تسع عمليات للتقييم المرحلي وعملية تقييم إنجاز واحدة (لمشروع بنغلاديش).

تعريف عمليات التقييم

عمليات التقييم على مستوى الصندوق: يهدف هذا النوع من العمليات إلى تقدير مدى فعالية وتأثير سياسات الصندوق واستراتيجياته ونهجه على الحد من الفقر الريفي. وبعد ذلك تُستخدم الأفكار والتوصيات المستخلصة في صياغة سياسات واستراتيجيات جديدة أكثر فعالية.

تقييم البرامج القطرية: تعطي عمليات تقييم البرامج القطرية تقديرا لأداء وتأثير الأنشطة المعانة من الصندوق في بلد ما. وتعطي هذه العمليات أسساً ملموسة لاستعراض وصياغة وثائق الاستراتيجيات القطرية. وتساهم العمليات المذكورة أيضاً في حوار السياسات الدائر مع مندوبي الحكومات والوكالات الإنمائية الأخرى بشأن التنمية الريفية والزراعية.

تقييم المشروعات: يُنفذ نوعان من أنواع تقييم المشروعات في المراحل المختلفة لدورة المشروعات وذلك وفقاً للإطار المنهجي لتقييم المشروعات. وهذان النوعان هما:

- **التقييم المرحلي** وهو تقييم إلزامي في نهاية أي مشروع قبل البدء في المرحلة الثانية في نفس المشروع أو البدء في مشروع مماثل في نفس الإقليم. وتستخدم النتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في مثل هذا التقرير كأساس لتقدير مبررات المرحلة الثانية، وإدخال تحسينات على تصميم وتنفيذ التدخلات التالية.
- **تقييم الإنجاز** ويجرى عادة بعد الانتهاء من تقرير إنجاز المشروع الذي تعده الجهة المقترضة، بمساعدة المؤسسة المتعاونة، بعد فترة تتراوح عادة 18 شهرا من تاريخ إغلاق المشروع.

المصدر: مكتب التقييم في الصندوق.

3 - ويوضح الجزء "ثانيا" من هذا التقرير الموضوعات العامة الرئيسية المنبثقة عن عمليات التقييم. ويوجز الجزء "ثالثاً" النقاط البارزة في تنفيذ مختلف توصيات التقييم. أما الملحق الأول فيحتوي على تعليقات مكتب التقييم على تقرير رئيس الصندوق هذا. ويتضمن الملحق الثاني، جداول في الصيغة التي قدمها مكتب التقييم، ويوفر معلومات مفصلة عن حالة تنفيذ التوصيات المعتمدة لكل عملية تقييم.

ثانيا – الموضوعات العامة المنبثقة عن عمليات التقييم عام 2002

4 - شملت عمليات التقييم التي أجريت عام 2002 وللمرة الأولى تقييمين رئيسيين على مستوى الصندوق. وعادا هذان التقييمان بفوائد بالغة على دائرة إدارة البرامج خصوصاً وعلى الصندوق عموماً وأسهما في توليد توصيات وأفكار قيمة بشأن القضايا الاستراتيجية والتشغيلية. كما أنهما ساهما في صياغة تدابير المتابعة لتعزيز الأداء في المجالات المعنية.

5 - وخضع برنامجان قطريان للتقييم خلال عام 2002 وهما: برنامجا سري لانكا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وبالإضافة إلى تقدير نتائج واستدامة البرامج القطرية للصندوق، فإن عمليات تقييم البرامج القطرية تتولى تقدير الوضع

الشامل للتعاون والتساوق بين الصندوق وشركائه، والدور الاستراتيجي للصندوق فيما يتصل بالاستراتيجيات الوطنية. وتوفر العمليات المذكورة أفكاراً وتوصيات لتجهيز وثائق الصندوق الجديدة للفرص القطرية.

6 - وغطت عمليات تقييم البرامج القطرية المنفذة عام 2002 بلدين متباينين للغاية. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 250 دولاراً أمريكياً، وهي تندرج في عداد البلدان العشرة الأشد فقراً في العالم. أما سري لانكا فتتمتع بمؤشرات اجتماعية باهرة حيث تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 870 دولاراً أمريكياً، وتصنف في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. ورغم هذه الفوارق، فإن البلدين يتقاسمان سمتين مهمتين هما: تركز الفقر في المناطق الريفية، والتفاوت الكبير في الدخل بين الأقاليم وفيما بين الأسر أيضا. وقد روعيت توصيات كلتا عمليتي التقييم على النحو اللائق في الوثائق اللاحقة للفرص الاستراتيجية القطرية. وبالإضافة إلى عمليات تقييم البرامج القطرية والتقييم على مستوى الصندوق، فقد نفذ مكتب التقييم عشر عمليات لتقييم المشروعات عام 2002، ومعظمها استعداداً لتصميم المرحلة الثانية من المشروعات المعنية. وشكلت هذه العمليات العشر المجموعة الأولى من التقييمات التي استخدمت الإطار المنهجي الجديد لتقييم المشروعات، الذي طبقه مكتب التقييم في عام 2002 كمتابعة لتوصية من توصيات وثيقة "التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000-2002).

7 - وبصورة إجمالية، فإن التوصيات وتدابير المتابعة راعت بشكل جيد الموضوعات العامة المفيدة التي انبثقت عن عمليات التقييم. وتمحورت الموضوعات الرئيسية حول الابتكارات الناجحة، والمؤسسات المحلية المستدامة، والعمليات التشاركية، وتفويض صلاحيات اتخاذ القرارات إلى المجتمعات المحلية.

8 - وكشفت عمليات التقييم أن المشروعات ونهج الأنشطة الناجحة تتسم في معظمها بالابتكار ضمن سياقها الذاتي، ولكنها تستند أساساً إلى طرق تنفيذ جرى اختبارها وتجربتها في مناطق أخرى أو في الإقليم ذاته في وقت سابق وأنها مكيفة بشكل حسن مع الظروف المحلية. كما أكدت تلك العمليات أن خلق و/أو تعزيز مؤسسات محلية مستدامة تصب اهتمامها على الفقراء يعتبر عنصراً رئيسياً في تحقيق الأهداف المنشودة من حيث نطاق التغطية والأثر. وبصفة عامة، فإن الأنشطة الناجحة استفادت من البيئات القطرية المواتية من حيث السياسات والمؤسسات، و/أو أسهمت هي ذاتها في خلق مثل هذه البيئات.

9 - وكانت الأنشطة الأقل نجاحاً في العادة هي الأنشطة المعنية بقضايا عسيرة تتعلق بالتقانة وبالمجتمعات المحلية في بيئات مادية واجتماعية-اقتصادية صعبة مثل قضية إدارة المراعي في ظل موجات الجفاف الحادة، و/أو إرساء عمليات تشاركية على مستوى المجتمعات المحلية في سياق معقد من حيث المؤسسات، والسياسات، والجوانب الاجتماعية والسياسية.

10 - وكشفت عمليات تقييم المشروعات هذه عدداً من العناصر الهامة للنجاح كان من بينها المساندة والانخراط الكامل لكل الشركاء المعنيين، وكذلك دعم وانخراط المندوبين المقيمين للجهات المانحة، وهو ما تضمن شكلاً من أشكال الحضور الميداني للصندوق.

11 - كما أبرزت عمليات التقييم أهمية الانخراط الكامل للفقراء كشركاء استراتيجيين في التصميم والتنفيذ. وتدل النتائج المستخلصة من عدد من عمليات التقييم أن المشروعات التي حققت قسطاً أكبر من الأثر المستدام على الفقر

الريفي هي تلك المشروعات التي اشتملت على مشاركة فعالة للفقراء في اتخاذ القرارات، ولاسيما عند وضع تحديد تفصيلي بالتعاون مع الشركاء للعمليات التشاركية المطلوبة وتوفير الموارد الكافية لذلك. كما أن المشاركة الفعالة زادت أيضاً من احتمالات ضمان استدامة تشغيل وصيانة استثمارات المرافق الأساسية.

12 - وقد تم وضع النهج التشاركية الناجحة في ضوء تطلعات واقعية بشأن ما تستطيع كل مؤسسة القيام به وما تعجز عنه. وتبين أن التشديد على اتخاذ القرارات كان جانباً أساسياً في هذه النهج. فلا يمكن للفقراء أن يكتسبوا إحساساً بملكية مشروع ما وأن يسهموا بصورة صادقة ومستدامة في أنشطته ما لم يتوافر لهم قدر من التحكم بما يقومون به من مهام. وفي المشروعات التي سجلت أعلى مستويات النجاح في تفويض سلطات اتخاذ القرارات إلى المجتمعات المحلية، تمتعت المنظمات المجتمعية باستقلال مالي وإداري كامل، وجرى تحديد نصيبها من المسؤوليات عبر مفاوضات رسمية وتم النص عليها في العقود المبرمة مع سلطات المشروعات.

13 - وأخيراً، فقد أظهرت عمليات التقييم أن تنظيم الفقراء على مستوى القاعدة يجب أن يجري بالتوازي مع التزام متين من جانب الحكومة بتفويض جزء من صلاحياتها على المستوى المحلي. وبغير ذلك فإن اللامركزية لا يمكن أن تعود بالفائدة على الفقراء.

ثالثا – المعالم البارزة للتنفيذ

ألف – عمليات التقييم على مستوى الصندوق

14 - **برنامج منح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية**. تشكل منح البحوث الزراعية جزءاً من برنامج منح المساعدة التقنية للصندوق. وتوفر عمليات التقييم المواضيعية هذه أفكاراً قيمة عن عمليات برامج منح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية في الصندوق. وتمحورت التوصيات حول استراتيجية للبحوث، والربط بين القروض والمنح، وتعزيز الأثر، وتوافر الموارد واستخدامها، والابتكار، والعمليات والإجراءات الداخلية. وجرت متابعة تلك التوصيات في سياق وضع سياسة لتمويل المنح في الصندوق أقرها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 (الوثيقة EB 2003/80/R.5/ Rev.1). وقد أُعدت وثيقة سياسة تمويل المنح عبر عملية ذات طابع تشاركي قوي، وغطت كل النقاط الرئيسية المتصلة ببرنامج منح البحوث الزراعية حسب ما حددتها عمليات التقييم. وحظيت مسألة التضافر بين مشروعات المنح والقروض باهتمام خاص لضمان النهوض بمنح المساعدة التقنية والبرنامج الإقراضي. وفي الوقت الراهن، يجري إرساء إطار لتعزيز الصلة بين المنح والقروض مع تعزيز ذلك بمبادرة تعميم الابتكار. ومن بين الأهداف الأصيلة لهذه المبادرة إتاحة الموارد خصيصاً لدعم النهوض بالصلات بين المنح والقروض. وقد أعيد النظر في العمليات الداخلية لبرنامج المنح في ضوء سياسة المنح الجديدة، وجرى بالفعل اعتماد خطوط توجيهية تشغيلية بهذا الصدد.

15 - **قدرة الصندوق في ميدان ترويج الابتكارات القابلة للتكرار بالتعاون مع الشركاء الآخرين**. نُفِّذ هذا التقييم المواضيعي عام 2001 استجابة لتوصية من توصيات وثيقة "التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002)". وبغية متابعة توصيات التقييم بطريقة منتظمة، فقد أعد الصندوق مبادرة تعميم الابتكار كوسيلة هامة لترويج تعميم الابتكارات القابلة للتكرار بمشاركة الجهات المعنية الأخرى. وفي مايو/أيار عام 2004، عُقدت حلقة عمل عن

المبادرة المذكورة. وأسهمت هذه الحلقة، إلى جانب منتدى دائرة إدارة البرامج في أبريل/نيسان عام 2004 ومنتدى سياسات الصندوق في مايو/أيار عام 2004، في صقل دور الصندوق التيسيري والرائد في ميدان الابتكار. وثمة تفاهم عام آخذ في التبلور حول أهمية الابتكار بالنسبة للصندوق. وفي الوقت الراهن يجري العمل على وضع مقترحات لتعميم الابتكار، ومن المنتظر أن تُستكمل لرفعها إلى المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول عام 2004. وكنشاط متواصل يُعامل الابتكار على أنه أحد الموضوعات الرئيسية لعمليات الصندوق المتجسدة في الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية، ووثائق المشروعات والبرامج، وكذلك في عمليات استعراض المشروعات والحوافظ. وقد قامت دائرة إدارة البرامج بتعزيز فريق تجهيز المشروعات، وتعمل المجموعات المواضيعية بالفعل على العناية بأمر موضوعات مثل التمويل الريفي، وإدارة الموارد الطبيعية، والتمايز بين الجنسين. كما أُعدت السياسة الجديدة للموارد البشرية، وستهتم بالجانب المتعلق بالموارد البشرية في توصيات التقييم.

باء – عمليات تقييم البرامج القطرية

16 - **سري لانكا.** تضمن تقييم البرنامج القطري ثلاث توصيات رئيسية هي: إنشاء هيئة مستقلة للتعبئة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية؛ وإجراء دراسة استشارية (أو مواضيعية) بشأن التنمية اللامركزية؛ وتوليد الأفكار لإطار متواصل لإدارة المشروعات المناصرة للفقراء. وقد تابع الصندوق كل هذه التوصيات بالتعاون الوثيق مع الحكومة والجهات القطرية المعنية الأخرى، وأسهم إسهاماً كبيراً في إعداد وثيقة جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية في سري لانكا عُرضت على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان عام 2003. وضمن إطار البرنامج القطري (بما في ذلك مشروعات القروض والمنح)، أجريت اختبارات رائدة لإنشاء هيئة غير ربحية تدير شؤونها بنفسها، ويشتمل تصميمها على نهج شمولي إزاء الحد من الفقر يجمع بين تمكين فقراء الريف وتوفير التمويل الصغير وأنشطة التنمية المجتمعية الأخرى.

17 - **جمهورية تنزانيا المتحدة.** أُدرجت توصيات تقييم البرنامج القطري في ظل خمسة عناوين هي: نهج التخفيف من وطأة الفقر الريفي والاستهداف؛ والمشاركة والاستدامة؛ والتقانة الزراعية؛ والرصد والتقييم؛ والتمايز بين الجنسين. وكمتابعة لتوصيات هذا التقييم فقد وضعت وثيقة ثالثة من وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة واعتمدها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2003. وتصدت الوثيقة المذكورة بنجاح إلى القضايا الأساسية التي أثارها تقييم البرنامج القطري مثل الحاجة إلى ضمان الاتساق مع إطار السياسات الحكومية؛ وتعريف المجموعات المستهدفة؛ وحوار السياسات؛ والإعانات وترتيبات تقاسم التكاليف؛ ودعم التقانة الزراعية وتوليد المعارف؛ والرصد والتقييم كأداة من أدوات الإدارة؛ والتمايز بين الجنسين. كما أُدرجت المبادئ المجسدة في توصيات تقييم البرنامج القطري ضمن المشروعات والعمليات الجارية، ويجري تطبيقها عند تصميم البرامج الجديدة. وتتدرج جمهورية تنزانيا المتحدة في عداد بلدان البرنامج التجريبي للحضور الميداني (الوثيقة EB 2003/80/INF.7)، وفي هذا السياق فقد جرى التعاقد مع مسؤول ارتباط للصندوق في فبراير/شباط عام 2004. وسيكفل ذلك مشاركة الصندوق التفاعلية في مختلف مجموعات العمل المعنية بالاستراتيجيات والسياسات على المستوى القطري.

جيم – عمليات تقييم المشروعات

18 - **بنغلاديش – مشروع الإنتاج الزراعي المتكامل وإدارة المياه في نتراكونا.** في أعقاب توصيات التقييم واستناداً إلى الخطوط التوجيهية الجديدة للرصد والتقييم في الصندوق فقد تم تجديد نظم الرصد والتقييم القائمة في المشروعات الثلاثة الجارية للصندوق. كما نُفِّذت دراسة مكتبية بشأن مشاركة المستفيدين في مشروعات الصندوق الجارية في أوائل عام 2004، ومن المزمع التثبت ميدانياً من نتائج هذه الدراسة في أكتوبر/تشرين الأول عام 2004. ونتيجة حوار السياسات الذي أجراه الصندوق مع الحكومة، فقد اتخذ مجلس مؤسسة بالي كارما– ساهاياك قراراً، في أغسطس/آب، بإدراج المزارعين الحديين والصغار ضمن المجموعات المستهدفة للمؤسسة، ومن ثم خلق نظام محسن للخدمات المالية المقدمة إلى المزارعين. واعتمد المشروعان الجديدان منذ عام 2003 نهجاً يستند إلى المجموعات في تسليم المنظمات غير الحكومية لخدمات التمويل الصغير. وأثبت هذا النهج فعاليته الشديدة وفائدته في العناية بأمر مسألة الاستدامة التي أثارها التقييم.

19 - **تشاد – مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم.** تمت متابعة كل توصيات التقييم المرحلي والعناية بأمرها عند تصميم مشروع التنمية الريفية في كانم الذي استكملت صياغته في أبريل/نيسان عام 2002 وخضع للتقدير في أغسطس/آب من العام ذاته. ووافق المجلس التنفيذي على هذا المشروع الجديد في أبريل/نيسان عام 2003. وخلال عملية التصميم انخرط فريق شراكة التعلم الأساسي بنشاط لضمان معالجة كل قضايا وتوصيات التقييم المرحلي على النحو المناسب.

20 - **هايتي – مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة.** بناء على توصيات التقييم المرحلي فقد جرى تمديد فترة تنفيذ المشروع الجاري بغية تعزيز إنجازاته. وأتمت المرحلة الثانية من المشروع عملية الاستهلال.

21 - **موريتانيا – مشروع التنمية في منطقة الواحات – المرحلة الثانية.** روعيت توصيات التقييم المرحلي في تصميم المرحلة الثالثة للمشروع التي تشتمل، ضمن جملة أمور، على استراتيجية لإنهاء المشروع. وتم تصميم عنصر للمرفق العالمي للبيئة كجزء من المرحلة المذكورة وذلك للعناية بأمر قضايا الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (المياه والمراعي)؛ وهذا العنصر مرهون بموافقة المرفق. وأخيراً، وبغية ضمان الانتقال السلس إلى المرحلة الجديدة، فقد تم الحصول على تمويل من برنامج التعاون التقني التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وعلى منحة من برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية لمواصلة تسليم الخدمات إلى رابطات الإدارة التشاركية للواحات واتحادات الاستثمار والائتمان في الواحات.

22 - **المغرب – مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.** وفر التقييم المرحلي الأساس لتصميم المرحلة الثانية من المشروع، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول عام 2003. وروعيت كل توصيات هذا التقييم في تصميم المرحلة المذكورة. وبسبب قصر الفترة الانتقالية وقيود الميزانية فقد جرت العناية بمعظم التوصيات المتصلة بالفترة الانتقالية عند تصميم مشروع المرحلة الثانية.

23 - **ناميبيا – مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية.** نُفِّذ التقييم المرحلي بغرض إرساء الأسس اللازمة لمشروع متابعة محتمل. وهدف التقييم إلى تحديد الوجهة الشاملة والنهج الأساسي للأنشطة خلال مرحلة المتابعة. ولذلك فقد كانت معظم التوصيات ذات طبيعة طويلة الأجل بحيث تراعى خلال تصميم مشروع المتابعة لا أثناء الفترة القصيرة المتبقية على تنفيذ مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية. وتعمل الحكومة على إعداد وثيقة تصميم لمشروع المتابعة لتلتمس في نهاية المطاف التمويل من الممولين المحتملين (الذين قد يكون الصندوق من بينهم). وتخضع وثيقة الاستهلال الأولية للمراجعة بمساعدة خبراء استشاريين تعاقدت معهم الحكومة. ولم تُنجز هذه العملية بعد. وتدل وثيقة الاستهلال الأولية التي أتيحت للصندوق على أنه تمت مراعاة توصيات التقييم المرحلي في عملية التصميم، ولاسيما في مجالات المشاركة، والخدمات المالية الريفية، واللامركزية، والإصلاح الزراعي، والإدارة المجتمعية المستدامة للموارد الطبيعية.

24 - **بيرو – مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المرتفعات الجنوبية.** نُفِّذت كل توصيات التقييم. وعلى وجه الخصوص، وبغية ترويج اقتسام المعارف، فقد تم تحليل تجربة المشروع ونشرها، ويجري تكرار نهج المشروع المعنية في مشروعات في إكوادور، وبيرو، وبلدان أخرى في الإقليم.

25 - **الفلبين – مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة.** قام الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي خلال عامي 2003 و2004 بتصميم مشروعات متابعة للمشروع المذكور بهدف تعبئة المزيد من الموارد لتوسيع نطاق تغطية التمويل الصغير للفقراء أكثر فأكثر عبر المؤسسات المالية المستدامة متعددة الأطراف. وروعيت توصيات التقييم إلى أقصى حد ممكن خلال عملية تصميم مشروعات الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي. وعلى سبيل المثال، فإن هذه التوصيات تشمل مساندة تحول المنظمات المؤهلة غير الحكومية إلى مؤسسات مالية متعددة الأطراف قابلة للاستمرار، وتوفير برامج التدريب والاحتكاك، ودعم صغار المقاولين الريفيين، والنهوض بالتقارير المتعلقة بالأثر، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية. وينتظر الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي على حد سواء تنصيب الحكومة الجديدة قبل وضع تدابير المتابعة الأخرى في صيغتها النهائية، بما في ذلك توقيت التقدير والعرض على مختلف الهيئات الحكومية التماساً للموافقة عليها. وقد توقف حوار السياسات الذي دعت إليه التوصيات بشأن إصلاح التمويل الريفي بصورة مؤقتة بانتظار نتائج استعراض مصرف الأراضي في الفلبين لمسألة تخصيص المؤسسة الشعبية للائتمان والتمويل في الفلبين. وحال إنجاز هذا الاستعراض، فإن الصندوق سيواصل حوار السياسات بشأن التمويل الصغير بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى.

26 - **جمهورية تنزانيا المتحدة – مشروع إدارة الزراعة والبيئة.** تقدم التقييم المرحلي بتوصيات للأجلين القصير والطويل على حد سواء بشأن التنمية الزراعية، والإدارة البيئية، والصحة، والطرقات، والخدمات المائية. وقد دُرست هذه التوصيات وحُللت بدقة ثم نُفذت على نحو يناسب ظروف المزارعين. وأشارت الحكومة إلى أن تنفيذ هذه التوصيات قد أسفر بالفعل عن نتائج ملموسة من حيث النهوض بموارد رزق الفقراء وضمان استدامة أنشطة المشروع على حد سواء. كما روعيت توصيات التقييم المرحلي في الإطار المؤسسي للمشروع وللإدارة المحلية.

27 - **اليمن – مشروع حماية البيئة في تهامة.** أُدرجت توصيات التقييم المختلفة ضمن الفئات التالية: (i) تصميم المشروع والإشراف عليه؛ (ii) الإنجازات المادية، ومشاركة المستفيدين، والاستدامة؛ (iii) الرصد والتقييم وتقدير

الأثر؛ (iv) توفير الائتمان. وفي حين أن الفئة الأولى من التوصيات قد روعيت عموماً في المشروع الجديد في الضالع، فلم يتحقق تقدم يُذكر فيما يتصل بالتوصيات الواردة في الفئات من (ii) إلى (iv)، وهو ما يعود بشكل كبير إلى أن مشروع المرحلة الثانية المنتظر لم يكن قد جُهز بعد. أما بالنسبة إلى المشروع بحد ذاته، فلقد اعتبر التنفيذ المادي مرضيا. وبالنظر إلى أن النهج التشاركي قد طبق للمرة الأولى في مشروع في اليمن، فإن الخبرة الناجمة عن ذلك ما تزال متباينة. وفي بعض المجالات، مثل إنشاء رابطات منتفعي المياه، تم تحقيق بعض التقدم. على أن جهود تمكين النساء لم تحقق الغايات المنشودة.

رابعا – الاستنتاجات

28 – على نحو ما جرى إجماله في الفقرات السابقة وتفصيله في الملحق الأول، فقد حقق الصندوق والجهات المعنية القطرية، في معظم الحالات، تقدماً كبيراً في متابعة توصيات التقييم. وبالنسبة لعمليات التقييم المخصوصة للمشروعات فإن المعلومات المرتدة المتاحة من الميدان تؤكد أهمية معظم توصيات التقييم. وقد بدأت تدابير المتابعة في تحقيق نتائج ملموسة بطريقة ما أو بأخرى. على أن من المهم إدراك أن أنشطة تتبع الآثار وبيانها هي أسهل فيما يتعلق بالتقييم المرحلي منها بالنسبة لأنواع التقييم الأخرى (ولاسيما تقييم البرامج القطرية وعمليات التقييم المواضيعي)، حيث إن هدف التقييم المرحلي يتمثل في إرساء الأساس للبدء بمرحلة متابعة للمشروع الأساسي. وهكذا، فإن توصيات التقييم المرحلي هي في العادة تخص بشكل بالغ المشروع المعني، وتتسم بطابع قصير الأجل، وذلك لمتابعة عملية تصميم المرحلة الجديدة من المشروع. أما عمليات تقييم البرامج القطرية فتتناول الحافظة القطرية، وفي العادة تجري متابعة التوصيات الناجمة عنها في عملية إعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية وعلى مستوى البرنامج القطري. ويتطلب تنفيذ توصيات تقييم البرامج القطرية والتقييم المواضيعي على مستوى الصندوق وقتاً أطول حتى يؤتي ثماره.

الملحق الأول

تعليقات مكتب التقييم

1 - أُدرجت تعليقات مكتب التقييم على تقرير رئيس الصندوق لعام 2004 الوارد أعلاه وذلك كمرفق للتقرير تمشياً مع ما نصت عليه سياسة التقييم في الصندوق (الوثيقةEB 2003/78/R.17/Rev.1)، الجزء الثاني القسم خامسا الفقرة 49:

"يضطلع رئيس الصندوق بمسؤولية ضمان اعتماد توصيات التقييم التي يرى المستفيدون أنها مجدية على كل المستويات التشغيلية، والاستراتيجية، والسياساتية (حسب الاقتضاء)، ومتابعة تنفيذها بشكل واف. وسيقدم الرئيس إلى المجلس التنفيذي تقريرا سنويا عن حالة اعتماد توصيات التقييم وتنفيذها، ويقوم مكتب التقييم برفع تعليقاته المستقلة على هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك قائمة التوصيات التي وجدها المستخدمون غير قابلة للتنفيذ، وبالتالي لم تنفذ بالفعل".

2 - وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الصندوق التي يعد فيها مثل هذا التقرير ومن ثم فإن من الواجب النظر إليه على أنه جهد اختباري وأن هناك متسعاً لتحسينه في المستقبل. ويود مكتب التقييم أن يشير إلى تعاونه الوثيق مع دائرة إدارة البرامج في تصميم نموذج مصفوفة تقارير عمليات التقييم المنفردة (الوارد في الملحق الثاني من هذا التقرير) وكذلك في تحديد توقيت عملية إنجاز التقارير ومسيرتها.

3 - كما يود المكتب أن يثني على ما تبذله دائرة إدارة البرامج وموظفوها من جهد دؤوب في إعداد التقارير عن حالة تنفيذ توصيات التقييم. وقد زُوِّد المكتب بمسودة تقرير رئيس الصندوق وبعث بتعليقاته إلى دائرة إدارة البرامج. وروعيت هذه التعليقات في النسخة النهائية من التقرير المذكور. ويُلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى بعض الجوانب والقضايا المهمة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عن استعراض تقرير عام 2004 هذا. وترد الجوانب والقضايا المذكورة في الفقرات من 4 إلى 13 أدناه.

4 - تم تنفيذ كل عمليات التقييم التي شملها تقرير هذه السنة في عام 2002، أي قبل اعتماد سياسة التقييم. وترد حصيلة نتائج هذه العمليات في الوثيقة المعنونة "التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثره – العمليات المقيمة في عام 2002" الصادرة عن مكتب التقييم والمرفوعة إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول عام 2003 (الوثيقة EB 2003/79/R.5).

5 - وفي حين أن مفهوم وأسلوب اتفاق نقطة الإنجاز الخاص بالتقييم، والذي يشكل نقطة الانطلاق لوضع المصفوفات، كانا قائمين عام 2002 حينما أجريت عمليات التقييم التي يتناولها هذا التقرير، فإن سياسة التقييم لعام 2003 أدخلت عدداً من التعديلات على عملية اتفاق نقطة الإنجاز، وهو ما حال بالتالي دون مراعاتها في تقرير رئيس الصندوق لهذا العام. وتُعرِّف سياسة التقييم اتفاق نقطة الإنجاز والعملية التي تقود إليه على النحو التالي:

"45 - ... فاتفاق نقطة الإنجاز يبين فهم أصحاب الشأن لعملية التقييم ونتائجها وتوصياتها، ومقترحاتهم لتطبيق هذه التوصيات والتزاماتهم بالعمل بها، وسوف يشارك مكتب التقييم في هذه العملية، ضمانا لوجود فهم كامل لنتائجها وتوصياتها.

الملحق الأول

"46 - ... ويظل اتفـاق نقطة الإنجاز هـو محصلة عمل شراكة التعلم الأساسي. وهدفا الاتفاق المذكور هما: (i) توضيح وتعميق تفهم توصيات التقييم، وتوثيق التوصيات التي تعتبر مقبولة وممكنة التنفيذ، وتلك التي لا تعتبر كذلك، وتسهيل تنفيذ تلك الأولى، ثم إيجاد استجابة من جانب أصحاب الشأن حول كيفية تعاملهم مع هذه التوصيات في إطار خطة عمل تحديد المسؤوليات والمواعيد؛ (ii) تحديد آراء التقييم وفرضيات التعلم لمتابعة بحثها ودراستها مستقبلاً". (الوثيقة EB 2003/78/R.17/Rev.1).

6 - وخلصت عمليات اتفاق نقطة الإنجاز إلى أن تقييمات عام 2002 لا تستند إلى التفهم الواضح المذكور أعلاه بأن من الواجب التمييز بين التوصيات التي تجدها دائرة إدارة البرامج والجهات المعنية الأخرى ممكنة التنفيذ وتلك التي لا تعتبرها كذلك. ومن ثم فإن تقرير رئيس الصندوق لهذا العام لا يتناول هذا التمييز.

7 - واعتباراً من أواخر عام 2003 (بعد اعتماد سياسة التقييم)، فإن تقييمات اتفاقات نقطة الإنجاز ومن ثم المصفوفات ستتضمن جزءاً إضافياً يُدرج التوصيات التي لم تقبلها الجهات المعنية الرئيسية، إن وجدت، والأسباب التي دعتها إلى ذلك. وسيلقي ذلك بالضرورة المزيد من الضوء على مدى أهمية التوصيات وتعليقات الجهات المعنية.

8 - ولم تلتزم اتفاقات نقطة الإنجاز لتقييمات عام 2002 بانتظام بإيراد التاريخ المتفق عليه لإنجاز التدابير المطلوبة، ولا بذكر الهيئات المسؤولة عن تنفيذها بصورة صريحة. ومن ثم فإن هناك العديد من الفراغات في ظل هذه العناوين في المصفوفات المرفقة. وستستمر هذه السمة في تقييمات اتفاق نقطة الإنجاز لعام 2003 التي نُفِّذ معظمها قبل اعتماد سياسة التقييم؛ ولكن جميع اتفاقات نقطة الإنجاز لعام 2004 ستلتزم بصورة واضحة بتحديد مواعيد التنفيذ المتفق عليها والهيئات المسؤولة عن ذلك التنفيذ. وبفضل هذا الأسلوب فسيتيسر على دائرة إدارة البرامج كثيراً تتبع تنفيذ توصيات التقييم ورفعها التقارير عن ذلك، إلى جانب تسهيل إعداد تعليقات مكتب التقييم على تلك التقارير.

9 - ويمكن استخلاص عدد من الدروس من هذه العملية التي تجري للمرة الأولى. *أولا*: على عمليات التقييم أن تتفادى رفع عدد مفرط من التوصيات التي لا تتضمن ترتيباً واضحاً للأولويات. فتجميع وتركيز توصيات التقييم في بضعة مجالات أساسية مع إيضاح الأولويات سيسهل تنفيذ تلك التوصيات ورصدها ويعزز من الشفافية والمساءلة.

10 - *ثانيا*: هناك حاجة إلى ضمان تفهم مشترك وجيد لاستنتاجات عمليات التقييم وتوصياتها في صفوف جميع الجهات المعنية الرئيسية. ولاحظ مكتب التقييم هذا العام أنه عند عدم توافر مثل هذا التفهم بشكل كامل، فإن زوايا النظر المختلفة تؤدي إلى خلق فجوة بين طريقة تنفيذ التوصيات (أو عدم تنفيذها في بعض الحالات) والتوقعات الأصلية لخبراء التقييم.

11 - *ثالثا*: إن توصيات فئتي التقييم المرحلي وتقييم البرامج القطرية هي أسهل وأوضح، من حيث التنفيذ والمتابعة، من توصيات فئة تقييم الإنجاز. إذ توفر تقييمات الفئتين الأوليين مدخلات استراتيجية وتشغيلية للعمليات والمنتجات المقبلة ذات التحديد الواضح: أي لتصميم المرحلة الثانية فيما يتصل بالتقييم المرحلي ولوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية فيما يتعلق بتقييم البرامج القطرية. أما توصيات تقييم الإنجاز فإنها تغذي دارة تعلم عامة يصعب رصدها.

الملحق الأول

12 - *رابعا*: بالنظر إلى طبيعة العملية، فإن تعليقات مكتب التقييم على تقرير رئيس الصندوق تتعلق حصراً باعتماد التوصيات في تصميم المشروعات وصياغة وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية وسياسات الصندوق الشاملة. ولا يمكن أن تتناول هذه التعليقات مسألة التنفيذ الفعلي لهذه التوصيات أو مدى فعالية عمليات التنفيذ.

الملحق الثاني

وضع تنفيذ توصيات التقييم

قائمة عمليات التقييم الأربع عشرة التي يغطيها التقرير:

ألف – عمليات التقييم على مستوى الصندوق:

1 - برنامج منح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية
2 - قدرة الصندوق في ميدان ترويج الابتكارات القابلة للتكرار بالتعاون مع الشركاء الآخرين

باء – عمليات تقييم البرامج القطرية:

1 - سري لانكا
2 - جمهورية تنزانيا المتحدة

جيم – عمليات تقييم المشروعات:

1 - بنغلاديش – مشروع الإنتاج الزراعي المتكامل وإدارة المياه في نتراكونا
2 - تشاد – مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم
3 - هايتي – مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة
4 - موريتانيا – مشروع التنمية في منطقة الواحات – المرحلة الثانية
5 - المغرب – مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي
6 - ناميبيا – مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية
7 - بيرو – مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المرتفعات الجنوبية
8 - الفلبين – مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة
9 - جمهورية تنزانيا المتحدة – مشروع إدارة الزراعة والبيئة
10 - اليمن – مشروع حماية البيئة في تهامة

ألف – عمليات التقييم على مستوى المؤسسة

ألف 1 برنامج منح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
وضع استراتيجية بحوث للصندوق				
ينبغي للاستراتيجية أن تغطي ما يلي: هدف البرنامج وأغراضه العامة؛ نوع البحوث المؤهلة للتمويل من الصندوق (من حيث طابعها الاستراتيجي والمستقبلي والابتكاري)؛ نوع وصفات مؤسسات البحوث التي يمكن أن تفيد من منح الصندوق، والأولويات الموضوعية المحددة أو فجوات التكنولوجيا الأهم خلال فترة 2002–2006 (التي تخضع لاستعراضات دورية)؛ ومدى الربط أو الإسهام المباشر أو غير المباشر ببرنامج بحوث الصندوق.	ضرورة اتباع نهج انتقائي قائم على النتائج يوجه الدور التحفيزي للصندوق ويفيد من الإطار الاستراتيجي للصندوق، ومن الاستراتيجيات الإقليمية للبحوث، ومن السياسة الجديدة بشأن منح المساعدة التقنية. وعلى شعبة المشورة التقنية أن تقوم بوضع استراتيجيات بالتعاون الوثيق مع دائرة إدارة البرامج، ودائرة الشؤون الخارجية، ومكتب التقييم، والمراكز الدولية الشريكة للبحوث الزراعية مسترشدة بسياسة الصندوق الخاصة بالمنح التي يعدها فريق المهمات الذي يرأسه نائب الرئيس.	ينبغي توزيع المسودة النهائية ضمن الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول 2003.	شعبة المشورة التقنية، ودائرة إدارة البرامج، ودائرة الشؤون الخارجية، ومكتب التقييم والمراكز الدولية للبحوث الزراعية الشريكة.	تم إقرار ورقة سياسات في ديسمبر/كانون الأول 2003، (EB.2003/80/R.5/REV.1). أعدت الورقة من خلال عملية تشاركية للغاية، وهي تشمل نقاط البحث الاستراتيجية الرئيسية على الوجه المحدد.
تعزيز دور البحوث الممولة بمنح في برنامج استثمارات الصندوق				
ينبغي للاستراتيجية أن تحدد في مرحلة مبكرة الروابط المحتملة بين البحوث طويلة الأجل أو البحوث الاستراتيجية في سياق مختلف منح المساعدة التقنية وحافظات القروض القادمة (مشاريع القروض المختلفة) وأن تتابعها على نحو	ينبغي لدائرة إدارة البرامج أن تنظر في اعتماد أسلوب الجمع بين القرض والمنحة منذ مرحلة بدء المشروع كأساس للعمل التنفيذي. ويتطلب هذا تعزيز الاتصالات بين الصندوق (مدراء المشاريع القطريين) ومنسقي مشاريع منح المساعدة التقنية	توافر نظام للتخطيط المشترك للقروض والمنح بحلول منتصف عام 2004.	الشعب الإقليمية وشعبة المشورة التقنية، والمراكز الدولية للبحوث الزراعية هي أيضا مستعدة للتعاون الوثيق مع الصندوق لتعزيز الروابط.	العمل جار لتحديد العناصر/المعايير الجوهرية ضمن إطار متفق عليه. وتولي مبادرة تعميم الابتكار اهتماما أيضا لإمكانية استخدام أموال المبادرة لتعزيز علاقات التآزر بين القروض والمنح وللنهوض بمناقشات مديري البرامج القطرية بشأن

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
منهجي.	ومديري منح المساعدة التقنية في الصندوق.			المنح.
	إعداد واستكمال استراتيجيات للبحوث الزراعية الإقليمية ذات أولويات واضحة، وتغطي البحوث الممولة بقروض أو منح على حد سواء (على أن يعمل بهذا النهج أيضا في إطار استراتيجية المؤسسة لبرامج منح المساعدة التقنية).	استكمال العمل من جانب شعبة آسيا والمحيط الهادي وشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي وشعبة أفريقيا الثانية بحلول سبتمبر/أيلول 2003. مراجعة استراتيجية شعبة أفريقيا الأولى لعام 1999 استنادا إلى الدروس المستفادة من تنفيذ منحة المساعدة التقنية بنهاية 2003.	شعبة آسيا والمحيط الهادي وشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي وشعبة أفريقيا الثانية، جار وبنهاية المطاف شعبة أفريقيا الأولى بدعم من شعبة المشورة التقنية.	
	تحويل قاعدة بيانات برنامج منح المساعدة التقنية إلى قاعدة بيانات متاحة على مستوى المؤسسة لا يقتصر على المنح المنتهية بل تشمل أيضا مساهمات خط الإمداد بما يضمن توفير مزيد من الشفافية والمعلومات لعملية التخطيط.	قاعدة بيانات متاحة على مستوى المؤسسة بحلول مايو/أيار 2003.	شعبة المشورة التقنية بالتشاور مع دائرة إدارة البرامج.	جاهزة لدى شعبة المشورة التقنية ولكن في انتظار اختتام عملية برنامج التغيير الاستراتيجي بشأن قواعد بيانات لنظام القروض والمنح الذي يتقاسم تكنولوجيا المعلومات.
	تقاسم المعلومات على نطاق أوسع عن المخرجات التكنولوجية لبرنامج المنح من خلال مذكرات استشارية فنية تدرج على الموقع الفرعي للصندوق على شبكة الإنترنت وغيرها من شبكات نشر المعلومات.	50 مذكرة استشارية فنية على الموقع الفرعي للصندوق بحلول يونيو/حزيران 2003.	شعبة المشورة التقنية.	جار موعد جديد: ديسمبر/كانون الأول 2004.
تعزيز الأثر المؤسسي وأثر البرنامج على الفقر.	زيادة مدة منح المساعدة التقنية إلى خمس سنوات لإتاحة الوقت لإجراء تقديرات أفضل للأوضاع (الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية المحلية) ولتوفير وقت بعد	ديسمبر/كانون الأول 2003.	شعبة المشورة التقنية بالتعاون مع خبراء اقتصاد إقليميين ومع المراكز الدولية للبحوث الزراعية الشريكة.	ترصد على نحو منفصل.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	مرحلة البحوث لتقدير الأثر.			
	الاهتمام بتقدير القدرات الوطنية وبنائها لتمكينها من القيام ببحوث تشاركية.			استعراض شعبة المشورة التقنية عام 2003 للبحوث الزراعية التشاركية الممولة من الصندوق مع الدروس المستفادة القابلة للتطبيق.
	إنشاء نظام تخصص فيه الأموال لتصميم كل منح المساعدة التقنية المتعلقة بالبحوث من أجل تعزيز رصد وتقييم الأثر أثناء التنفيذ وعند الاستكمال. ينبغي الاتفاق على مؤشرات لقياس مدى استخدام مشاريع الصندوق لمخرجات المنح.			الامتثال من جانب بعض منح المساعدة التقنية.
استعراض الموارد المتاحة للبرنامج ضمن إطار السياسة الجديدة لضمان توافر متابعة مناسبة للمنح المقرة.	استعراض إبعاد وضع تخصيص الموارد المالية؛ والاستخدام الحالي للموارد البشرية في عمليات معالجة المنح وإدارة التنفيذ، وتقدير زيادة الكفاءة المتوقع تحقيقها من جراء توظيف منسق متفرغ؛ وتأثير قيود الموارد على كثافة المراقبة ونوعيتها؛ ودراسة طرق تعزيز كفاءة المراقبة المالية ومنها مثلا تخصيص الأموال ضمن المنح المختلفة.	منتصف 2004.	شعبة المشورة التقنية ومكتب ارتباط دائرة إدارة البرامج.	ستناقش شعبة المشورة التقنية المسألة مع الإدارة بعد دخول إطار السياسات الجديدة حيز التنفيذ.
تعزيز حوار السياسات واستقطاب الدعم من أجل دعم الدور العالمي للصندوق في مجال الابتكار.	ينبغي للصندوق أن يفيد من تجربته في مجال استقطاب الدعم وأن يواصل التأثير على المانحين من أجل دعم مجالات بحث جديدة أو التصدي للفجوات المنهجية إذا ما أريد للبحوث أن يكون لها تأثير فعال في مجال الفقر. وينبغي للصندوق أيضا أن	مستمر.	شعبة المشورة التقنية والشعب الإقليمية من خلال المراكز الدولية للبحوث الزراعية والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.	جار، والصندوق يقوم بدور قيادي في هذا المجال.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	يكيف الاستراتيجيات الزراعية الإقليمية وفق ذلك. أمثلة: الزراعة دون حرث وجمع المياه وتصميم أدوات زراعية محسنة للمزارعات والمسنين والأطفال.			
إعادة تقدير توزيع موارد البرنامج على المؤسسات				
ينبغي أن يتماشى التوجه القطاعي للمؤسسات (الأعضاء في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغير الأعضاء) التي تتلقى منحا على نحو أفضل مع برنامج الصندوق للإقراض.	ينبغي للصندوق عند وضع استراتيجية جديدة لبرنامج البحوث الزراعية أن يستعرض التوزيع الحالي لموارد المنح على المؤسسات وأن يدرس، في ضوء تطور احتياجات الصندوق من البحوث، إمكانية تحويل بعض الدعم الذي يقدمه إلى مؤسسات دولية غير تقليدية منها على سبيل المثال المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالتنمية التي تركز كثيرا على البحوث، وأن يبحث، فيما يخص البحوث التي يشارك فيها المزارعون، عن الأسباب التي تسوغ تخصيص نسب أكبر من موارد المنح للصعيد القطري.	سبتمبر/أيلول 2003.	شعبة المشورة التقنية والشعب الإقليمية.	جار (مستمر) تتيح سياسة الصندوق الجديدة بشأن المنح تقديم المنح لنطاق واسع من المستفيدين بمن فيهم جهات لا علاقة سابقة لها مع الصندوق.
تحسين أساليب العمل والإجراءات الداخلية للبرنامج				
ضمان حصول الجهات المتقدمة للمنح على المعلومات على قدم المساواة والتأكد من أن مشاريع البحوث الجديرة هي التي تمول، وأن إجراءات تنفيذ المنح تتم بيسر، وأن التقنيات المستقاة والدروس	ينبغي للصندوق أن يوفر إرشادات عملية لطالبي المنح ومتلقيها عن تقديم الطلبات وإعداد التقارير وتقييم الأثر؛ وعليه أن يعزز إجراءات الاستعراض والانتقاء الخاصة بالمنح لاسيما في مرحلة "التصور	سبتمبر/أيلول 2003.	شعبة المشورة التقنية والشعب الإقليمية بالتشاور مع المراكز الدولية للبحوث الزراعية الشريكة.	أساليب العمل الداخلية قيد المراجعة. ويشدد المبادئ التوجيهية والإجراءات (في المسودة، النسخة 7) على هذه المسألة.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
المستفادة تحقق أقصى الآثار الممكنة.	النظـــري". اســـتبعادا للعامـــل الشخصـــي وضمانا للتنافس الشريف. وعليه أن يراجع آثار إجراءات الفرز لعام 2000 ومتطلبـــات تحسينها إثر فترة "تجربـــة"، وأن يســـرع عملية النظر فـــي الطلبـــات والاســـتجابة لاستفسارات المراكـــز الدوليـــة للبحـــوث الزراعية.			

ألف 2 – قدرة الصندوق على تشجيع الابتكار القابل للتكرار بالتعاون مع غيره من الشركاء.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
ينبغي أن يكون الدور الرئيسي للصندوق دور الميسر لاستكشاف النهج الابتكارية المناصرة للفقراء وتحديدها والترويج لها ونشرها بالتعاون مع شركائه.	ينبغي للصندوق أن يدعم من خلال برنامج منح المساعدة التقنية الاختبارات الجزئية للنهج الابتكارية لاختبار الأداء وقياسه. وعلى الصندوق أن يمكن فقراء الريف من اعتماد الابتكارات من خلال التوسع في تطبيقها من جانب كبار الشركاء ومشاريع الصندوق الأخرى.	غير محدد.	دائرة إدارة البرامج ودائرة الشؤون الخارجية.	1) اعتمد المجلس التنفيذي سياسة جديدة للمنح في ديسمبر/كانون الأول 2003. 2) من المنتظر أن تقر الإدارة العليا إجراءات المنح في يوليو/تموز 2004. 3) تم توضيح الدور التيسيري والاستكشافي في مجال الابتكار في محفل مدراء البرامج القطرية – أبريل/نيسان 2004 وحلقة عمل مبادرة تعميم الابتكار مايو/أيار 2004.
ينبغي تشجيع التوصل إلى تفاهم مشترك لتعريف الابتكار لدى الصندوق.	يطور الصندوق فعلا طرقا محسنة وفعالة من حيث التكاليف لمعالجة المشاكل والفرص التي يواجهها فقراء الريف من خلال المشاريع والبرامج (سياسات وشراكات مؤسسية وتقنية مناصرة للفقراء).	غير محددة.	دائرة إدارة البرامج ودائرة الشؤون الخارجية.	1) يستخدم تعريف مكتب التقييم في برامج الصندوق. 2) يتم تشجيع التوصل إلى تفاهم مشترك من خلال عقد محافل وحلقات عمل في إطار مبادرة تعميم الابتكار (المشار إليه أعلاه). وسبق ذلك مذكرة المعلومات المقدمة للمجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2003 (EB 2003/80/INF.4) بشأن الصندوق/مبادرة تعميم الابتكار وهي المذكرة التي وسعت التعريف المتفق عليه للابتكار في الصندوق ليشمل السمات الرئيسية للابتكار المعروضة للمناقشة من أجل التوصل إلى تعريف جديد في المرحلة التحضيرية لمبادرة تعميم الابتكار (2004).
ينبغي للصندوق أن يؤكد التزامه الاستراتيجي بالابتكار. وينبغي له عند تنفيذ إطاره الاستراتيجي أن يعمل منهجيا لتعزيز الابتكارات القابلة للتكرار.	ينبغي أن ينفذ التزامه الاستراتيجي: بطريقة مباشرة من خلال زيادة الأموال التي يخصصها للابتكار ضمن المنح والقروض؛ وبطريقة غير مباشرة من خلال إدارة الموارد البشرية والشراكات الاستراتيجية	غير محدد.	دائرة إدارة البرامج ودائرة الشؤون الخارجية.	تشكيل فريق لوضع اقتراحات لتطوير الابتكارات ونشرها في إطار مبادرة تعميم الابتكار لعرضها على دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2004. وسيكون هذا بمثابة برنامج للمرحلة الرئيسية من مبادرة تعميم الابتكار (2005–2007). علما بأنه

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	ونظم إدارة المعلومات والمعارف المتصلة بالابتكار.			سيتم تنفيذ ثمانية مبادرات ابتكار خاصة ذات قابلية للتكرار في إطار المرحلة التحضيرية من مبادرة تعميم الابتكار.
	ينبغي لدائرة إدارة البرامج وللشعب الإقليمية أن تقوم، عند وضع استراتيجيات إقليمية، بتحديد المجالات الأساسية المحددة في الأقاليم المعنية التي تتطلب حلولا ابتكارية على المدى المتوسط، وأن تركز على هذه المجالات في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية وبرامج العمل السنوية، وبالتالي العمليات المباشرة.	نهاية عام 2006.	دائرة إدارة البرامج	جار ضمن أنشطة كل الشعب الإقليمية بدعم من شعبة المشورة التقنية.
	ينبغي أن تكون قدرة الصندوق على تشجيع الابتكار وتعزيزه أحد المجالات الرئيسية للرصد والتقييم في المشاريع.	غير محدد.		ستتم معالجة مسألة رصد وتقييم القروض/والمنح في اقتراحات المرحلة الرئيسية لمبادرة تعميم الابتكار (ديسمبر/كانون الأول 2004).
على دائرة إدارة البرامج أن تحسن أداءها في مجال إدارة المعارف.	تعزيز هيكلة عمل فريق تجهيز المشاريع وإحياء المجموعات الموضوعية (وتكييف أوقات موظفي دائرة إدارة البرامج وفق ذلك) وتطوير أدوات معرفية (منها على سبيل المثال مذكرات التعلم والتوجيه التي تصدرها شعبة المشورة التقنية). ضرورة دراسة هيكلية دورة المشاريع وتمويلها.	غير محدد.	دائرة إدارة البرامج.	شعبة المشورة التقنية تعيد النظر في استعراض المشاريع وضمان الجودة ومراقبة الجودة، تهدف ضمان توفيرها في الوقت المناسب وتأثيرها وشمولها لكل مستويات الإدارة مع قيمة مضافة محددة. وستعكس خطة عمل عام 2004 هذه التغييرات. وتشارك المجموعات الموضوعية بنشاط في المرحلة التحضيرية لمبادرة تعميم الابتكار. وينبغي الإشارة تجديدا إلى مذكرات التعلم التي تصدرها شعبة المشورة التقنية (التي صممت أصلا لتعزيز فرق تجهيز المشاريع ودعم عمليات لجان الاستعراض التقني) التي وضعت عام 2003 وأطلقت في يناير/كانون الثاني 2004. وينتظر أن تتطور هذه المذكرات لتصبح خلال فترة 2004–2005 آلية التعلم الرئيسية لدى دائرة إدارة البرامج
ينبغي تحديد مراحل عملية الابتكار التي يتعين أن تكون مرنة وقابلة للمواءمة،	لابد كيما تصبح هذه المراحل جزءا من إطار تجهيز المشاريع وإقرارها من أن	غير محدد.	دائرة إدارة البرامج وحالات الأعمال المتبقية لدى برنامج	سيتخذ قرار برنامج التغيير الاستراتيجي عام 2005. وفي عام 2004، أطلق الصندوق مبادرة تعميم

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
ودمج هذه المراحل في العمليات الجارية. وهذه المراحل هي التالية: إدراك الحاجة/الفرصة للابتكار؛ واستكشاف واختيار الحلول الابتكارية الواعدة بالتعاون مع مستخدميها المحتملين؛ واختبار أداء الابتكار (ردود فعل المستخدمين) وأثره؛ والتعديل والتحسين استنادا إلى نتائج الاختبار؛ واستخلاص الدروس من الابتكارات وتبادلها؛ وترويج الابتكار (تسويقه أو نشره)؛ ومساعدة المستخدمين على تكرار أو توسيع نطاق الابتكارات بدعم من مختلف الوكالات.	يعتمد الصندوق عددا من المبادئ التوجيهية التي من مهمتها البحث عن الابتكار واختياره والتركيز عليه في مرحلة التصميم المبكرة وفي أثناء التنفيذ؛ وانتقاء الشركاء لتصميم الابتكار ممن يتمتعون بالمهارات المطلوبة لضمان الجودة؛ والاضطلاع بتحليلات محسنة للمخاطر الممكنة وتقدير قدرة الشركاء على تنفيذ مشاريع القروض والمنح؛ واختبار النهج الابتكارية؛ وتوجيه أفرقة الرصد والتقييم والإشراف لرصد النهج الابتكارية؛ ووضع خطط مسبقة لتكرار وتوسيع نطاق الابتكارات كجزء من دورة المشروع؛ وتسليط الضوء على الدروس المستخلصة من عمليات التقييم المستقل ونشرها حسب الاقتضاء.		التغيير الاستراتيجي.	الابتكار التي كان هدفها العام تعزيز قدرة الصندوق على ترويج الابتكارات التي تؤثر إيجابا على الفقر الريفي. ولهذه المبادرة ثلاثة أغراض رئيسية هي: تعزيز ثقافة الصندوق وقدرته في مجال الابتكار، وتحسين جودة الابتكارات وآثارها الميدانية؛ والنهوض بالتعليم عن الابتكارات وتبادلها وتطبيقها. وتقرر الاضطلاع بست مهام لعام 2004. جميعها قيد التنفيذ اليوم وهي: الاتفاق على إطار نظري أساسي لمبادرة تعميم الابتكار؛ وإنشاء وتنفيذ عملية لاختيار وتمويل عدد محدود من مبادرات الصندوق الابتكارية؛ وإنشاء مجموعة الصندوق من رائدي الابتكار؛ وتحديد عدة طرق بديلة لربط مبادرة تعميم الابتكار بالموارد الرئيسية؛ وتوجيه ومراقبة البدء بعملية جرد للابتكارات؛ وتوجيه ومراقبة تطوير الأدوات المساندة للابتكار.
يتطلب إعمال المبادئ التوجيهية المدرجة آنفا تقريب أو إعادة توجيه العمليات التنظيمية في اتجاه مراحل تشجيع الابتكار.	على دائرة إدارة البرامج أن تعطي الأولوية للابتكار بوصفه المعيار الرئيسي لتقدير مشاريع المنح والقروض، وأن تعزز التوجه الابتكاري لأدوات الصندوق وهي تحديدا منح برنامج التعاون الموسع بين المنظمات غير الحكومية والصندوق ومنح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية والتدريب وفي نفس الوقت لتعزيز الروابط مع الأدوات الأخرى (الشراكات وحوار السياسات) والمشاريع لتشكل معا ذخيرة مستمرة من الابتكار؛ وأن تعيد تشكيل الشراكات بما يتماشى مع متطلبات عملية الابتكار؛ بما في ذلك التكرار وتوسيع النطاق (إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، والحكومات،	غير محدد.	دائرة إدارة البرامج (فريق تجهيز المشاريع ولجان الاستعراض التقني وعمليات استعراض الحوافظ وعمليات استعراض المنح وغيرها).	ترتبط هذه التحركات بإعادة تعريف برنامج المنح والإجراءات (الذي ينص على أن الابتكار هدف استراتيجي ومعيار للاختيار)، وبتعزيز دورة المشاريع والأنشطة الرامية إلى إعداد مرحلة رئيسية من مبادرة تعميم الابتكار تستند إلى تعزيز أدوات وبرامج الصندوق القائمة وتضمن تداعمها وتنهض بدورها في مجال الابتكار على حد سواء؛ وبإنشاء قاعدة بيانات للابتكار؛ وبالتشديد على التعلم وتبادل المعارف وبناء القدرات بوصفها جوانب أساسية لكل الأنشطة؛ وتعزيز الشراكات بهدف التركيز على الابتكار. وتعتبر دائرة الاتصالات مشاركا فاعلا في مناقشة الاستراتيجيات. وقد تم أخذ ورقة المناقشة التي أعدتها عن اتجاهات اتصالات الصندوق، 2004–2007 بعين الاعتبار.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الأخرى)؛ وأن تشجع توسيع نطاق الابتكارات لتشمل أعمال الصندوق الأساسية عن طريق تنمية المهارات التسويقية من خلال التدريب والتعيين؛ وأن تعزز التعلم من تجربة الصندوق في مجال الابتكار عن طريق إدارة قاعدة بيانات عن الابتكارات المنجزة والدروس المرتبطة بها، وأن تشكل فريق عمل مصغر لدراسة جدوى البحث عن وسائل جديدة لتشجيع الابتكار. وفضلا عن هذا فإن مكتب التقييم سيشدد على أهمية تقييم السمات الابتكارية كجزء من برنامج عمله مستفيدا من الدروس المستخلصة وناشرا لها.			
تعزيز قدرات الموظفين والمدراء وتوجيه ثقافة الصندوق نحو تشجيع الابتكار.	ينبغي لسياسة الصندوق الخاصة بإدارة الموارد البشرية أن تسعى منهجيا من أجل تطوير مهارات خاصة بالابتكار (تحدد الابتكارات وتشجعها وتسوقها) واختيار الموظفين وتدريبهم على هذا الأساس.	غير محدد.	الإدارة العليا ومكتب الموارد البشرية وكل رؤساء الوحدات.	اعتماد سياسة جديدة للموارد البشرية في سبتمبر/أيلول 2004. أحد الأهداف الثلاثة لمبادرة تعميم الابتكار هو تعزيز ثقافة الصندوق وقدرته في مجال الابتكار. ويقوم عمل المبادرة على ثلاثة افتراضات رئيسية: 1) *أن الصندوق يحتاج إلى* ***ثقافة*** *تنظيمية ابتكارية*: أي إلى ثقافة تقدر الابتكار وتشمل قيما أخرى تحفز على الاهتمام بالابتكار وتشجع على تعزيزه على أساس مستمر. 2) *أن الصندوق يحتاج إلى* ***قدرة*** *تنظيمية مواتية للابتكار*: أي أن موظفي الصندوق والإدارة والخبراء المستشارين والشركاء يحتاجون إلى معارف ومهارات وخبرات لتحقيق الابتكار والاضطلاع بمهام ذات صلة. 3) *أن الصندوق يحتاج إلى خبرة مواتية للابتكار*: أي أن على الموظفين والخبراء المستشارين

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
				أن يعرفوا كيفية استخدام الإطار التنظيمي الحالي لتشجيع الابتكار.
	أن يقوم مكتب الموارد البشرية، بالتعاون مع الإدارات والشعب المعنية، بوضع نموذج لخبرات الابتكار محدد المعارف والمهارات الجديدة المطلوبة، وسيسترشد بالنموذج الجديد عند وضع المعايير لأداء الموظفين واختيارهم ومكافأتهم وتدريبهم.	غير محدد.	مكتب الموارد البشرية.	سياسة الموارد البشرية قيد المراجعة.
ينبغي للصندوق أن يصبح مؤسسة تشجع الإبداع والمخاطرة وتدير الابتكار كجزء أساسي من عملها: ينبغي له أن يصبح أكثر من مجرد مصنع للمشاريع وينبغي لكل مشروع أن يطمح إلى توسيع نطاق النهج الابتكارية الناجحة وتكرارها بما يتجاوز "الأثر المباشر".	ينبغي للمدراء أن يمكنوا الموظفين كيما يصبحوا قادرين على المبادرة وأن يشجعوا و"يرعوا" الأفكار الجديدة و"الأبطال" الجدد. وينبغي أن يتلقى المدراء والموظفون التدريب المطلوب.	غير محدد.	سائر موظفي الصندوق	في انتظار اعتماد سياسة الموارد البشرية الجديدة. قيد التخطيط بموجب مبادرة تعميم الابتكار مع عدة استراتيجيات مطروحة للمناقشة.
	كان من المفروض بنهاية أكتوبر/تشرين الأول 2003، أن تعرض دائرة إدارة البرامج ومكتب الموارد البشرية ومكتب التقييم، على الإدارة العليا خطة عمل من أجل تنفيذ التوصيات المدرجة آنفا مع تحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها والمسؤوليات المختلفة ومؤشرات الإنجاز.	أكتوبر/تشرين الأول 2003.	دائرة إدارة البرامج/مكتب الموارد البشرية.	طلب المجلس التنفيذي بنهاية مناقشته لموضوع الصندوق والابتكار في سبتمبر/أيلول 2003 أن تعرض عليه مذكرة معلومات عن تعميم الابتكار في الصندوق (لدورة المجلس التنفيذي ديسمبر/كانون الأول 2003). وهو ما أفضى إلى مبادرة تعميم الابتكار الموصوفة في الأطر السابقة.

باء – عمليات تقييم البرامج القطرية

باء 1 – سري لانكا

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
(أ) النظرة الثاقبة 1: أن يتم، على أساس رائد في إحدى المحافظات، إنشاء هيئة مستقلة غير ربحية –جهة وسيطة أمنية مهمتها الاضطلاع بالتعبئة الاجتماعية وتعزيز المشاركة المجتمعية باعتماد نهج كلي في تخفيف الفقر.	على الصندوق أن يدعم وييسر هذا الاقتراح في إطار وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لسري لانكا من خلال المدخلات التالية: (i) تحديد "الأبطال" المحتملين الذين على استعداد لدعم إنشاء الهيئة المقترحة استنادا إلى النماذج الجيدة في سري لانكا أو البلدان المجاورة؛ و(ii) توفير الوثائق ودعم تبادل الزيارات بهدف البرهنة على أهمية الهيئة لأصحاب القرار المعنيين؛ و(iii) حشد تأييد أصحاب القرار والمجتمع المدني والجهات المانحة والأكاديميين وغيرهم؛ و(iv) إنشاء هيكل وتنظيم مهني وسياسات تشغيلية للهيئة تتسم باللاحزبية والمصداقية؛ و(v) الاستعانة بمنظمات غير حكومية أو بخبراء استشاريين مناسبين لدعم العملية (انظر الصفحة 9 من تقرير تقييم البرنامج القطري، المؤرخ في يناير/كانون الثاني 2002).	لا يوجد.	الصندوق والحكومة.	(أ) في سبتمبر/أيلول 2002 نظم الصندوق رحلة دراسية لمجموعة من كبار موظفي المشروع الثاني للتنمية الريفية في بادولا، مشروع التنمية الريفية القائمة على المشاركة في المحافظة الشمالية الوسطى إلى مؤسستي دان وميرادا في جنوب الهند للإطلاع على أساليب التعبئة الاجتماعية كيما يصبحوا أبطالا محليين. ورافق الموظفين المدير التنفيذي لمنظمة غير حكومية سري لانكية محلية تعرف باسم مؤسسة أرثاشاريا. (ب) ومن الاجتماعات التي يسرت تحديد الأبطال المحليين على مختلف الصعد، حلقة عمل أصحاب المصلحة التي دامت ثلاثة أيام (وحضرها مندوبون عن الإدارات الحكومية المعنية بالتنفيذ والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية)، واجتماع رفيع المستوى لمدة يوم واحد بين الصندوق وحكومة سري لانكا نظم كجزء

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
				من عملية إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية أكتوبر/تشرين الأول 2002. (ج) وفي نهاية عام 2003، أقر الصندوق منحة لمدة سنتين (2004–2005) في إطار برنامج التعاون الموسع بين المنظمات غير الحكومية والصندوق من أجل مشروع تعزيز المنظمات المجتمعية المتكاملة في بادولا الذي يفترض أن يؤدي بالتعاون مع منظمتين غير حكومتين محليتين و 280 منظمة مجتمعية متكاملة إلى توفير مدخلات هامة، وأن يمهد السبيل لإنشاء الهيئة المقترحة. ويأخذ تصميم المشروع بالنهج الكلي في التخفيف من حدة الفقر الذي يجمع بين تمكين الفقراء وتوفير التمويل الصغير وتدخلات إنمائية مجتمعية أخرى. (د) يجري حاليا (منتصف 2004) إعداد منحة كبرى في إطار سياسة المنح الجديدة للصندوق هدفها مساندة مؤسسة دائرة أنورادابورا للتنمية التشاركية التي شكلها المشروع التشاركي للتنمية الريفية في محافظة الشمال الغربي من 528 2 مجموعة صغيرة و 396 منظمة قروية و15 مؤسسة في المحافظات أسهم المشروع في إنشائها.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
				وإذا ما أقرت هذه المنحة فإنها ستمثل تجربة أخرى، أوسع قاعدة، في دائرة أنورادابورا تكمل تجربة المشروع المقر سابقا لدائرة بادولا. (هـ) من المزمع بموجب مشروع برنامج المساندة والشراكة لسبل المعيشة في المناطق الجافة الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2004 وسيحول عمليات وهياكل البرنامج في نهاية المطاف إلى آلية تمويل مستقلة بذاتها وإلى مؤسسة لتنسيق الاستثمارات من أجل تنمية المناطق الجافة على المدى الطويل.
(ب) النظرة الثاقبة 2: الاضطلاع بدراسة استشارية (أو مواضيعية) عن إدارة التنمية اللامركزية المستجيبة للفقراء.	سيوفر الصندوق والحكومة الموظفين والموارد المالية للاضطلاع، بمساعدة من مجموعة من الخبراء الاستشاريين (المحليين والدوليين)، بالدراسة المقترحة التي ستركز على ثلاث محافظات ينشط منها الصندوق وتجمع أيضا معلومات عن محافظات ومشاريع وبلدان مجاورة أخرى (انظر الصفحات 12 و13 من تقرير تقييم البرنامج القطري المؤرخ يناير/كانون الثاني 2002).	يونيو/حزيران 2003.	الصندوق والحكومة.	(أ) أجرى مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 وكجزء من إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ومشروع المساندة والمشاركة لسبل المعيشة في المناطق الجافة (أنظر الملفات الرئيسية الخاصة بالوثيقتين) تحليلا لصيغة القدرات المؤسسية يقارن بين الروابط ونقاط الضعف والقوة لوزارات الحكومة المركزية وإدارات القطاع العام اللامركزية على صعيدي

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
				الأقاليم والمحافظات. (ب) وفي الفترة من فبراير/شباط إلى مايو/أيار 2003 اضطلع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بعدد من الدراسات التحضيرية كجزء من عملية صياغة مشروع المساندة والشراكة لسبل المعيشة في المناطق الجافة شملت استعراضا عمليا ودراسة لوضع الإدارة اللامركزية للتنمية في ثلاث محافظات يغطيها المشروع هي: (الوسطى الشمالية، والغربية – الشمالية، ومحافظة أوفا). وجمعت نتائج الاستعراض خلال بعثة التقدير التي تمت في ديسمبر/كانون الأول 2003 ويناير/كانون الثاني 2004 وأدرجت في تصميم البرنامج. (ج) يشمل المشروع ترتيبات لإجراء دراسات واستعراضات تفصيلية بحلول السنة الخامسة للمشروع عن الهيكلة المؤسسية المناسبة للهيئة أو المؤسسة اللامركزية والمستقلة التي ستتولى أنشطة البرنامج في مجال تعبئة الموارد للمنطقة الجافة.
(جيم) النظرة الثاقبة 3: توليد الأفكار من أجل إطار متساوق لإدارة المشاريع لنصرة الفقراء.	سيعمل الصندوق والحكومة معا على تعزيز التوجه المناصر للفقراء للمشاريع التي يمولها الصندوق وذلك بعدة طرق	بحلول المراحل الأولى من مشروع قادم.	الصندوق والحكومة	(أ) تشمل وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أقرها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2004 معايير التصميم

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	منها: (i) تحديد فرص الاستثمار الرامية إلى إيجاد الأصول لعمال المزارع وغيرهم من الأسر المعدمة؛ و(ii) تحديد إمكانات الاستثمار المناسبة في المستوطنات التي تدور فيها نزاعات وفي مستوطنات المناطق المرتفعة. وسيولي في هذا السياق اهتمام خاص إلى بناء إطار متسق داخليا يربط بين الركائز الأساسية التي تستند إليها توصيات تقييم البرنامج القطري وهي تحسين استهداف الفقراء وتحسين تصميم التدخلات المناصرة للفقراء ورصد مشاركة الفقراء في المشاريع وأثرها عليهم. وهذا ما ينبغي أن تأخذ به وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية وما يتعين الشروع فيه عند تصميم أي مشروع قادم.			المناصرة للفقراء كأساس لاختيار تدخلات الصندوق القادمة في سري لانكا. على أن أحد استنتاجات عملية التشاور الخاصة بوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية كافة تتمثل في أن الصندوق لا يتمتع حتى الآن بميزة نسبية في مناطق النزاعات في الشمال والشرق التي ستبقى لهذا السبب مستثناة من المشاريع القادمة إلى أن يكشف استعراض جديد عن ضرورة ومبررات اعادة النظر في هذا الاستنتاج. (ب) من الأهداف الرئيسية لمشروع المساندة والشراكة لسبل المعيشة في المناطق الجافة الذي سيدرسه المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2004 تحسين إمكانات وصول الفقراء في المناطق الجافة والمرتفعات إلى الأراضي والتكنولوجيا والموارد المالية. (ج) يهدف مشروع تنمية المزارع الكبرى لصغار المزارعين إلى إعادة توزيع أراضي بعض المزارع الكبرى مباشرة على عمال المزارع الكبرى والأسر الفقيرة من القرى المحيطة بهذه المزارع.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
				ومازال المشروع في مرحلة الإعداد وسيكون جاهزا للعرض على المجلس التنفيذي خلال الفترة 2005–2006. (د) يشدد تصميم مشروع المساندة والشراكة لسبل المعيشة في المناطق الجافة ومشروع تنمية المزارع الكبرى لصغار المزارعين على ركائز تقييم البرامج القطرية الثلاث (الاستهداف وبناء المؤسسات المناصرة للفقراء ورصد مشاركة الفقراء في المشاريع وأثرها عليهم).

باء 2- جمهورية تنزانيا المتحدة

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
نُهج التخفيف من وطأة الفقر الريفي والاستهداف				
القضية 1: ضمان الاتساق مع إطار السياسات الحكومي				
على الصندوق أن يواصل دعمه لإطار السياسات الخاص بالحد من الفقر الريفي في جمهورية تنزانيا المتحدة.	ستتم كل المساعدات التي يقدمها الصندوق مستقبلا في إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وبرنامج التنمية الريفية وبرنامج تنمية القطاع الزراعي لزيادة التآزر وتحقيق النتائج الإنمائية وخفض تكاليف تقديم المساعدات.			تعالج وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الثالثة التشاركية النهج الحاجة إلى ضمان الاتساق مع إطار السياسات الحكومي. وقد اعتمد المجلس التنفيذي وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة في ديسمبر/كانون الأول 2003.
القضية 2: نهج التخفيف من حدة الفقر الريفي				
ينبغي وضع آليات استهداف تستوعب أشد الناس فقرا كمستفيدين وتضمن في الوقت نفسه استدامة البرنامج ككل.	ينبغي تحديد آليات الاستهداف على نحو أكثر تفصيلا خلال مرحلة اعداد البرنامج. وينبغي الاضطلاع باستعراض دوري خلال التنفيذ لتحديد مدى فعالية الصندوق وغيره من الجهات صاحبة المصلحة في الوصول إلى مجموعات محددة من الفقراء.			جار في برنامجين قيد التصميم.
القضية 3: تحديد المجموعات المستفيدة				
تحسين تعريف المجموعات	ينبغي التمييز عند تصميم الوثائق بين			عالجت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
المستهدفة بما يضمن حصول أشد المجموعات فقرا على معظم المنافع.	"الفقراء" و"الأشد فقرا" وتحديد الآلية التفصيلية للوصول إلى كل مجموعة. وينبغي إجراء ذلك بطريقة تشاركية مع فقراء الريف.			الثالثة مسألة تحديد المجموعات المستفيدة. وفي المرحلة التالية من البرامج المدعومة من وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية سيتواصل بذل الجهود من أجل تحسين تعريف المجموعات المستفيدة.
القضية 4: التركيز المواضيعي والقطاعي الفرعي والجغرافي				
متابعة استكشاف فرص الجمع بين النهج المواضيعي مع التركيز الجغرافي. ففي المناطق التي ينتشر فيها الفقر انتشارا واسعا يمكن للتركيز الجغرافي أن يكمل التركيز المواضيعي، وأن يولد نتائج مناصرة للفقراء.	ينبغي التشديد على مواصلة تنسيق الأنشطة الاجتماعية (الصحة وإمدادات المياه ومرافق الإصحاح) مع الأنشطة الاقتصادية (الإنتاجية).			جار، وقد اعتمدت المبادئ في البرنامجين قيد التصميم.
القضية 5: حوار السياسات				
ينبغي للصندوق في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تعزيز تنمية أشد الفئات فقرا أن يدخل في حوار بشأن السياسات مع الحكومة وغيرها من شركاء التنمية الخارجيين وأن ينهض باستقطاب الدعم على الصعيدين القطري والمحلي.	زيادة تمثيل الصندوق على الصعيد القطري ومشاركته الاستباقية في مختلف أفرقة العمل المعنية بالاستراتيجيات والسياسات (وثائق استراتيجيات الحد من الفقر وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفريق العمل المعني بالقطاع الزراعي واستراتيجية تنمية القطاع الزراعي).			تشير وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الثالثة إلى حوار السياسات. وقد تم تعيين مسؤول اتصال للصندوق وهو يشغل منصبه منذ فبراير/شباط 2004؛ ومشاركة الصندوق بنشاط في شتى أفرقة العمل.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
القضية 6: وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة لجمهورية تنزانيا المتحدة				
ينبغي الاضطلاع بوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية كجهد مشترك بين الصندوق والحكومة وكعملية تشاركية في حوار السياسات مع الأطراف صاحبة المصلحة.	ستضع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية استراتيجية متوسطة الأجل مشتركة بين الصندوق والحكومة للتخفيف من الفقر الريفي ولتحديد الخيارات الممكنة لدعم الاستراتيجيات القطرية والقطاعية للبلد.			أنجزت.
	مناقشة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة في إطار فريق العمل المعني بالقطاع الغذائي والزراعي واستكمالها بحلول يونيو/حزيران 2003.			
المشاركة والاستدامة				
القضية 1: الإعانات وترتيبات تقاسم التكاليف				
ينبغي للصندوق أن يشجع تقاسم التكاليف عملا بسياسة الحكومة (القطاعان العام والاجتماعي).	تحديد طريقة تنفيذ تقاسم التكاليف (عينا أو من خلال المساهمات المالية أو مساهمات المستفيدين) على نحو تشاركي. أي بمستوى عال من التعبئة الاجتماعية المدعومة بالتدريب. (باتباع برنامج مشترك بين الصندوق والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة).			تعالج وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الثالثة ترتيبات الإعانات وتقاسم التكاليف. ويساعد الصندوق الحكومة حاليا على وضع سياسة مفصلة وإطار تشغيلي بهدف وضع أسس لاستعادة التكاليف في نظم الري، وفي جملة أمور أخرى.
	يضطلع الصندوق بدور قيادي في الحوار			

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	مع مختلف الجهات المانحة ومع الحكومة لوضع إطار مشترك لتقاسم التكاليف من أجل تخفيف وطأة الفقر الريفي.			
القضية 2: المشاركة				
ينبغي أن يعمل الصندوق منذ البداية على إيجاد تفهم لمفهوم المشاركة بين أصحاب الشأن الأساسيين حتى تكون هذه الأطراف على وعي بأدوارها ومسؤولياتها المحددة.	ينبغي تشجيع المشاركة كوسيلة تمكين تتيح لسكان الريف أن يتخذوا القرارات وأن يشعروا بملكيتهم للأنشطة الإنمائية؛ أي التحول من مجرد مشاركين إلى عوامل تغيير فعالة (لا مجرد أداة لتحقيق أهداف مادية ومالية).			تلقى المشاركة دعما كاملا في إطار المشاريع الجارية: مشروع كاجيرا للزراعة وإدارة البيئة، وبرنامج تنمية الري القائم على المشاركة، وبرنامج الخدمات المالية الريفية ونظم التسويق الزراعي. وتقوم المجتمعات المحلية بإعداد واستخدام أطرا منطقية قروية للتخطيط والتنفيذ على أساس المشاركة.
	ينبغي للمشاركة أن تعزز قيام شراكات متساوية وشفافة بين مختلف الأطراف الفاعلة.			
	يتطلب تعزيز المشاركة الحد من إنشاء هيكليات جديدة والعمل بدلا من ذلك من خلال المؤسسات القائمة والتقليدية.			يدخل هذا النظام ضمن العملية الجارية للتحويل إلى اللامركزية ولإصلاح الحكم المحلي،
	ينبغي، عند الضرورة، تشجيع تدريب الموظفين على تعزيز المشاركة.			جار.
	ينبغي وضع مؤشرات محددة لتطوير نوعية المشاركة والتمكين والنهوض بالمهارات وبناء القدرات.			شرع بذلك والعملية جارية.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
القضية 3: تصميم المشاريع والبرامج				
ينبغي ترشيد أهداف المشاريع والبرامج لضمان رفع كفاءة التنفيذ وفعالية النتائج التنموية وكذلك التكامل مع مشروعات الحكومة وشركاء التنمية الآخرين ذات الصلة.				انخفض عدد البرامج الجديدة التي تصمم ضمن استراتيجية وبرنامج تنمية القطاع الزراعي.
القضية 4: إدارة المشاريع وتنفيذها				
ينبغي مواصلة تحسين ترتيبات وإدارة المشاريع وتنفيذها لضمان كفاءة البرنامج.	العمل في ضمن السياسات الحكومية وبمشاركة نطاق من المؤسسات وفق ميزاتها النسبية (قطاع عام، قطاع خاص، منظمات تجمع مدني، ومنظمات غير حكومية).			يجري التقيد بذلك ويتم عند الاقتضاء استيعاب النظم الموازية إن وجدت في الآليات اللامركزية الحكومية.
	إلغاء الحاجة إلى وحدات إقليمية متخصصة لتنسيق المشاريع الخاصة بالصندوق على أن يتولى مهماتها فريق التنسيق الحكومي في مكتب الأمين الإداري الإقليمي ووحدة تيسير في المكتب التنفيذي للدائرة.			إنشاء برامج جديدة داخل الهياكل الحكومية.
	تطبيق تجربة مبادرات المزارعين في إقليم مارا لتشجيع اللامركزية في تنسيق وإدارة المشاريع بما يضمن تعزيز قدرات السلطات المحلية والمؤسسات القاعدية بصفة وحدات تنسيق المشاريع، إن وجدت، قبل انتهاء المشاريع.			نقل مسؤوليات وحدات تنسيق المشاريع المتصلة بالتنفيذ إلى المكاتب الحكومية على صعيدي الدوائر والأقاليم.
التقانة الزراعية				
قضية: انخفاض إنتاجية المزارع				

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
يتطلب توليد المعارف التأسيس لبحوث موجهة نحو المستفيدين وتعزيز الروابط بين البحوث والإرشاد الزراعي.	إشراك أفقر المزارعين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تقدير مدى ملاءمة التقنيات الحالية والجديدة.			تراعي وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الثالثة مسألة دعم التقانة الزراعية وتوليد المعارف.
	إنشاء آلية تمويل مستدامة للتقانة: صندوق بحوث للمناطق وصندوق هبات يتألف من مساهمات فقراء الريف والحكومات المحلية وشركاء التنمية الدوليين.			قيد التنفيذ في إطار البرنامج الجديد لمساندة القطاع الزراعي.
ينبغي أن يشمل نشر المعارف نشر التقنيات منخفضة التكاليف والمستدامة والمواتية للبيئة والتي يسهل استخدامها من قبل الفقراء ومنها بناء السدود في مارا لري المساحات الصغيرة.	بناء نظم للمعلومات والاتصالات (الإذاعة والتليفزيون، والبريد الالكتروني، والانترنت) وتحسين أنشطة المكافحة المتكاملة للآفات/مدارس المزارعين الحقلية وتحديد وتشجيع المعارف التقليدية وابتكارات المزارعين (نظم المعارف الشعبية).			تجري المتابعة في إطار البرنامج الجديد لمساندة القطاع الزراعي وبرنامج تطوير نظم التسويق الزراعي.
ينبغي أن يوظف بناء القدرات لتمكين المجموعات التشاركية والتعاونيات.	تدريب مجموعات المزارعين في مجال التقدير الريفي التشاركي وتخطيط الأطر المنطقية. تبسيط الأطر المنطقية وتصميمها خصيصا لتستخدمها المجموعات. إعادة توفير التدريب الزراعي في المدارس الابتدائية والثانوية.			التنفيذ جار في إطار البرامج القائمة والجديدة.
الرصد والتقييم				
القضية: الرصد والتقييم كأداة للإدارة				

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
تشجيع الأطراف صاحبة المصلحة مع النظر إلى الرصد والتقييم كمسالة قائمة على الطلب لا على العرض.	تدريب المجتمعات المحلية على المشاركة في الرصد والتقييم وعلى تولي مسؤوليتهما، وكذلك على المبادرة المدرجة في دليل الصندوق بشأن الرصد والتقييم. تعميم المشاركة في المشاريع.			تشير وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الثالثة إلى الرصد والتقييم. وقد أجريت عدة محاولات لتحسين نظام الرصد والتقييم من خلال اعتماد الأطر المنطقية وتحليل الأثر.
	إجراء تقييمات خارجية دورية كأداة من أدوات بناء الثقة لدى الأطراف صاحبة المصلحة على أن تسبقها تقديرات ذاتية من جانب المستفيدين.			جار، إضافة إلى الربط بالدوائر ونظام التخطيط. (خطة التنمية الزراعية وخطة التنمية في المقاطعات).
على السلطات المعنية بالتنفيذ أن تعزز شفافية عمليات جمع البيانات وتحليلها وتقديم التقارير عنها.	إشراك فقراء الريف ومؤسساتهم وتزويدهم بالمعلومات دوريا.			تجرى الاستعانة بآليات التغذية المرتجعة.
التمايز بين الجنسين				
القضية: مشاركة المرأة في عملية التنمية				
تحديد آليات من أجل تعزيز مشاركة المرأة بصورة عامة والنساء اللاتي يرأسن أسرهن بصورة خاصة بهدف التوصل إلى نهج منسق بشان التمايز بين الجنسين في مشاريع الصندوق في جمهورية تنزانيا المتحدة.	ينبغي الأخذ بتحليل التمايز بين الجنسين والاستهداف القائم عليه عند تصميم سائر البرامج وفي الرصد والتقييم.			تراعي وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الثالثة مسائل التمايز بين الجنسين. ويعتمد الصندوق بحكم سياسة قانونية وتشغيلية محددة تعني مشاركة المرأة وتمكينها.
	ينبغي الإشارة تحديدا إلى أثر التمايز بين الجنسين عند تقديم تقارير الرصد والتقييم			جار بما في ذلك استخدام مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر

الملحق الثاني

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	إلى الأطراف صاحبة المصلحة عن تطبيق مؤشرات رصد قضايا التمايز بين الجنسين في وثائق استراتيجيات الحد من الفقر.			
	ينبغي ، في نطاق العمل على تعزيز تنمية المرأة، تقدير تغيير العلاقات الاجتماعية وبالتالي اعتماد التدابير لضروب الناشئة عن ذلك ومنه مثلا تدريب الرجال.			ستعتمد استنادا إلى عمليات تقييم الأثر الداخلية التي تقوم بها المشاريع.
	عقد دورات للتقييم الريفي التشاركي خاصة بالنساء وتوفير التدريب على تحليل الأطر المنطقية.			المرأة جزء أساسي من التقييم الريفي التشاركي وفي التدريب على تحليل الأطر المنطقية.

جيم – تقييم المشاريع

جيم 1 – بنغلاديش – مشروع الإنتاج الزراعي المتكامل وإدارة المياه في نتراكونا

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
				تم مناقشة الاتفاق عند نهاية التقييم في حلقة عمل عقدت في دكا يوم 18 يناير/كانون الثاني 2003.
إعداد المشروع وتصميمه وإدارته				
ينبغي استعراض كل مشاريع الصندوق الجارية لدراسة مسح خط الأساس وتوافر نظام للرصد والتقييم ومدى جودته.	الاضطلاع باستعراض لنظم الرصد والتقييم وتحسينها في إطار دليل الرصد والتقييم الجديد.	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	شعبة آسيا والمحيط الهادي.	جرى إرسال أربع بعثات رصد وتقييم لدعم تنفيذ حافظة بنغلاديش في عامي 2003 و2004. وتم الاستعانة بدليل الصندوق الجديد بشأن الرصد والتقييم، تحديث نظم الرصد والتقييم لثلاثة مشاريع جارية.
ينبغي للحكومة أن تدرس سبل ضمان تعزيز مرونة تعديل المشاريع القادمة، وأن تحدد عناصر المشاريع تحديدا دقيقا.	تم الاتفاق على تسجيل التوصية المقدمة إلى الحكومة بشأن تخطيط المشاريع.	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الحكومة والصندوق.	هناك حاليا قيد التنفيذ مشروع مشترك بين مصرف التنمية الآسيوي والحكومة هدفه المحدد تنسيق عملية تخطيط المشاريع. فقد خضع مشروعا الصندوق الجديدان لعملية إعداد مفصلة كما هو مبين في استعراضي لجنة الاستعراض التقني التكميليين.
ضرورة إشراك مدراء المشاريع في تخطيط المشاريع.	التزام الحكومة بإشراك مدراء المشاريع في تخطيطها من المرحلة الأولى.	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الحكومة.	شارك مدير مشروع التمويل الصغير والتمويل التقني مشاركة نشطة في مرحلة التقييم. كذلك فإن المدير الإداري لمؤسسة بالي كارمار ساهياك (مدير المشروع الجديد المقترح) شارك بنشاط في تقييم مشروع

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
				التمويل الصغير الجديد للمزارعين الحديين والصغار.
توصي الحكومة بأن يزيد الصندوق عدد عمليات الإشراف المباشر وأن يكون له حضور ميداني ما لتيسير المتابعة.	أن يقوم الصندوق بزيادة عدد عمليات الإشراف المباشر وأن يكون له حضور ميداني ما لتيسير المتابعة.	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الصندوق.	يتعذر زيادة عدد المشاريع التي تخضع لإشراف مباشر إلى أن يتخذ قرار بهذا الشأن على مستوى الصندوق، وقد تم تعيين مسؤول ارتباط سيكون مقره في دكا.
المشاركة ينبغي للصندوق/شعبة آسيا والمحيط الهادي مراجعة استخدام مصطلح *المشاركة* في مشاريع الصندوق الجارية، مع أساس وثائق المشاريع أولا وفيما يتعلق بالواقع الميداني.	ستضطلع شعبة آسيا والمحيط الهادي في الصندوق بدراسة مكتبية عن المشاركة تليها مقارنة مع الوضع الميداني، وسيتم إعداد خطة عمل عند الاقتضاء.	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الصندوق/شعبة آسيا والمحيط الهادي.	تم الاضطلاع بدراسة مكتبية من المشاركة في مشاريع بنغلاديش في فبراير/شباط 2004. ومن المقرر إجراء عمليات التثبت الميداني في أكتوبر/تشرين الأول 2004.
ينبغي للصندوق أن ينظر في إمكانية اعتماد معيار البنك الدولي (OP4. 12)، أي معيار التعويض عن عمليات إعادة التوطين البشري في حالات الهبات العقارية لمشاريع البنى الأساسية.	أن يلتزم مكتب التقييم في الصندوق باستشارة الإدارة العليا بما يضمن انسجام الصندوق مع الجهات المانحة الأخرى.	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الصندوق/مكتب التقييم.	لا يدعم الصندوق الأراضي عن طريق القروض. وقد تجنبت شعبة آسيا والمحيط الهادي البنى الأساسية الصغيرة في مشاريع بنغلاديش الأخيرة. وإذا ما جرى دعم هذه العناصر في المستقبل فإن الشعبة ستتبع توجيهات الإدارة العليا بهذا الشأن عندما يتيحها مكتب التقييم.
على الصندوق والشركاء أن يدرسوا الخيارات المتاحة لإعطاء الممثلين الديمقراطيين للمستفيدين دورا فاعلا في التقييم والتنفيذ.	أن تقوم شعبة آسيا والمحيط الهادي والصندوق بالاتصال مع السلطات لاستعراض الخيارات المتاحة لإعطاء الهيئة المحلية المنتجة دورا أكبر في	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الصندوق/شعبة آسيا والمحيط الهادي.	سيتضمن أي إعداد لمشروع مستقبلي للصندوق ينطوي على إشراك الحكومة المحلية كوكالة منفذة على استعراض ومناقشة الخيارات المتاحة.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	القرارات ذات الصلة من أجل تقوية صوت فقراء الريف.			
دعم الإقراض الريفي: الأنشطة المدرة للدخل مقابل القروض الزراعية				
البحث على وجه الاستعجال من حل لصندوق القروض الدوار مع مؤسسة بالي كارمار ساهياك أو مصرف سونالي.	أن يقوم الصندوق على أساس دائم، باستعراض خيارات نظام القروض الزراعية، وأن يقوم بعقد محادثات مع مؤسسة بالي كارمار ساهياك ومصرف سونالي بشأن تولي المسؤولين عن بعض أجزاء صندوق القروض الدوار.	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الصندوق.	أفضى حوار السياسات بين الصندوق والحكومة إلى اتخاذ قرار في مجلس مؤسسة بالي كارمار ساهياك في أغسطس/آب 2003 باعتبار المزارعين الحديين والصغار مجموعات مستهدفة للمؤسسة. ويعني هذا إنشاء نظام محسن للخدمات المالية للمزارعين. وكانت بعثة إشرافية من مشروع تنويع المحاصيل وتكثيفها قد قدمت اقتراحات مفصلة عن صندوق القروض الدوار. وإذا ما رفض مجلس مصرف سونالي لتولي صندوق القروض الدوار، فإن المنظمات غير الحكومية ستضطر إلى إعادة أموالها إلى الحكومة.
قضايا الاستدامة				
تتوقف أهمية المحادثات حول استدامة المجموعات على ما إذا كان يراد لمجموعات المشروع أن تستمر بعد المشروع أم لا.	المطلوب من الصندوق/شعبة آسيا والمحيط الهادي أن تضمن بالتعاون مع حكومة بنغلاديش تخصيص موارد كافية تكفل الأداء المنتظر والنتائج	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الصندوق/شعبة آسيا والمحيط الهادي.	منذ يناير/كانون الثاني 2003 وكلا مشروعي الصندوق الجديدين يعتمد نهجا قائما على المجموعات في خدمات التمويل الصغير التي تقدمها المنظمات غير الحكومية. وقد أثبت

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	المتوقعة من المجموعات المشكلة.			هذا النهج فعالية كبيرة في بنغلاديش وبقيت المجموعات حتى ما بعد إعلان المشاريع حسب الاحتياجات المختلفة وأداء المنظمات غير الحكومية.
ينبغي توخي الحرص عند الاضطلاع بأعمال صيانة مادية في إطار عمليات إعادة تأهيل تتطلب مخصصات للصيانة كما ينبغي البحث عن بدائل للتمويل العام. وترى حكومة بنغلاديش أنه ينبغي التوصل لصيغة لتمويل الصيانة قبل مرحلة التقدير.	فيما يخص الصيانة المادية، سيستعرض الصندوق الوضع في المشاريع الأخرى بهدف تحديد المشاكل والحلول بالتعاون مع السلطات.	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الصندوق/شعبة آسيا والمحيط الهادي.	لا يضم أي من مشروعي الصندوق الجديدين في بنغلاديش عناصر خاصة بالبنى الأساسية وسيناقش الموضوع مستقبلا إذا ما تضمنت مشاريع الصندوق عناصر خاصة لإصلاح البنى الأساسية.
البحوث الزراعية				
ضرورة تحسين نظام التخطيط التشاركي الحالي لتحقيق تقدير أفضل للاحتياجات. وينبغي تعزيز التنسيق بين المنظمات الميدانية فيما يتعلق بعمليات تقدير احتياجاتها.	أن يقوم الصندوق/شعبة آسيا والمحيط الهادي باستعراض الخيارات الممكنة من أجل رفع مستوى عمليات تقدير الاحتياجات في المشاريع الجارية.	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الصندوق/شعبة آسيا والمحيط الهادي.	تناولت عدة بعثات حديثة لمراقبة المشاريع التوصيات المتعلقة بتحسين نظام التخطيط التشاركي وبناء الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية. وفضلا عن هذا فقد ركزت حلقات عملية بشأن تنفيذ الحوافظ والمشروعات على قضايا التنسيق والشراكة.
يدعو فريق التقييم إلى مزيد من الخبرات في البحوث القائمة على	أن تقوم شعبة آسيا والمحيط الهادي/الصندوق بمناقشة الخيارات	غير مذكور في الاتفاق عند نهاية التقييم.	الصندوق/شعبة آسيا والمحيط الهادي.	ينص مشروعا الصندوق الجديدان على تخصيص أموال من أجل التعاقد مع النظم

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
المزارع بينما توصي شعبة آسيا والمحيط الهادي/الصندوق بالاضطلاع بخطط رائدة ضمن المشاريع وتحويل البحوث الأهم إلى مؤسسات البحوث.	الممكنة مع السلطات بهدف التركيز على البحوث القائمة مع المزارع وعلى توجيهات الإرشاد الزراعي.			القطرية للبحوث الزراعية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للاضطلاع ببحوث وأعمال إرشاد بدلا من الاعتماد حصرا على الوكالات المعنية مثل دائرة الإرشاد الزراعي. وسيتم اختيار مواضيع البحوث في المشاريع الجديدة استنادا إلى الأولويات التي يحددها المزارعون أثناء التنفيذ. وستركز منح الصندوق القادمة الخاصة بالبحوث الزراعية على البحوث القائمة على المزارع أيضا.

جيم 2 – تشاد – مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
ضرورة إعداد مشروع جديد للتنمية الريفية في كانم ليعرض على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2003.	إرسال بعثة صياغة في أبريل/نيسان 2002 وبعثة تقدير في أغسطس/آب 2002.	أنظر تقرير التقييم المرحلي و/أو المذكرة المرسلة إلى هرمي عن هذه المسألة.	شعبة أفريقيا الأولى.	أرسلت بعثة صياغة في أبريل/نيسان 2002 للتأكد من حسن متابعة توصيات التقييم المرحلي. وكثيرا ما جرى خلال عملية الإعداد استشارة فريق الشراكة الرئيسية من أجل التعلم. أما بعثة التقدير فقد أرسلت في أغسطس/آب 2002. وأقر المجلس في أبريل/نيسان 2003.
ضرورة دعم جهات القطاع الخاص الموردة لمعدات رفع المياه وصيانتها. ومازالت الحاجة قائمة إلى توفير إعانات استثمارية جزئية لأشد الفئات فقرا لتمكينها من الحصول على هذه الابتكارات.		كما هو مذكور أعلاه.	وحدة إدارة البرنامج/الحكومة.	
ينبغي أن تترافق وظيفة المكتب الوطني للتنمية الريفية التي أعيد توجيهها لتركز على توفير الخدمات الاستشارية – الزراعية والريفية مع القدرة على البحث والابتكار.		كما هو مذكور أعلاه.	الحكومة.	
توصيات للأجل القصير				
عنصر البرنامج الاجتماعي والصحي				
ضرورة ترتيب أنشطة العنصر الفرعي المتعلق بالصحة ضمن برنامج العمل والميزانية حسب الأولويات (إنجاز المراكز التي هي قيد الإنشاء وتدريب	على وحدة إدارة المشروع والصندوق التحقق سريعا مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من توافر الأموال.	كما هو مذكور أعلاه.	وحدة إدارة المشروع/شعبة أفريقيا الأولى.	تم الاتصال بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتبين أن الأموال متوافرة. وقد تم بناء مراكز صحية وجرى تدريب عاملين صحيين.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
القابلات والموجهين الصحيين).				
ضرورة توفير الأموال المطلوبة للعنصرين الفرعيين الخاصين بمكافحة الأمية وبالتثقيف التغذوي.		كما هو مذكور أعلاه.	وحدة إدارة المشروع/شعبة أفريقيا الأولى.	**تم الحصول على الأموال ووفر التدريب في مجالي مكافحة الأمية والتثقيف التغذوي.**
برنامج مساندة جمعيات التسليف المحلية المدارة ذاتيا.				
ينبغي أن تعاد الأموال التي تحصل من الديون المستحقة والمتأخرات إلى جمعيات التسليف المحلية الأربع القائمة والمدارة ذاتيا بعد تزويدها بالتدريب والأدوات المطلوبة لإدارة الأموال إدارة سليمة.	ينبغي وضع إجراءات لإعادة الأموال قبل إغلاق القرض.	كما هو مذكور أعلاه.	وحدة إدارة المشروع/الحكومة.	**الرابطة الكاثوليكية للتنمية والغوث تقوم بتحصيل الديون المستحقة لصالح الجمعيات الأربع القائمة.**
	أن تقوم مكاتب جمعيات التسليف المدارة ذاتيا بدعم من الرابطة الكاثوليكية للتنمية والغوث، بتحصيل الديون المستحقة والمتأخرة من مجموعات المصالح الاقتصادية الأعضاء في الجمعيات الأربع القائمة. وستبقى الأموال المحصلة ملكا للجمعيات.	كما هو مذكور أعلاه.	الرابطة الكاثوليكية للتنمية والغوث/ منظمات غير حكومية.	
ينبغي أن تتلقى مجموعات المصالح الاقتصادية غير الأعضاء في جمعيات التسليف الأربع القائمة الدعم لتحصيل الديون المستحقة والمتأخرة من جانب المكتب الوطني للتنمية الريفية في دائرة كانم. وينبغي أن تودع المبالغ المحصلة	ينبغي أن يقوم المدير العام للزراعة على وجه السرعة بتوزيع الموظفين اللازمين من المكتب الوطني للتنمية الريفية لتغطية الدائرة بكاملها. وعلى المكتب الوطني على صعيد الدائرة والرابطة الكاثوليكية للتنمية والغوث	كما هو مذكور أعلاه.	الحكومة.	

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
في حسابات صندوق تطوير المجموعات لصالح جماعات المصالح الاقتصادية على أن تحول إلى سندات مالية عندما تقوم الجماعات بتشكيل جمعيات.	أن يتعاونا على تيسير الانتقال إلى تشكيل جمعيات تسليف مدارة ذاتيا.			
ينبغي أن يكون هناك حضور دائم للشغل لدعم جمعيات التسليف المحلية بين 30 يونيو/حزيران 2002 وبداية المشروع الجديد في 2004.	يتعذر توفير التمويل بموجب فئة "منح الصندوق للمنظمات غير الحكومية" للنصف الثاني من عام 2002، ولكن سينظر في ذلك لعام 2003. وبالنسبة للنصف الثاني من عام 2002 ستنظر الحكومة والصندوق في استخدام أموال مشروع الأمن الغذائي في منطقة غيرا الشمالية – المرحلة الثانية للتدخل في كانم في إطار اتفاقية جديدة مع الرابطة الكاثوليكية للتنمية والغوث التي ستقوم مع وحدة إدارة المشروع بإعداد مسودة مشروع اتفاقية النصف الثاني من عام 2002. وتقدم في الحلقة الدراسية الخاصة باستهلاك مشروع الأمن الغذائي في منطقة غيرا الشمالية – المرحلة الثانية. أي نقص في التمويل من حساب صندوق تنمية المجموعات.	كما هو مذكور أعلاه.	شعبة أفريقيا الأولى/الحكومة.	تم تكليف الرابطة الكاثوليكية للتنمية والغوث بمساندة جمعيات التسليف المدارة ذاتيا حتى ديسمبر/كانون الأول 2002 تمويل من الحكومة. وتلقت الرابطة منحة منظمات غير حكومية لتمكينها من مواصلة المساندة عام 2003.
على وحدة إدارة المشروع أن تسلف الأموال الضرورية لاستهلاك الأنشطة لحين وصول المدفوعات من مكتب		كما هو مذكور أعلاه.	وحدة إدارة المشروع	تم التسليف.

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى الرابطة الكاثوليكية للتنمية والغوث.				
توصيات لمشروع جديد				
ينبغي مراجعة تقييم مصارف الحبوب من حيث ظروف تحقيق الربح واستدامة الخدمات.		كما هو مذكور أعلاه.	شعبة أفريقيا الأولى.	أجلت الدراسة على أن تتم في السنة الأولى من تنفيذ المشروع.
ينبغي تبسيط ترتيبات التصميم والترتيبات المؤسسية للمشروع الجديد وتكييفها مع الظروف الصعبة.	تحديد وتوضيح الأهداف مع تركيز المسؤوليات وتحديدها بوضوح. تقصير وتبسيط إجراءات التشغيل (فيما يخص التخطيط والإقرار والتنفيذ) وتسجيل خطوات تقييم المشاريع وتنفيذها في دليل للإجراءات.	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى.	**أخذ عقد تصميم المشروع الجديد بالترتيبات المؤسسية. التي تراعي الدروس المستفادة من المشروع الأول.**
ينبغي اختيار مجالات للتركيز تستند إلى إمكانات التحسن الفعلية والى الفعاليات المحلية.		كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى.	**تم تحديد مجالات التركيز استنادا إلى إمكانات التحسن الفعلية والى الفعاليات المحلية.**
ضرورة توسيع تصور مفهوم المشاركة.	إشراك المجموعات السكانية المستهدفة ومجموعات المصالح الاقتصادية منذ مرحلة تصميم المشروع.	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى.	
ينبغي توجيه مجموعات المصالح الاقتصادية الصغيرة القائمة نحو مزيد من الاحتراف المهني والتكامل مع السوق.		كما هو مذكور أعلاه.	وحدة إدارة المشروع.	
ينبغي تنويع مصادر الدخل لاسيما للنساء وتشجيع الحرفيين والتجار		كما هو مذكور أعلاه.	وحدة إدارة المشروع.	

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
المحليين على الاضطلاع بدور في تنمية الاقتصاد المحلي (لا ينبغي أن يكون دعم الإنتاج الزراعي الوسيلة الوحيدة لتنمية منطقة كانم).				
ينبغي الانطلاق من جمعيات التسليف القائمة وإنشاء شبكة من الخدمات المالية المحلية تكون مستقلة وقابلة للاستمرار ماليا. وينبغي للمنظمات المحلية وللقطاع الخاص (وليس للمشتغلين من المشروع أو القطاع العام) تقديم المدخلات ووسائل النقل وتوريد البنى الأساسية والمعدات وصيانتها.	ينبغي أن يسهم الحرفيون والتجار المحليون في تنمية الاقتصاد المحلي.	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى ووحدة إدارة المشروع.	
ينبغي إنشاء مشروع فرعي منفصل ومستقل ضمن المشروع الجديد (لا مجرد عنصر من عناصره) كي يقيم ترتيبا مؤسسيا ذا إدارة ذاتية للتمويل الريفي من خلال منظمة غير حكومية تشادية خلال فترة تتراوح من سبع إلى ثماني سنوات على الأقل.	على الرابطة الكاثوليكية للتنمية والغوث أن تعد نفسها لإنشاء كيان للتمويل الريفي. وينبغي للحكومة والصندوق أن يعترفا بالرابطة كشريك كامل في تصميم المشروع الجديد وفي تنفيذه (وليس مجرد موفر للخدمات). وينبغي توفير مساعدات تقنية دولية لدعم قدرات المنظمات غير الحكومية.	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى /الحكومة.	وقع الاختيار على الرابطة الكاثوليكية للتنمية والغوث لتكون الوكالة المسؤولة عن تقديم المساعدة من أجل إنشاء مؤسسات للتمويل الريفي، ولاسيما في جمعيات التسليف المدارة ذاتيا.
ضرورة تحقيق اعتراف رسمي بجمعيات التسليف المدارة ذاتيا.	إعادة النظر (بالتعاون مع مدراء الجمعيات) في الأحكام واللوائح الداخلية الناظمة للجمعيات القائمة وضمان اكتمالها واتساقها بهدف	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى /الحكومة.	

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	ضمان انسجامها مع اللوائح المعمول بها.			
ينبغي التخطيط لنظام تسليف من خلال جمعيات التسليف يتسم بالمتانة المالية والاستدامة.	ينبغي أن لا تحد عضوية جمعيات التسليف من مجموعات المصالح الاقتصادية بل أن تفتح العضوية للأفراد. وينبغي النظر في اعتماد صيغ ضمان محددة.	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى/وحدة إدارة المشروع/ الحكومة.	**تم تصميم المشروع الجديد من منطلق تطوير الخدمات المالية من خلال جمعيات التسليف المدارة ذاتيا.**
	إتاحة أموال القرض أو الأوراق المالية للمنظمات غير الحكومية المساندة (دون الاعتماد كليا على جمع ايداعات من المستفيدين من المشروع).	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى.	
	ينبغي في البداية تجنب تمويل استثمارات في الوديان لاسيما مشاريع رفع المياه مع ما تنطوي عليه من مخاطر.	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى.	**أخذ المشروع الجديد بهذه التوصية.**
	ينبغي أن لا تدخل جمعيات التسليف في عمليات تمويل للأجل المتوسط خلال السنوات الأولى للمشروع. وعليها أن تبحث عن خيارات أخرى للتمويل متوسط الأجل.	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى.	أدرج المشروع الجديد هذه التوصية.
ينبغي العمل من أجل تحقيق وفورات الحجم الكبير وتوحيد وانجازات المشروع في معظم القرى.	ينبغي النظر في أقرب وقت ممكن في إنشاء جمعيات تسليف جديدة تستعين بالإمكانات الاقتصادية المحلية والكثافة السكانية وديناميه السكان. وينبغي تصميم هيكلية فوقية مستقلة	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى/ وحدة إدارة المشروع.	**أدرج المشروع الجديد هذه التوصية.**

التوصيات المتفق عليها	الإجراء المطلوب المتفق عليه	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	حالة التنفيذ
	بذاتها للمستقبل يؤسس لها من خلال اجتماعات بين مدراء الجمعيات القائمة حاليا.			
ينبغي توفير إعانات (منحا موازية) في حالة الاستثمارات المؤجلة الربح والابتكارات التي تنطوي على مخاطر كبيرة على المنتجين (نظم رفع المياه في الوديان ذات مناسيب المياه العميقة، مثلا)	ينبغي إنشاء صندوق للإعلانات الجزئية (صندوق تنمية محلي) منفصل كليا عن نظام الادخار والتسليف لدى الجمعيات ومستقل عنه.	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى/وحدة إدارة المشروع.	**أدرج المشروع الجديد هذه التوصية.**
ضرورة إسناد تنفيذ المشروع القادم إلى وحدة إدارة مشروع تتمتع باستقلال ذاتي أكبر.	تعيين الموظفين عن طريق مسابقات وعروض من القطاع الخاص.	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى.	**أدرج المشروع الجديد هذه التوصية.**
ينبغي تجنب أي تأخير كبير في إقرار خطط العمل والميزانية السنوية.	استبدال الهيئات الإشرافية الإقليمية والقطرية بلجنة توجيهية واحدة برئاسة الوزارة المناسبة.	كما هو مذكور أعلاه.	وحدة إدارة المشروع.	**أدرج المشروع الجديد هذه التوصية.**
ضرورة إيلاء اهتمام خاص للإدارة المالية.	الاستعانة بشركة محاسبة.	كما هو مذكور أعلاه.	وحدة إدارة المشروع.	
ضرورة توفير مزيد من الاستقلال الذاتي للمشتغلين المختصين الذين يتم التعاقد معهم على تنفيذ بعض الأنشطة والخدمات العامة.	ينبغي أن تكون الاتفاقات لسنتين أو ثلاث وأن يشمل استقلال الإدارة العربات والموظفين.	كما هو مذكور أعلاه.	بعثة الصياغة في شعبة أفريقيا الأولى.	**أدرج المشروع الجديد هذه التوصية.**
ينبغي للمشروع أن ينشئ نظاما مبسطا للرصد والتقييم تكون نتائجه شرطا مسبقا لإقرار خطط العمل والميزانية السنوية.	دعم إنشاء ومراقبة نظام للرصد والتقييم خلال السنوات الثلاث الأولى.	كما هو مذكور أعلاه.	وحدة إدارة المشروع	

جيم- 3: هايتي – مشروع إصلاح مشاريع الري الصغيرة

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
لا يلزم تنفيذ مرحلة ثانية فقط، وإنما أيضاً تمديد فترة تنفيذ المشروع الجاري.				بدأ تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع التي تستند إلى نتائج التقييم الأولية والتوصيات المقدمة.
ينبغي استخدام فترة التمديد لإكمال العمل الجاري، وتوجيه الأموال المتبقية إلى التدخلات الصغيرة السريعة (زيادة تعزيز جمعيات مستخدمي المياه وزيادة القيمة الزراعية لمشاريع الري).	إكمال العمل الجاري؛ وتعزيز جمعيات مستخدمي المياه؛ وزيادة القيمة الزراعية لمشاريع الري.			تركز التوكيد على إنجاز الأشغال في مشروعي الري الباقيين، مع استخدام الأموال المتبقية لتدخلات إضافية صغيرة في إصلاح البنية الأساسية.
بناءً على نتائج المشاركة والتدريب، ينبغي المحافظة على مساندة جمعيات مستخدمي المياه (1 أكتوبر/تشرين الأول 2002 – 31 ديسمبر/كانون الأول 2003).	توضيح التعليمات وإجراءات العمل لهياكل إدارة جمعيات مستخدمي المياه وإعداد خطط العمل. إكمال الخطوات اللازمة للحصول على اعتراف رسمي منها. تعديل الرسوم إلى مستوى يتفق مع الحاجة. تعيين الصلات الممكنة مع المشروع لدعم الإدارة الاجتماعية للمياه.			تم الحفاظ على دعم جمعيات مستخدمي المياه وزادت قدرتها الإدارية.
ينبغي تركيز أنشطة دعم التنمية في الأجل القصير على تقنيات ريِّ القطع الزراعية.	توكيد التدريب العملي وحشد المزارعين المدربين من مناطق أخرى. وإدارة مياه المزارع إدارة سليمة لزيادة فعالية الأسمدة.			

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
توسيع التدخلات المخصصة للمرأة على وجه التحديد، لتقديم مساهمة حقيقية في زيادة دخل المرأة.	دراسة جدية، تستخدم أدوات التحليل الاقتصادي، لتدابير تستهدف النساء على وجه التحديد لتعيين فرص استثمارية مربحة في أنشطة تؤديها المُزارعات، كتحضير المحاصيل الزراعية، مثلاً. وصياغة مشاريع بناءً على ذلك.			الأنشطة المتصلة بالتمايز بين الجنسين أنشطة مستمرة، وسيتم تعزيزها، زيادةً على ما هي عليه، بتشجيع فرص استثمارية اقتصادية للجمعيات النسائية..
تكثيف عملية الابتكار في التنمية الزراعية – المائية.	العمل على حفظ التربة وترميم أحواض مستجمعات المياه التي تروي عمليات المشاريع.			
	تحسين تقنيات مكافحة الأمراض التي تصيب أشجار الموز.			
	تشجيع إنتاج البذور من قبل الحرَفيين.			
	دعم تسويق وتحضير المنتجات الزراعية ومستودعات المدخلات.			تم الاضطلاع بعملية متابعة كبيرة في مجال خدمات الدعم وتوريد المدخلات (نشر تكنولوجيات حصاد جديدة وإقامة بنية محلية مستقلة لتوريد المدخلات).
تيسير الحصول على الخدمات المالية/الائتمان.				
توفير التدريب لموظفي الحكومة.				

جيم -4: موريتانيا – مشروع تنمية الواحات – المرحلة الثانية

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
ينبغي تقديم دعم مستدام وأفضل توجيهاً للواحات التي قُدِّمَت إليها مساعدات بالفعل.	يأخذ تصميم المرحلة الثالثة هذا الأمر في الاعتبار التام، بما في ذلك استراتيجية الخروج في النهاية.	المرحلة الثالثة.	مدير البرنامج القطري /فريق التصميم.	تَـمَّ. أُخِذَ في الاعتبار بصراحةٍ أثناء صياغة المرحلة الثالثة.
يحتاج حصول أضعف المجموعات على خدمات الدعم إلى عناية خاصة.	رصد إمكانيات شمول مختلف المجموعات الضعيفة في تصميم المرحلة الثالثة من المشروع.	المرحلة الثالثة.	مدير البرنامج القطري /فريق التصميم.	تَـمَّ. أُخِذَ في الاعتبار بصراحةٍ أثناء صياغة المرحلة الثالثة.
تكرار النموذج في واحات أخرى، رهناً بتوفُّر الموارد البشرية والمالية.	تَصَوُّرُ رفع مستوى تطبيق المشروع في المرحلة الثالثة.	المرحلة الثالثة.	مدير البرنامج القطري/الحكومة.	هذا متصوَّرٌ في تنفيذ المرحلة الثالثة.
اعتماد نهجٍ كلِّيٍّ لمواجهة مشاكل الواحات بإدارة الموارد الطبيعية (المياه والمراعي) إدارة سليمة.	سيتم دمج عنصر مرفق البيئة العالمي في تصميم المرحلة الثالثة.	المرحلة الثالثة.	مدير البرنامج القطري/فريق التصميم.	تم تصميم عنصر مرفق البيئة العالمي، لم يُوافَق عليه بعدُ.
تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم مسؤوليات الأشخاص القائمين على تنمية الواحات.	ستدرج هذه العملية أثناء تنفيذ المرحلة الثالثة.	المرحلة الثالثة.	مدير البرنامج القطري/الحكومة .	العمل جارٍ به.
تشكيل جمعيات الإدارة التشاركية للواحات التي ستكون مسؤولة عن إدارة البنية الأساسية.	وضع استراتيجية خروج واضحة.	المرحلة الثالثة.	مدير البرنامج القطري/فريق التصميم.	دُمجت استراتيجية الخروج في تصميم المشروع، وستنفذ في المرحلة الثالثة.
توفير الدعم اللازم لجمعيات الإدارة التشاركية للواحات لتعبئة الموارد المالية وحشد المجتمعات المحلية المستفيدة بغية ضمان استدامة أنشطتها في سياق إنهاء المشروع.	إيفاد بعثة صياغة لدراسة الطرق والوسائل الملائمة.	تاريخ اجتماع لجنة المراجعة الفنية.	مدير البرنامج القطري/بعثة الصياغة.	العنصر الفرعي 1-1 (تطوير القدرات) من المشروع الجديد يقدم دعماً لجمعيات الإدارة التشاركية للواحات.
تحديد دور جمعيات الإدارة التشاركية للواحات وعلاقاتها بالوكالات المحلية/اللامركزية فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، لا سيما المياه، مدعومةً باللوائح.	الحكومة مدعوَّةٌ إلى : (i) صياغة واعتماد لوائح؛ و (ii) نشر التشريعات على أوسع نطاق ممكن من خلال برنامج لاستقطاب التأييد والتدريب.	خلال السنوات الثلاث الأولى من التنفيذ.	وحدة إدارة المشروع.	**تَـمَّ**. العنصر الفرعي 1-2، الإطار المؤسسي والقانوني يقدم دعماً في مجال التشريع.
تقديم مساعدة وفقاً للاحتياجات إلى المنظمات الشاملة الناشئة التي ستدعم جمعيات الإدارة التشاركية للواحات.	ستقوم بعثة الصياغة، بالتضافر مع جمعيات الإدارة التشاركية للواحات	قبل اجتماع لجنة المراجعة الفنية.	مدير البرنامج القطري/بعثة الصياغة.	**تَـمَّ**. العنصر الفرعي 1-1، تطوير القدرات، يقدم الدعم لجمعيات الإدارة

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
	والاتحادات القائمة، بدراسة طبيعة الدعم اللازم.			التشاركية للواحات واتحادات رابطات الاستثمار والائتمان في الواحات، على أساس تقديم الخدمات لأعضائها.
ينبغي لرابطات الاستثمار والائتمان في الواحات أن تعزز نظمها الأساسية لتحسين إدارتها المالية والتحكم بالقروض. وينبغي أن تكون إدارة جمعيات الإدارة التشاركية للواحات ومهامها مستقلة عن إدارة رابطات الاستثمار والائتمان في الواحات ومهامها.	يتخذ مديرو جمعيات الإدارة التشاركية للواحات ورابطات الاستثمار والائتمان في الواحات الخطوات اللازمة لضمان الفصل بين المنظمتين، وامتثال القواعد الأساسية وحل مسألة الإدارة التطوعية.	أثناء التنفيذ.	وحدة إدارة المشروع.	العنصر الثالث من عناصر المشروع الجديد يقدم الدعم لرابطات الاستثمار والائتمان في الواحات واتحاداتها على أساس حسن الإدارة والفصل بين مسؤولياتها ومسؤوليات جمعيات الإدارة التشاركية للواحات، بهدف تحقيق الاستدامة.
إنشاء دائرة خدمات مشتركة مسؤولة عن توفير الموظفين لرابطات الاستثمار والائتمان في الواحات، وتجريبها، والتفتيش عليها، والتحقق منها، وإعداد حساباتها ورصدها.	تقوم بعثة الصياغة، بالتشاور مع رابطات الاستثمار والائتمان في الواحات وبنك موريتانيا المركزي، بتعيين طرائق إقامة دائرة الخدمات المشتركة وإطارها المؤسسي.	قبل اجتماع لجنة المراجعة الفنية.	مدير البرنامج القطري/بعثة الصياغة.	**تَمَّ**. يعهد العنصر الثالث إلى اتحادات رابطات الاستثمار والائتمان في الواحات بهذه المهام.
ينبغي لرابطات الاستثمار والائتمان في الواحات أن تزيد رسملتها وتعبئتها لإعادة التمويل الخارجي.	تعزيز قدرة رابطات الاستثمار والائتمان في الواحات على تعبئة رأس المال.	أثناء التنفيذ.	وحدة إدارة المشروع.	ينشئ العنصر الثالث تعبئة الموارد وترتيبات إعادة التمويل مع القطاع المصرفي.

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
ينبغي زيادة عدد الأشغال المائية (القناطر والسدود) التي ستبنى في الواحات، حيث السكان مهتمون بالمشاركة في بنائها.	ستؤكد بعثة الصياغة أهمية الأشغال المائية في برنامج المستقبل.	قبل اجتماع لجنة المراجعة الفنية.	مدير البرنامج القطري /بعثة الصياغة.	**تَمَّ**. يوفر العنصر الرابع تمويلاً للبنية الأساسية ويوفر العنصر الفرعي 1-3 تمويلاً للاستثمار المجتمعي/ ويشارك في تمويل البنية الأساسية القائمة على المجتمع المحلي، بالإشارة إلى الاقتصاد في استعمال الماء وحماية النظام الإيكولوجي للواحات.
دعم قدرات جمعيات الإدارة التشاركية للواحات بوصفها سلطة التعاقد/متعاقداً.	ستدرج بعثة الصياغة التدريب على إدارة العقود لجمعيات الإدارة التشاركية للواحات.	قبل اجتماع لجنة المراجعة الفنية.	مدير البرنامج القطري /بعثة الصياغة.	**تَمَّ**. يوفر العنصر الفرعي 1-1 تدريباً لجمعيات الإدارة التشاركية للواحات في "تنفيذ الأشغال".
ينبغي إجراء مراجعة تامة لإعادة التحريج وتثبيت الكثبان الرملية.	ستنظر بعثة الصياغة في إعادة التحريج وتثبيت الكثبان الرملية في سياق الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وبرنامج حماية البيئة.	قبل اجتماع لجنة المراجعة الفنية.	مدير البرنامج القطري /بعثة الصياغة.	**تَمَّ**. يستند العنصر الفرعي 1-1 إلى الاحتياجات التدريبية لجمعيات الإدارة التشاركية للواحات.
ينبغي تيسير حصول السكان المستفيدين على التدريب الفني بناء على طلبهم كطريقة لتوزيع المخصصات المالية الإجمالية.	ستقوم جمعيات الإدارة التشاركية للواحات بتحديث احتياجاتها التدريبية وإعادة تشكيل بعثاتها التقييمية لتحليل الطلبات وتقديم المقترحات.			يستند العنصر الفرعي 1-1 إلى الاحتياجات التدريبية لجمعيات الإدارة التشاركية للواحات.
ينبغي إعطاء أولوية لتدريب مديري جمعيات الإدارة التشاركية للواحات ورابطات الاستثمار والائتمان في الواحات على التنظيم والتسيير الإداري والإدارة المالية.	سيواصل مشروع الواحات الثاني برنامجه التدريبي وكذلك الجهود الرامية إلى تعبئة موارد مالية إضافية.	قبل اجتماع لجنة المراجعة الفنية.	مدير البرنامج القطري /بعثة الصياغة.	**تَمَّ**. قرر العنصر الفرعي 1-1 المواضيع الأساسية التالية: المهارات التنظيمية؛ والتسيير الإداري، والإدارة المالية.
ينبغي تطبيق الدروس المستفادة من خبرة المشروع على إبرام عقود من الباطن مع منظمات غير حكومية لتعيين الموظفين والرصد والتدريب.	ستقوم بعثة الصياغة بتعديل طرائق تنفيذ المشروع الجديد بناءً على ذلك.	قبل اجتماع لجنة المراجعة الفنية.	مدير البرنامج القطري /بعثة الصياغة.	**تَمَّ**. تنص الترتيبات المؤسسية على تنفيذ العقود المبرمة مع منظمات غير حكومية وغيرها من مقدمي الخدمات وعلى التعاون مع الخدمات العامة لإجراء البحث والاستحداث.

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
ينبغي مواصلة تنفيذ نهج التمايز بين الجنسين لتعزيز دور المرأة في تنمية الواحات.	ستقوم بعثة الصياغة بوضع استراتيجية لإدماج اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم عمل المشروع.	قبل اجتماع لجنة المراجعة الفنية.	مدير البرنامج القطري /بعثة الصياغة.	
الانتقال إلى المشروع الجديد.	ستقوم الحكومة والصندوق بتعيين التدابير اللازمة، بما في ذلك الطرائق المالية لتيسير الانتقال من مشروع الواحات الثاني إلى المشروع الجديد.			**تَمَّ**. ضُمِنَ الحصول على برنامج تعاون تقني من منظمة الأغذية والزراعة، والحصول على منح بموجب برنامج تعاون موسع مع منظمات غير حكومية لضمان تقديم خدمات إلى جمعيات الإدارة التشاركية للواحات ورابطات الاستثمار والائتمان في الواحات، ولأداء مراجعة الحسابات التنظيمية والمالية.
يجب أن تشمل صياغة المشروع الجديد ما يلي: نهج إدارة المزارع، لضمان ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، لا سيما المياه؛ البحث والاستحداث بما يتعلق بنظام زراعة الواحات؛ تحضير المنتجات الزراعية وتخزينها وتسويقها؛ تطوير مصادر طاقة متجددة للبنية الأساسية المجتمعية؛ عملية أهلية داخلية (بين بلدان المغرب) لعملية تبادل ونقل المعارف.	ستقوم بعثة الصياغة بإعداد مشاريع مقترحات.	اجتماع لجنة المراجعة الفنية.	مدير البرنامج القطري /بعثة الصياغة.	**تَمَّ**. أُنشئ صندوق استثمار مجتمعي لتقديم حوافز وتمويل تحسين شبكات رفع المياه وتوزيعه، لتحسين إدارة الموارد الطبيعية. واتُّخذت ترتيبات لإجراء بحث واستحداث في مجال تعليم القراءة والكتابة، وبرامج التبادل بين المزارعين.

جيم-5: المغرب – مشروع تنمية الإنتاج الحيواني وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
تلزم مرحلة ثانية لتوطيد منجزات المرحلة الأولى.				أقر المجلس التنفيذي المرحلة الثانية في سبتمبر/أيلول 2003.
ينبغي أن تكون الأولوية الرئيسية للمرحلة الثانية مكافحة فقر سكان الريف واستئصال الفقر في المنطقة، واستهداف أصحاب القطعان الصغيرة الذين نكبوا بكوارث مناخية، والنساء الريفيات (المجموعة التي يستهدفها الصندوق).	إجراء تحليل مسبق لاستراتيجيات تكيُّف أصحاب القطعان الصغيرة مع الجفاف وتصدّيهم له، وتعيين احتياجاتهم المحددة. تقرير عناصر المشروع بناءً على ذلك.			يشمل العنصر الأول، *توطيد المنجزات والمعارف المؤسسية* عنصراً فرعياً هو رسملة الخبرة في إدارة الموارد الطبيعية والرعوية.
رسم خريطة مبدئية لترشيد استخدام الموارد الرعوية، ووضع حدود لأعداد رؤوس الماشية التي تستطيع المراعي أن تقوم بأودها.				نُظِرَ فيها في تصميم المرحلة الثانية.
بناء المؤسسات وخدمات التدريب للتعاونيات، بخاصة التي تعاني صعوبات مالية منها.				نُظِرَ فيها في تصميم المرحلة الثانية.
أثناء المرحلة الانتقالية، توطيد وزيادة المكاسب التي حققتها المرحلة الأولى لضمان استدامة فوائد الأنشطة المنفَّذة، والحصول على أعلى فائدة من الاستثمارات.	وضع خطة ميزانية ملائمة لضمان تنفيذ أنشطة الدعم ذات الأولوية على الأقل، وطمأنة الناس على وجود الموارد البشرية والمادِّية.	قبل بدء المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.	مديريتا الزراعة الإقليميتان، وإدارة الميزانية في وزارة المالية، ومديرية الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة والتنمية الريفية لوضع ميزانية الحصيلة الثانية من المشروع.	نظراً إلى كون الفترة الانتقالية قصيرة وبسبب ضائقة الميزانية، تَمَّ تناوُل التوصيات المتعلقة بالفترة الانتقالية في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.
استغلال الفترة الانتقالية لإجراء دراسات أساسية للحصول على معرفة أفضل بالبيئة البشرية والطبيعية، وكذلك التفكُّر بصورة أتَم في أنسب استراتيجيات تنمية المنطقة. ينبغي للمبادرات المعنية بالتدابير الأولية أن توضح مسؤوليات مختلف أصحاب المصالح				

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
والشركاء، ويجب تطبيقها في الأجل القصير، قبل بدء المرحلة الثانية.				
التدبير الأولي–1: توطيد وربما إنشاء مناطق رعي "مُراحة" جديدة وتوضيح شروط الوصول والاستخدام (وهذا ينطبق أيضاً على المزارع الموجودة).	التفاوض والاتفاق على شروط وطرائق لإنشاء مناطق رعي "مُراحة" والوصول إليها، وذلك مع التعاونيات التي لها حق الاستخدام (أي عدد رؤوس الماشية المسموح لها بالرعي في منطقة معينة، ومعايير وإجراءات فتح وإغلاق المناطق "المُراحة"). وكذلك إعطاء الجمعيات التعاونية سلطة قضائية، مع ضمان مراقبة المراعي ومعاقبة المعتدين على المناطق/ المزارع "المُراحة" أو الاعتداء على المراعي بحراثتها والبناء فيها.		مديرية الثروة الحيوانية، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، التعاونيات، السلطات المحلية.	نظراً إلى كون الفترة الانتقالية قصيرة وبسبب ضائقة الميزانية، تَمَّ تناوُل التوصيات المتعلقة بالفترة الانتقالية في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.
التدبير الأولي–2: تنظيم حالة التعاونيات حيث توجد خلافات، وإدخال الشفافية في إجراءات المحاسبة. توضيح حالة اتحادات الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بتعاونيات القاعدة الشعبية.	إجراء دراسة استقصائية جديدة لكل التعاونيات، وتحليل نقاط قوتها ونقاط ضعفها، ووضع خطط لإصلاحها على أساس كل حالة بعينها.		مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، وكالة تنمية التعاونيات، السلطات المحلية، التعاونيات.	نظراً إلى كون الفترة الانتقالية قصيرة وبسبب ضائقة الميزانية، تَمَّ تناوُل التوصيات المتعلقة بالفترة الانتقالية في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.
التدبير الأولي–3: توضيح شروط تحمُّل المسؤولية بصورة فعالة عن الإدارة السليمة للشاحنات والمباني غير المستعملة، وعن إدارة نقاط سقي الماشية وصيانتها.	إجراء دراسة استقصائية دقيقة لحالة الشاحنات والتعاونيات ونقاط سقي الماشية، وكذلك شروط استخدامها واحتمالات أيلولتها.		مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، مراكز الإرشاد الزراعي، التعاونيات، السلطات المحلية.	اتخذت تدابير للإدارة السليمة للشاحنات.
التدبير الأولي–4: تخفيف تدابير تشريعية معينة تنظم الأعمال الداخلية للتعاونيات الرعوية.	مقترحات لتعديل الدستور واللوائح الداخلية للجمعيات التعاونية.		وكالة تنمية التعاونيات، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، التعاونيات، المعهد الوطني للبحوث الزراعية.	نظراً إلى كون الفترة الانتقالية قصيرة وبسبب ضائقة الميزانية، تَمَّ تناوُل التوصيات المتعلقة بالفترة الانتقالية في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
				المراعي في الإقليم الشرقي.
التدبير الأولي-5: إجراء دراسات للقوى المحرِّكَة الاجتماعية والديموغرافية في الإقليم؛ أنسب مجموعات الأدوات الفنية؛ السياق القانوني والتنظيمي؛ مستوى الاستخدام الراهن لمختلف المناطق وطرائق استخدامها.	وضع مفاهيم تنفيذ هذه الدراسات بالتعاون مع مؤسسات عامة متخصصة.		مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، مؤسسة تجهيز الأراضي، مكتب الدراسات، المعهد الزراعي والبيطري، المعهد الزراعي الوطني في مكناس، المعهد الوطني للبحوث الزراعية.	نظراً إلى كون الفترة الانتقالية قصيرة وبسبب ضائقة الميزانية، تَمَّ تناوُل التوصيات المتعلقة بالفترة الانتقالية في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.
تدابير للأجل المتوسط في سياق المرحلة الثانية				
البعد الاقتصادي والاجتماعي واستئصال الفقر (التوظيف، أنشطة إدرار الدخل، المؤسسات الصغيرة).				
دراسة متعمقة للفقر في منطقة المشروع (تفاوت الدخول؛ تعرض أصحاب القطعان الصغيرة للمصاعب أثناء سنوات الجفاف؛ الأمن الغذائي؛ الأمية، الصحة؛ نزوح سكان الريف) بواسطة دراسات استقصائية وأساليب التقييم الريفي التشاركي. تخطيط دراسة استقصائية على مستوى القاعدة مع مجموعة مقارنة، وإجراء متابعة دورية لها.	دمج نظام للدراسات الاستقصائية في أنشطة المرحلة الثانية وميزانيتها.	السنة الأولى من المرحلة الثانية.	مديرية الثروة الحيوانية، الصندوق، وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة.	نُفِّذَت دراسة التقييم الريفي التشاركي الأساسية قبل صياغة المرحلة الثانية.
العمل على إنشاء نسيج اقتصادي محلي يقوم على أساس إمكانيات كل منطقة بعينها، ودعم ذلك بإنشاء مؤسسات حرفية وتجارية صغيرة (في إطار الشراكة مع منظمات غير حكومية).	إنشاء وحدة متعددة الأغراض لاستقبال وإرشاد المستفيدين من المشروع (النساء والشباب العاطلين عن العمل).	أثناء السنة الأولى من المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي، للمنظمات غير الحكومية المقدمة للقروض	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، الصندوق، بنوك الائتمان الزراعي المحلية، المنظمات غير الحكومية المتخصصة بالقروض	سيكون البدء مع بداية المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي، المتوقع أن تكون في النصف الثاني من عام 2004.

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
		الصغيرة وفي السنوات الثلاث الأولى للمصارف الائتمانية.	الصغيرة.	
صياغة استراتيجية محددة تستهدف النساء الريفيات وتعزز أنشطة إدرار الدخل بتقديم إعانات جزئية (تقاسم تكاليف بدء المشروع) وتبيِّن أنشطة محددة: أشغال الصوف والجلود والحلفاء؛ الأعشاب العطرية والطبية (حصى البان، الأرطاسيا)؛ تربية الحيوانات.	تعزيز الموارد البشرية لوحدات النشاط النسائي لمديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة. دراسة استقصائية استطلاعية لفرص القروض الصغيرة عن طريق البنوك والمنظمات غير الحكومية المتخصصة.	بانتهاء المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي (2009).	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في فيجويج، ووجدة، الصندوق، بنوك الائتمان الزراعي المحلية، الصندوق، المنظمات غير الحكومية المتخصصة.	سيكون البدء مع بداية المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي، المتوقع أن يكون في النصف الثاني من عام 2004.
في سياق خطة التنمية الإقليمية، ترتيب أنشطة لتحسين إمكانيات الوصول إلى البنية الاجتماعية (مراكز النشاط والتدريب)؛ أحوال معيشة السكان المحليين.	تحسين البنية التحتية الاجتماعية الأساسية على الصعيد المحلي.	بانتهاء المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي (2009).	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة؛ الحكومات المحلية ودوائر الوزارات الأخرى، جمعيات التنمية المحلية، المنظمات غير الحكومية.	سيكون البدء مع بداية المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي، المتوقع أن يكون في النصف الثاني من عام 2004.
تشجيع أصحاب القطعان الصغيرة على تطوير أنشطة أخرى مدرة للدخل في إطار استئصال الفقر.	تعيين كل الفرص ذات الميزة النسبية، وتدابير التحفيز، وآليات التنفيذ، واحتياجات التدريب.	2006 لتعيين الفرص، وانتهاء المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي للتدريب.	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، ووكالة التنمية التعاونية.	سيكون البدء مع بداية المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي، المتوقع أن تكون في النصف الثاني من عام 2004. أُخِذَ في الاعتبار بموجب العنصر الفرعي لتشجيع الأنشطة المدرة للدخل في إطار عنصر إدرار المردودات من إنتاج المنطقة الشرقية، الذي يستطلع القطاعات الاقتصادية وأنشطة الاهتمام الممكن للمجموعة المستهدفة، التي يمكن تمويلها من المصرف المعني.
تعزيز فرق التدريب لوضع التوصيات السابقة موضع التنفيذ.	تعيين مزيد من الموظفين لمديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج	مع بداية المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية	وزارة الزراعة والتنمية الريفية.	العمل جارٍ في انتداب مزيد من الموظفين.

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
	ووجدة، وتقديم التدريب اللازم لجميع الموظفين الذين لهم علاقة بالمشروع.	وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.		
حماية الموارد والبيئة الرعوية (الدفاع عن الإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة لمنطقة المراعي في الإقليم الشرقي بكاملها، بما فيه تخصيص كل منطقة بدقة لاستخدامات معينة بحسب ملاءمتها الطبيعية).				
وضع مخطط رئيسي مع خرائط مفصلة لاستخدام الموارد الرعوية استخداماً رشيداً في إقليم الهضاب بكامله (أي حماية المراعي، والزراعة، والبيئة)، باستخدام النهج التشاركي. تعيين التدابير الواجب اتخاذها ضد توسيع الأراضي المفتلحة وما يرتبط بهذا التوسيع من تهديد للتنوع البيولوجي والتربة والمياه.	صياغة وثيقة أولية بشأن الحالة الراهنة، وتعريف صلاحيات الدراسة الأساسية؛ برنامج بحوث في التنمية يتناول مجموعات مواد فنية/ عينات نباتية لإصلاح الأرض المتدهورة؛ رصد الموارد.	السنة الأولى من المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.	مديرية الثروة الحيوانية؛ مديرية المياه والغابات (تسمى حالياً المفوضية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر)، المركز الإقليمي للبحوث الزراعية؛ وحدة إدارة المشروع؛ مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة.	نُظِرَ في التوازن طويل الأجل بين الموارد المتاحة واحتياجات المواشي للرعي في تصميم المرحلة الثانية. أُجرِيَ رسم الخرائط الاجتماعية–الإقليمية قبل تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.
المواءمة بين البرامج القطاعية الوطنية (حماية المواشي، تحسين الجينات، إنشاء نقاط لسقي المواشي، تقديم إعانات لمعدات الحراثة)، مع مبادئ رشيدة لإدارة الموارد الطبيعية.	ضمان كون البرامج القطاعية تفي بشروط معينة لضمان استدامة الموارد الطبيعية.		مديرية الثروة الحيوانية، وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، الجمعيات التعاونية، السلطات المحلية.	
الحاجة إلى إصلاحات لتوضيح ما يلي: العلاقات بين الأرض المشاع والأرض المعشبة التي تكثر فيها الألفا منع توسيع المناطق المفتلحة من قبل وإعادتها إلى ما كانت عليه بزرع نباتات رعوية معمرة؛ إقامة حدود إدارية بين القرى دون الإجحاف	مذكرة تمهيدية بشأن المشكلة الراهنة وإمكانية وضع مؤشرات للحلول.	بانتهاء المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي (2009).	مديرية الشؤون الريفية، مديرية المياه والغابات (تسمى حالياً المفوضية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر)، لجنة التقييم الريفي السريع، النواب، السلطات المحلية، وحدة إدارة المشروع، مديرية	أصبح تعيين حدود الأرض المعشبة التي تكثر فيها الألفا، والتي تشكل جزءاً من الأراضي العمومية، في مراحله النهائية. توقيع اتفاق ثلاثي بين وزارة التنمية الزراعية والريفية، ووزارة الداخلية (التي توجد فيها مديرية الشؤون الريفية) والمفوضية السامية للمياه

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
بالمراعي بموجب الاتفاقات/العقود أو الأعراف القائمة. يجب أن تحدد العقود مناطق المراعي التي يراد "إراحتها" في المستقبل، ووضع نظام شرطة لمراقبتها والحكم بغرامة على من يرعى فيها من المستفيدين.			الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة.	والغابات ومكافحة التصحر.
تنمية الإنتاج الحيواني وتحقيق القدر الأمثل من المنتجات (توضيح مسؤوليات الدولة والقطاع الخاص وتدابير الحوافز/الإعانات).				
دمج الاقتصاد الرعوي بصورة أفضل في اقتصاد السوق بتشجيع قطاع اللحوم، وتعيين قطاعات اقتصادية بديلة لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية (السياحة البيئية، الصيد، الجلود، أشغال الصوف).	دراسة قطاع اللحوم وقدرات النسيج الاقتصادي المحلي؛ البحث عن منافذ خارجية؛ تقييم الجدوى المالية والاقتصادية لخيارات الاستثمار.	السنة الثالثة من المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، الصندوق، اتحادات الجمعيات التعاونية، مديرية المياه والغابات، الاتحاد الوطني لقطاع الأبقار والأغنام.	سيكون البدء مع بداية المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي، المتوقع أن تكون في النصف الثاني من عام 2004.
توضيح دور الدولة في العناية الصحية وتعيين مشاركة أصحاب القطعان في تكلفة الطب البيطري والعناية الوقائية، بغية تعزيز الجمعيات التعاونية.	تيسير تبادل المعلومات بين الخدمات البيطرية وفنيي المختبرات والجهات الفاعلة الأخرى في مراقبة الأوبئة. تقوية التحليل البيطري الإقليمي ومختبرات البحوث لتشخيص أمراض الحيوانات الرئيسية تشخيصاً أفضل. وتشجيع الأطباء البيطريين الخاصين.	بانتهاء المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي (2009).	مديرية الثروة الحيوانية، مختبر وجدة البيطري، وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، التعاونيات.	أُخِذَت العناصر في الاعتبار في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.
الجوانب المؤسسية والمنظمات التعاونية الرعوية (الدور المنقح للخدمات الحكومية اللامركزية والمنظمات الشعبية) (التعاونيات)				

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
تحديث تفسير كثير من القوانين واللوائح التي تنظم استخدام الموارد الرعوية في الإقليم الشرقي بغية إيضاح الحقوق والمسؤوليات.	صياغة تقرير عن النصوص القضائية الراهنة التي تنظم استخدام الموارد الرعوية في الإقليم الشرقي.	السنة الأولى من المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي (تنظيم استراتيجية لتنمية المراعي الوطنية).	مديرية الشؤون الريفية، مديرية المياه والغابات (المفوضية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر)، مديرية الثروة الحيوانية، الصندوق، وحدة إدارة المشروع.	أخذ في الاعتبار في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي. سيكون البدء مع بداية المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي، المتوقعة في النصف الثاني من عام 2004.
تنفيذ تدابير لضمان حقوق الملكية للجماعات الإثنية وحقوق المستخدمين من أصحاب القطعان المنظَّمين في جمعيات تعاونية رعوية.	تطوير نماذج لعقود امتياز بين الجماعات الإثنية والتعاونيات الرعوية لإدارة مناطق المراعي "المُراحة". تحديد شروط الاستخدام وإجراءات التدخل الفني.	اتفاق ثلاثي قبل بدء المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي وتنفيذه أثناء المرحلة الثانية كلها.	مديرية الشؤون الريفية، مديرية المياه والغابات (المفوضية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر)، مديرية الثروة الحيوانية، التعاونيات، المجتمعات الريفية، السلطات المحلية، وحدة إدارة المشروع، أنشطة تنمية مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي في كل من فيجويج ووجدة.	نُظِرَ فيها في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي. وسيكون البدء مع بداية المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي، المتوقعة في النصف الثاني من عام 2004.
دراسة دور التعاونيات كمؤسسات رابطة وإمكانيات تنويع الموارد والخدمات التي تقدمها. ويعهد إلى التعاونيات رسمياً بمهام معينة، تستند إلى عقود الأداء. تشجيع التعاونيات على إبرام عقود كمجموعة خدمات ذات مصلحة مشتركة (ماسك دفاتر، طبيب بيطري خاص، مورِّد أعلاف). توجيه حصيلة الرسوم المدفوعة مقابل العناية البيطرية إلى التعاونيات.	وضع نموذج لعقود الأداء للتفاوض عليه مع الجمعيات التعاونية.	العقود النموذجية وحلقات العمل خلال السنتين الأوليين من المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي. ستوضع خطة التنمية التعاونية أثناء السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير	مديرية الثروة الحيوانية، وكالة تنمية التعاونيات، الجمعيات التعاونية، البلدات الريفية، السلطات المحلية، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة.	نُظر فيها في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي. وسيكون البدء مع بداية المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي، المتوقع أن تكون في النصف الثاني من عام 2004.

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
		المراعي في الإقليم الشرقي.		
تحليل دور البلدات الريفية في دعم تدابير تحسين أحوال المعيشة (توريد ماء الشرب، مرافق السوق، مسلخ)، دعم التعاونيات الرعوية بموارد بشرية.	وضع نموذج لعقود الأداء للتفاوض عليه مع البلدات الريفية، مع توكيد الشراكة مع التعاونيات وتعيين الحقوق والواجبات.	العقود النموذجية وحلقات العمل خلال السنتين الأوليين من المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.	مديرية الثروة الحيوانية، التعاونيات، البلدات الريفية، السلطات المحلية، وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة.	نُظر فيه في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي. وسيكون البدء مع بداية المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي، المتوقع أن تكون في النصف الثاني من عام 2004.
إنشاء هيئة شاملة لتنمية مناطق المراعي في الإقليم الشرقي، وتنسيق الأعمال بين جميع أصحاب المصلحة.	إنشاء لجنة لصياغة مقترحات للسلطات المعنية.		مديرية الثروة الحيوانية، مديرية المياه والغابات، مديرية الشؤون الريفية، وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، المعهد الزراعي والبيطري، لجنة التقييم الريفي السريع ، ومؤسسات أخرى.	أنشئت اللجنة بقرار من حاكم الإقليم الشرقي.
صياغة سياسة حكومية ملائمة لمكافحة آثار الجفاف، بما في ذلك الأرصاد الجوية ونظام إنذار مبكر وتقديم معونة من الدولة في حالات الطوارئ الشديدة.	إنشاء برنامج لرصد الجفاف وآثاره. فحص طرائق لإنشاء صندوق تضامن إقليمي للتصدي للكوارث الأصغر حجماً. وينبغي أثناء الجفاف /قلة العلف توجيه مبادرات لحماية الحيوانات في شراكة بين السلطات العامة وأصحاب القطعان.	انتهاء المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.	مديرية الثروة الحيوانية، السلطات المحلية، وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، مرصد الجفاف الوطني، لجنة التقييم الريفي السريع.	أخذت في الاعتبار في تصميم المرحلة الثانية من المشروع بموجب "إنشاء نظام إنذار ورصد مبكرَين للجفاف" في إطار عنصر "بناء الشراكات".
صياغة عقد بين الجمعية التعاونية للمحاسبين ومراجعي الحسابات (المكلفة بمسك الحسابات والتصديق عليها) والتعاونيات/اتحاد الجمعيات التعاونية.	التفاوض مع الجمعية التعاونية للمحاسبين ومراجعي الحسابات لوضع شروط وأحكام العقد.	السنة الثالثة من المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، وكالة تنمية التعاونيات، دائرة الضرائب.	أُخذَت في الاعتبار في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي تحت عنصر "تصديق وثائق محاسبة التعاونيات" في إطار تعزيز القدرات المحلية لعنصر "توطيد

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
				المؤسسات والمعرفة".
سن قانون للتعاونيات الرعوية على وجه التحديد، للتغلب على المصاعب في بيئتها الاجتماعية (تشكيل مجلس إدارة، ولائحة للجمعيات العمومية، ومسك الدفاتر ومراجعة الحسابات).	صياغة مسودة نص ليدرسه مختلف الشركاء.	الدراسة خلال السنة الأولى من المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، وكالة تنمية التعاونيات، الاتحاد الوطني للتعاونيات، التعاونيات، اتحادات الجمعيات التعاونية، السلطات المحلية، مديرية الثروة الحيوانية، مديرية المؤسسات الصغيرة في وزارة التنمية الزراعية والريفية، المفوضية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر.	أُخِذَت في الاعتبار في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي تحت عنصر دراسة "العنصر القانوني والمؤسسي" لتشغيل استراتيجية التنمية للإقليم الشرقي في إطار عنصر "توطيد المؤسسات والمعرفة".
إعادة النظر في معايير إنشاء جمعيات تعاونية رعوية وتحديد هذه المعايير.	تشكيل لجنة للنظر في الموضوع.	طيلة المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي بغية الحفاظ على المرونة اللازمة للتعديل.	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، مراكز الإرشاد الزراعي، التعاونيات المعنية، اتحادات الجمعيات التعاونية، السلطات المحلية.	يمكن تنفيذه، عندما يلزم، في إطار العنصر الفرعي المعنون "تعزيز القدرات المحلية"، التابع لعنصر "توطيد المؤسسات والمعرفة".
توضيح سلطة الاتحادات مقابل التعاونيات الأعضاء في هذه الاتحادات.	تعديل اللوائح الداخلية والنظم الأساسية للاتحادات.	طيلة المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي بغية الحفاظ على المرونة اللازمة للتعديل.	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، مراكز الإرشاد الزراعي، اتحادات الجمعيات التعاونية.	يمكن تنفيذه، عندما يلزم، في إطار العنصر الفرعي المعنون "تعزيز القدرات المحلية"، التابع لعنصر "توطيد المؤسسات والمعرفة".
تعيين إطار السلطة على التعاونيات الرعوية، وطريقة ممارسة هذه السلطة، ومسؤولية كل جهة فاعلة عامة.	تنظيم اجتماعات تنسيق للمكاتب الإدارية المعنية.	انتهاء المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.	السلطات المحلية، وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة. دائرة الضرائب.	يمكن تنفيذه عندما يلزم في إطار العنصر الفرعي المعنون "تعزيز القدرات المحلية"، التابع لعنصر "توطيد المؤسسات والمعرفة".

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
تحديد مجالات السلطة وتواتر اجتماعات المؤسسات التنسيقية والإدارة على الصعيد الإقليمي (لجنة التنسيق بين الأقاليم، ولجنة التوجيه) لبعث الحركة في المشروع.	تقديم التفاصيل لولاة الأقاليم المعنية وإلى الأمين العام لوزارة التنمية الزراعية والريفية، والمياه والغابات.	انتهاء المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، مديرية الثروة الحيوانية.	أخذ في الاعتبار في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.
تعريف دور مراكز الإرشاد الزراعي في عمليات المشروع، وتزويدها بالموارد، وإبرام عقود أداء بغية تنشيطها.	إعداد عناصر عقود الأداء.	العقود خلال السنة الأولى من المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي والنشاط طيلة فترة المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي.	وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، مراكز الإرشاد الزراعي، مديرية الثروة الحيوانية، مديرية التدريب والبحث والاستحداث.	أخذ في الاعتبار في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي بموجب تعزيز وزارة التنمية الزراعية والريفية في إطار عنصر " توطيد المؤسسات والمعرفة". وبموجب إنشاء آليات شراكة في إطار عنصر "تعبئة الأنشطة".
نظام الرصد والتقييم والإشراف (تقديم معلومات عن أثر أنشطة المشروع إلى المكاتب الإدارية المعنية والموظفين المعنيين والمستفيدين والجهات المانحة؛ تمكين المستفيدين من المشاركة في اختيار المؤشرات).				
يُعهد بنظام الرصد والتقييم إلى جزء محدد بوضوح من إدارة المشروع لضمان وقت الموظفين وقدرتهم، وضمان موضوعية النتائج. استخدام مجموعة مقارنة لكي تميز المؤشرات الكمية بوضوح بين آثار المشروع والعوامل الخارجية. استخدام مؤشرات حجم الجسم لرصد حالة الأغذية. عقد جلسات دورية لإعلام أعضاء الجمعيات التعاونية،	التأمل في نقاط ضعف نظام للرصد والتقييم؛ وضع هيكل جديد وطرائق تنفيذ، ودمجها في المرحلة الثانية من المشروع.	السنة الأولى لإيجاد وضع مرجعي وتحسين نظام الرصد والتقييم. طيلة فترة المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي للرصد والتقييم ودراسات الأثر.	مديرية الثروة الحيوانية، وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، والصندوق.	أُخِذَ في الاعتبار في تصميم المرحلة الثانية من مشروع تنمية الثروة الحيوانية وتطوير المراعي في الإقليم الشرقي تحت العنصر الفرعي المعنون "أنشطة الرصد والتقييم" في إطار عنصر "تنسيق المشروع وإدارته المسمى " توطيد المؤسسات والمعرفة".

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
بالصوت والصورة، بنتائج الرصد والتقييم.				
تحسين أساليب الإشراف والرصد من قبل الجهات المانحة والمؤسسة المتعاونة من حيث تواتر البعثات وتكوينها. وينبغي لبعثات الإشراف أن ترصد نتائج المشاريع رصداً أفضل ولا تقصر نطاقها على الجوانب المالية/الصرَّف.	دمج جانب من تكلفة الإشراف الفني في تكلفة المشروع.		مديرية الثروة الحيوانية، وحدة إدارة المشروع، مديرية الزراعة الإقليمية في كل من فيجويج ووجدة، الصندوق، المؤسسة المتعاونة.	عُين مزيد من الموظفين التشغيليين للمرحلة الثانية، وسوف يقدم نظام النتائج والأثر للرصد والتقييم عند بداية المرحلة.

جيم 6 – ناميبيا – مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
ينبغي وضع السكان المعنيين واستخدام الموارد على نحو مستدام في مركز النهج الإنمائي بدلا من تقديم خيارات استثمارية محددة مسبقا.	ينبغي النظر في التضارب بين ضغط الصندوق من أجل الصرف وبين استعداد المجتمعات المحلية المشاركة لاحتلال موقع القيادة في عملية التنمية الخاصة بهم.		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/الحكومة.	قطع المشروع شوطاً طويلا من أجل تعزيز النهج التشاركي وإشراك المجتمع المحلي. وكان المقصود من التوصية دفع التقدم المحرز حتى الآن إلى الأمام.
ينبغي إدخال نظم الإدارة المستدامة للموارد.	المساعدة على تأمين وصول فقراء الريف إلى الموارد الطبيعية (الأراضي، النبات، المياه) وينبغي النظر بصفة خاصة في "التسييج غير القانوني" في المناطق المشاع الذي قد يعرض الفقراء إلى مزيد من التهميش.		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/الحكومة.	التوصية طويلة الأجل، وكان المقصود بها المشروع الممكن تنفيذه لمتابعة مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية، وهو المشروع الذي ما زال قيد الإعداد من جانب الحكومة وليس من المؤكد ما إذا كان الصندوق سيموله.
ينبغي تهيئة بيئة مواتية للتخفيف من وطأة الفقر والنمو الاقتصادي والتوزيع العادل للأصول.	مساندة المنظمات الممثلة على الصعيد المحلي.		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/الحكومة.	هذه التوصية هي بدورها طويلة الأجل إلى حد بعيد وهي عامة فيما يتعلق بنهج الحكومة في الحد من الفقر الريفي.
الحد من نسبة السكان المعتمدين على نظام زراعي أولي بغية خفض عدد الذي يعيشون في حالة الفقر.	حفز تنويع الفرص الاقتصادية.		الحكومة.	كما هو الحال أعلاه. ففي إطار المشروع قدمت مساندة إلى بعض الأنشطة المدرة للدخل خارج المزرعة.
معالجة ارتفاع معدل انتشار الفقر بين العدد الكبير من الأسر الريفية التي ترأسها إناث بحكم الواقع أو بحكم القانون.	إدراج الاهتمامات المتعلقة بتمايز الجنسين في جميع الأنشطة من خلال تركيز خاص على المرأة.		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية.	في إطار المشروع قدمت المساندة إلى بعض الأنشطة وخاصة المفيدة للنساء (صندوق البذار الخاص بصغار مربي الماشية والأنشطة المدرة للدخل وما إلى ذلك). غير أنه من الممكن تعزيز إدراج قضايا الجنسين في إطار المشروع الممكن لمتابعة مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية.

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
المحافظة على فرص تحقيق النمو الاقتصادي في المناطق الريفية.	حماية الرأسمال البشري عن طريق أنشطة/استثمارات محددة للتخفيف من آثار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.		الحكومة.	كانت هذه توصية يقصد بها مشروع متابعة مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية.
مراعاة الحاجة إلى تنمية اقتصادية على أساس المشاركة الكاملة والإدارة المستدامة لموارد الملكية المشتركة في بيئة هشة إلى حد بعيد.	إتباع نهج برنامجي طويل الأجل فيما يتعلق بالتخطيط والتمويل.		الحكومة	كما ذكر سابقاً.
مشاركة المجتمع المدني والمشاركة الشعبية في عملية التنمية.				
ينبغي التوصل إلى فهم مشترك بين وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية وشركاء التنمية بشأن النتائج التشغيلية للنهج التشاركي: شراكة متواصلة من أجل تمكين المجتمعات المحلية الريفية بدلا من مجرد عملية تشاورية.	التعلم من أمثلة المشروعات السابقة (منتدى الإدارة المتكاملة للموارد ومشروع التنمية المستدامة للثروة الحيوانية والمراعي) والبناء عليها، وهي المشروعات التي سمح فيها الوقت ببناء الثقة بين القرويين والأطراف المسؤولة عن التنمية، بحيث يتاح للسكان أن يعبروا عن مخاوفهم الحقيقية وشواغلهم ومطامحهم، وأن يحددوا بأنفسهم العمل اللازم مع الحصول على الدعم والإرشاد الضروريين.		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/الحكومة.	يؤكد مشروع "الوثيقة الفكرية" التي أعدتها الحكومة للمشروع الجديد بوضوح على مشاركة وتمكين المجتمعات المحلية/المستفيدين ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذه الأثناء أنشأ المشروع الحالي آلية محسنة لإشراك المجتمعات المحلية على نحو وثيق في المصادقة على أعمال التنمية التي يضطلع بها المقاولون، وبذلك يتعزز الشعور بالملكية. ثانيا، حسّن المشروع الحالي مساندته بتمكين لجان نقاط المياه من إقامة نظام قائم على المجتمع المحلي لتشغيل وإدارة نقاط المياه.
	ينبغي لمقدمي الخدمات مثل وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية وشركائهم في دوائر الجهات المانحة أن يدخلوا تعديلات تشغيلية للتمكين من الدخول في تفاعل مكثف مع القرويين على نطاق واسع ولفترات أطول. وينبغي استكشاف نهج ابتكارية لإدارة		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/الحكومة	كما ذكر سابقاً.

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
	الأموال العامة بحيث تقترب من مواطن الحاجة بغية مساندة المبادرات المجتمعية ذات الأولوية بدلا من الفئات المحددة مسبقا من المهارات التقنية والخيارات البرنامجية في مديريات وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية. وينبغي لدوائر الجهات المانحة تحاشي الأنشطة التي تحدد مسبقا ما سيكون عن طريق وضع أهداف فيما يتعلق بأنواع ومقادير الأصول التي ينبغي استخدامها.			
	ينبغي للوكالات المنفذة أن تستخدم مؤشرات تعكس مستويات المهارة المتغيرة لقياس تكوين الأصول البشرية وفعالية برنامج للمساندة موجه نحو الناس.		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/الحكومة.	كما ذكر سابقاً.
	إعادة توجيه/إعادة تصميم التدريب نحو تمكين المجتمعات المحلية بحيث تؤدي دورا استباقيا في تنظيم نفسها		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/الحكومة.	كما ذكر سابقاً.
ينبغي إتباع نهج تنفيذي أكثر صلاحية للتكرار وأكثر استدامة بحيث تستطيع الوزارة أن تؤدي دورا حافزا في وصل المجتمعات المحلية بالأطراف الأخرى المعنية بالتنمية (مثل المصرف الزراعي، موردي المعدات/المدخلات والمحضرين الزراعيين ومنظمات المزارعين) بحيث تضطلع هذه الأطراف بمهام تنفيذية محددة.	القيام بقدر كبير من بناء القدرات في المجالات التقنية والتنظيمية على حد سواء بغية تمكينها من الاضطلاع على نحو مناسب بدور شديد الأهمية في التنمية المستدامة.		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/الحكومة.	يؤكد مشروع "الوثيقة الفكرية" الذي أعدته الحكومة للمشروع الجديد بوضوح على اشتراك مختلف الأطراف ومقدمي الخدمات عن طريق تحسين "التنسيق" و"التسهيل" بدلا من قيام وكالة/منظمة حكومية منفذة بتنفيذ عدة أنشطة.

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
تطوير الخدمات المالية الريفية ووضع إطار تشريعي/تنظيمي موات لحفز القدرة على تنظيم المشاريع والنمو الاقتصادي المستدام.			الحكومة.	كان هذا مجالا لتوصيات لفترة طويلة الأجل ويقصد بها مشروع المتابعة الممكن لمشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية. ويرمي مشروع الوثيقة الفكرية الذي أعدته الحكومة للمشروع الجديد إلى معالجة المسألة.
خفض نسبة وعدد الأسر المعتمدة على نحو مباشر على الإنتاج الزراعي الأولي كوسيلة لكسب الرزق.	ثمة حاجة ملحة على نحو متزايد لتنويع الاقتصاد عن طريق أعمال تجارية تضيف قيمة إلى المنتجات الزراعية وتوسع قطاع الخدمات، على أن يحفز هذا القطاع بدوره منتجي المحاصيل على زيادة الاستثمار من أجل مزيد من الفعالية الزراعية ولكي يصبحوا أكثر توجها نحو السوق.		الحكومة.	كما ذكر سابقاً.
	ينبغي للمزارعين والمالكين المحتملين للمشاريع التجارية أن تتاح لهم فرص الحصول على الخدمات المالية (الادخار والاقتراض)؛ وينبغي للحكومة أن تساعد على توسيع نطاق المؤسسات المالية القائمة التي تخدم المنطقة المشاع الشمالية مع العمل في الوقت نفسه من خلال إطار حسن التنظيم على تسهيل إقامة مؤسسات للتمويل الصغير. وهناك أيضا حاجة إلى بيئة تجارية مواتية لإقامة مشاريع تجارية مضيفة للقيمة على النطاق الصغير والمتوسط.		الحكومة.	كما ذكر سابقاً.
ينبغي للصندوق والحكومة والأطراف في برنامج التمويل الريفي الصغير أن			الحكومة.	كما ذكر سابقاً.

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
يحددوا ما هي المساندة الإضافية اللازمة لتطوير قطاع التمويل في المنطقة الشمالية المشاع (مثل المدخلات التقنية للصندوق فيما يتعلق بالترتيبات التنظيمية لصالح الفقراء وبناء قدرات مؤسسات التمويل الريفي الصغير).				
تحقيق مركزية الخدمات والموارد وإعادة هيكلة وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية				
ينبغي النظر في تعزيز المهام التنظيمية والإدارية للسلطات الإقليمية لدعم التنمية المحلية.	إقامة أرصدة تقديرية على المستوى الإقليمي (مثل البنية الإدارية الإقليمية لوزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية) لتخصيصها بحسب المناطق لمبادرات التنمية المناسبة طبقا لإجراءات محددة.		الحكومة /وزارة الحكومة الإقليمية والمحلية والإسكان.	يؤكد مشروع "الوثيقة الفكرية" الذي أعدته الحكومة بوضوح للمشروع الجديد على ضرورة التماشي مع عملية اللامركزية الجاري تنفيذها ومساندتها.
ينبغي لوزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية أن تعيد النظر في دورها لصالح التسهيل والرصد والتنظيم وأن توسع من نطاق اشتراك شركاء التنمية المحتملين الآخرين عند نقطة التفاعل مع المجتمعات المحلية (التجارب المكتسبة بالفعل في إطار مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية).	ينبغي التشديد في التدريب في المستقبل على تعزيز المهارات التحليلية لتقدير متطلبات فرص التنمية؛ ووصل المجتمعات المحلية الريفية على نحو حافز مع مقدمي الخدمات		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية	أكد مشروع "الوثيقة الفكرية" الذي أعدته الحكومة للمشروع الجديد بوضوح على اشتراك مختلف الأطراف المعنية ومقدمي الخدمات عن طريق تحسين "التناسق" و"التسهيل" بدلا من أن تتولى وكالة/منظمة حكومية منفذة تنفيذ أنشطة عديدة.
إصلاح الأراضي المشاع				
معالجة الخطر المتزايد الذي يتهدد النظم التقليدية لتخصيص الموارد واستخدامها	تسريع إصلاح الأراضي: إدخال صكوك قانونية لحماية حقوق فقراء الريف		وزارة الأراضي وإعادة التوطين والإعمار/وزارة الزراعة والمياه	بعد عملية التقييم سنّ قانون إصلاح الأراضي. وهو يهدف إلى تحسين نظام حيازة الأراضي المشاع

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
نتيجة للتوسع السكاني وأشكال شتى من التعدي والاستخدام غير التقليدي.	ومصالحهم فيما يتعلق باستمرار القدرة على الحصول على موارد الملكية المشاع.		والتنمية الريفية	على نحو غير مركزي عن طريق إنشاء مجالس لهذه الأراضي. ويوفر القانون إطاراً لإدارة أنشطة الأراضي المشاع (المراعي أساسا). وينبغي لأنشطة المتابعة المقترحة للمشروع أن تدعم إخفاء الطابع التنفيذي على المشروع مع إيلاء اهتمام مناسب للمحرومين.
ينبغي لاستثمارات الصندوق في المستقبل أن تركز على الحيازة الآمنة للأراضي؛ وعلى فرص الحصول على الموارد واستخدامها؛ وتمكين الفقراء عن طريق المنظمات الديمقراطية.			وزير إعادة توطين الأراضي وإعمارها/وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية.	لم تحدد بعد استثمارات الصندوق في ناميبيا في المستقبل. فإذا تقرر أن الصندوق لن يمول مشروع متابعة مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية، فإنه سيدرس رغم ذلك إمكانية مساندة عملية إصلاح الأراضي فيركز على المناطق المشاع مع توجيه اهتمام إلى فقراء الريف من خلال آليات أخرى.
ينبغي للصندوق أن يفرز إنشاء شبكات للأطراف المعنية في المجتمع المدني لضمان مراعاة شواغل فقراء الريف في النقاش الدائر حول الأراضي.				كما ذكر سابقاً.
ينبغي للصندوق أن يقيم بالتعاون مع الائتلاف الدولي المعني بالأراضي آلية على الصعيد المحلي لتأمين وحماية حقوق المزارعين المحرومين من الأراضي في المناطق المشاع.				كما ذكر سابقاً.
الإدارة المستدامة المجتمعية للموارد الطبيعية				
معالجة المشكلة المتفاقمة للتدهور البيئي	تمكين المجتمعات المحلية من اكتساب		وزارة الزراعة والمياه والتنمية	هذه توصية عامة وطويلة الأجل. وينبغي لمسألة

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
لموارد الملكية المشتركة والتي تهدد أساس النشاط الاقتصادي.	الوسائل اللازمة لصيانة/تحسين إنتاجية الموارد.		الريفية/وزارة البيئة والسياحة/وزارة الأراضي وإعادة التوطين والإعمار.	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أن تعالج بمزيد من الصرامة في إطار المشروع الجديد لا في مرحلة التصميم فحسب، بل في مرحلة التنفيذ أيضا.
إيلاء مزيد من الانتباه إلى التوعية على نطاق واسع بمشكلات وإمكانيات الآثار الضارة "المنتشرة" للممارسات غير المناسبة على استدامة سبل العيش في المستقبل. وينبغي توعية الوكالات التقنية الحكومية بالحاجة إلى أن تتصدى معا للشواغل البيئية والاقتصادية الأعم.	وصل أنشطة التوعية بالشركاء الآخرين في التنمية الريفية وبالتطورات في مجال التشريع (التشريع الخاص بمناطق الصون والحماية وإصلاح الأراضي المشاع).		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/وزارة البيئة والسياحة/وزارة الأراضي وإعادة التوطين والإعمار.	
إحداث زيادة ملحوظة في تحفيز المجتمعات المحلية على تنظيم الرعي وتحسين الكفاءة في استخدام الغطاء النباتي.	ينبغي بحث تعديل التشريعات الخاصة بمناطق الصون والحماية بحيث تشمل الموارد النباتية في أراضي الرعي المشاع وإدارة المراعي. استخدام قانون الأراضي المشاع الذي لم يصدر بعد بصفة رسمية باعتباره الوسيلة الرئيسية		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/وزارة البيئة والسياحة/وزارة الأراضي وإعادة التوطين والإعمار	بعد عملية التقييم سنّ قانون إصلاح الأراضي المشاع. ويرمي القانون إلى تحسين نظام حيازة الأراضي المشاع على نحو غير مركزي عن طريق إنشاء مجالس للأراضي المشاع. وهو يوفر إطارا لأنشطة إدارة الأراضي المشاع (المراعي أساسا). وينبغي للأنشطة المقترحة لمشروع المتابعة أن تساند إضفاء الطابع التنفيذي على القانون مع إيلاء اهتمام مناسب للمحرومين.
مساعدة المجتمعات المحلية على الانتفاع الأمثل بالفوائد الممكنة.	ينبغي لوزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية وشركاء التنمية الآخرين أن يساعدوا على بناء هياكل مجتمعية ممثلة قوية.		الحكومة.	يؤكد مشروع "الوثيقة الفكرية" الذي أعدته الحكومة للمشروع الجديد بوضوح على مشاركة وتمكين المجتمعات المحلية/المستفيدين ومنظمات المجتمع المدني. وفي إطار مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية يشمل النوع الرئيسي من هذه المنظمات تلك التي ينبغي أن تدير نقاط المياه التي تنمو في إطار المشروع، وإن لم يكن ذلك من حيث إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. إذ ينبغي

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
				العناية بهذا الجانب بمزيد من الصرامة في إطار مشروع المتابعة.
الحاجة إلى توثيق التعاون بين الخدمات العامة والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المحلي بحيث تشترك المؤسسات العامة على الصعيد الوطني في تدابير السياسات واستقطاب التأييد، لصالح شواغل فقراء الريف بينما تتولى المنظمات غير الحكومية تقديم مهارات التدريب وتعبئة المجتمع المحلي على الصعيد الميداني.	تقديم الدعم لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في إطار منتدى رابطة ناميبيا لمنظمات مساندة الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية.		وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية/وزارة البيئة والسياحة/وزارة الأراضي وإعادة التوطين والإعمار	يؤكد مشروع "الوثيقة الفكرية" الذي أعدته الحكومة للمشروع الجديد بوضوح على اشتراك مختلف الأطراف المعنية ومقدمي الخدمات عن طريق تحسين "التنسيق" و"التسهيل" بدلا من تولي وكالة/منظمة تنفيذية حكومية تنفيذ أنشطة عديدة.
				تضمنت عملية إعداد الحكومة لمشروع جديد لمتابعة مشروع تنمية الإنتاج الحيواني في المناطق الشمالية ما يدل صراحة أو ضمنا على نية لمعالجة جميع النقاط الواردة أعلاه.

جيم 7 بيرو – مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المرتفعات الجنوبية

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	موعد الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
تحليل وتنظيم تجارب المشروع.	جمع المعلومات ومعالجتها وتعميمها.	31 ديسمبر/كانون الأول 2004	وحدة تنفيذ المشروع.	تم إصدار عدد من الأوراق البيئية والأسطوانات المدمجة. كما نظم عدد من حلقات العمل.
الشروع في حوار السياسات وترجمة النهج إلى خيارات سياساتية.	صياغة المسائل السياساتية ومناقشتها مع السلطات الحكومية والمشروعات والجهات المانحة الأخرى.	31 ديسمبر/كانون الأول 2005.	مدير البرنامج القطري وشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي.	يجري في الوقت الحاضر إدخال نُهج مشروعات في مشاريع في إكوادور وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية وكذلك في المشاريع الممولة من الصندوق لتنمية ممر بونو كوسكو وسييرا سير في بيرو.
دعم المشروع بموارد إضافية في مجال الائتمان الصغير.	تعبئة موارد حكومية إضافية.	31 ديسمبر/كانون الأول 2004.	مدير البرنامج القطري/حكومة بيرو.	دفعت المخصصات في السنة المالية 2004.
إعادة تخصيص الموارد بين الفئات.	تخصيص الأموال غير المخصصة وتعديل الأموال المخصصة للرصد والتقييم.	2003.	مدير البرنامج القطري/وحدة تنفيذ المشروع/وزارة الزراعة في بيرو/هيئة تنمية الأنديز والمؤسسة المتعاونة.	تم إنجاز هذا النشاط.

جيم 8 – الفلبين – مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
(ألف) الفكرة الأولى: توسيع نطاق تقديم الخدمات عن طريق مؤسسات مالية مستدامة				
التوصية ألف/1: توسيع نطاق تقديم خدمات الائتمان الصغير إلى الفقراء والأشد فقرا عن طريق مؤسسات مالية مستدامة.	تقديم قروض للاستثمار في الأسهم أو شبه الأسهم وقروض مؤسسية للتوسع المؤسسي.	لا يوجد.	الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل والصندوق والشركاء المانحون الآخرون بالإضافة إلى مجموعة منتقاة من مؤسسات التمويل الصغير.	(أ) واصل الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي والهيئة الشعبية للائتمان والتمويل توفير الاستثمارات والقروض المؤسسية في إطار مشروع تمويل المشروعات الصغيرة إلى أن أقفل بصفة نهائية في عام 2003 بغية مد نطاق الخدمات عن طريق مؤسسات مستدامة للتمويل الصغير. (ب) خلال 2003 و2004 صمم الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي مشروعات لمتابعة مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة وكانت ترمي إلى تعبئة موارد جديدة لمد نطاق تقديم خدمات التمويل الصغير إلى الفقراء على نحو أشمل عن طريق مؤسسات للتمويل الصغير. وقد اكتمل في نهاية إعداد برنامج الصندوق لتعزيز التمويل الصغير ومشروع مصرف التنمية الآسيوي للتمويل الصغير للتنمية الريفية، وكلاهما ينتظر قيام الحكومة الجديدة لكي تبت في أمر أنشطة المتابعة بما في ذلك التقييم والعرض على مختلف الهيئات الرئاسية للموافقة.
التوصية ألف/2: تشجيع المنظمات غير الحكومية القادرة على البقاء حاليا.	إنشاء مجموعة استشارية للإشراف على تحول المنظمات غير الحكومية	ثلاث سنوات بعد البدء في تقديم الدعم لكل	الهيئة الشعبية للائتمان مع مجلس الفلبين للائتمان الصغير ورابطة المصرفيين	(أ) لم تتخذ أي تدابير بعد منذ أن شرع مصرف الأراضي في الفلبين بداية من

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
	التي تقدم حاليا خدمات ائتمانية بطريقة غير قانونية إلى مصارف ريفية أو ادخارية.	منظمة غير حكومية معنية.	الريفيين في الفلبين والمصرف الريفي التابع لمركز الزراعة والتنمية الريفية.	أواسط 2003 في استعراض: (i) الشروع في عملية الخصخصة المزمعة للهيئة الشعبية للائتمان والتمويل؛ و(ii) ما إذا كان قد أفرط في تعرضه للهيئة الشعبية للائتمان والتمويل بوصفها أضخم مقترض على الإطلاق منه. (ب) ستتخذ التدابير اللازمة في إطار مشروع التمويل الصغير من أجل التنمية التابع لمصرف التنمية الآسيوي بغية مساندة المنظمات غير الحكومية المختصة في تحويل نفسها إلى مؤسسات للتمويل الصغير قادرة على البقاء أو تعزيز النوافذ أو الأنشطة الحالية لمؤسسات التمويل الصغير التابعة لها.
التوصية ألف/3: بناء القدرات من أجل إقامة مؤسسات مالية	إنشاء خدمات التدريب والإطلاع والتماس المشورة في مجموعة منتقاة من المؤسسات المشاركة، وإنشاء مجموعة للتنسيق بين الجهات المانحة.	لا يوجد.	الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل ورابطة المصرفيين الريفيين في الفلبين وأكاديمية الصيرفة في الريف، ومؤسسات التدريب والصندوق وغير ذلك من الشركاء المانحين.	(أ) نص في تصميم البرنامج الريفي لتعزيز المشروعات الصغيرة ومشروع التمويل الصغير للتنمية الريفية على مساندة برامج التدريب والإطلاع طبقا لما به، ولكن (ب) لم تتخذ أي تدابير لإنشاء مجموعة التنسيق بين الجهات المانحة بصفة رسمية نظرا لأن المناقشات بشأن البرنامج والمشروع ما زالت تنتظر توجيها أوضح من جانب الحكومة الجديدة، وأن مصير الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل ستقرره بصفة نهائية الحكومة الجديدة التي ستنشأ بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 2004.

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
(باء) الفكرة الثانية: مساندة منظمي المشروعات الصغيرة.				
التوصية باء 1: التمكين وبناء القدرات في المجموعات والمراكز.	إنشاء برنامج لبناء القدرات لصالح موظفي نهج مصرف غرامين.	لا يوجد.	الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل مع وكالة مناسبة ستحدد فيما بعد.	ما زال اتخاذ التدابير ينتظر الشروع في كل من تنفيذ برنامج تعزيز المشروعات الصغيرة ومشروع التمويل الصغير من أجل التنمية الريفية بدعم من الصندوق ومصرف التنمية الآسيوية على التوالي، نظرا لأن المشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة قد أقفل منذ ذلك الحين.
التوصية باء 2: تقديم الخدمات لرفع مستوى المشروعات الصغيرة الناضجة.	تحديد وتدريب موظفين ميدانيين ومنظمات ذات خبرة في إرشاد المشروعات الصغيرة واستكشاف الفرص لإدخال استرداد التكاليف مقابل الخدمات المقدمة من مؤسسات التمويل الصغير إلى المشروعات الصغيرة.	لا يوجد.	الصندوق والجهات المانحة الأخرى ومقدمو الخدمات المحتملون لتنمية المشروعات التجارية.	الاقتراح مدرج تماما في تصميم برنامج تعزيز المشروعات الصغيرة الذي يسانده الصندوق ومشروع التمويل الصغير الذي يسانده مصرف التنمية الآسيوي.
التوصية باء/3: تحديد خدمات مالية مناسبة.	إنشاء برنامج للبحوث وحلقات عمل سنوية.	لا يوجد.	الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل مع مؤسسات المصرفيين الريفيين للبحوث والتنمية.	(أ) لم تتخذ أي تدابير نظرا لأن المشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة قد أقفل في أواسط 2003، وذلك بعد التوصيات بسنة واحدة. (ب) من المتوقع أن تتابع التوصيات في إطار مشروع التمويل الصغير من أجل التنمية الريفية المقترح من جانب مصرف التنمية الآسيوي عند وضعه موضع التنفيذ، وكذلك في إطار البرنامج الريفي لتعزيز المشروعات الصغيرة الذي بدأه الصندوق.
(جيم) إصلاح سياسات التمويل الصغير.				
التوصية جيم 1: المشاركة في حوار	ستتخذ خطوات لإضفاء الطابع	لا يوجد.	الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل والمجلس	(أ) تعطل بصفة مؤقتة كل الحوار المتصل

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
السياسات بشأن التمويل الصغير.	المؤسسي على مشاركة الشركاء المعنيين في الحوار الخاص بسياسات التمويل الصغير وتنفيذ هذه السياسات بعد إقرارها.		الوطني للائتمان وإدارة التمويل ومصرف الأراضي في الفلبين ومجموعة منتقاة من المؤسسات المشاركة والجهات المانحة.	بسياسات التمويل الصغير منذ أواسط 2005 عندما بدأ مصرف الأراضي في الفلبين دراسة واستعراض ما إذا كان ينبغي أم لا ينبغي الشروع في خصخصة الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل. (ب) عند اختتام ذلك، سيجري الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي والحكومة وأطراف أخرى حوارات جديدة بشأن السياسات، وذلك في إطار البرنامج الريفي المقترح لتعزيز التمويل الصغير ومشروع التمويل الصغير من أجل التنمية الريفية، وكذلك في إطار عمليات أخرى تمولها جهات مانحة في البلد، ويرجى أن يكون ذلك في سنة 2005 وما بعدها.
التوصية جيم 2: الالتزام بتنفيذ مواثيق الإصلاح الواردة في اتفاقة القرض الخاصة بمشروع تمويل المشروعات الصغيرة.	إنشاء نظام لرصد الامتثال لمواثيق القرض، وتحديد تدابير ينبغي اتخاذها في حالة عدم الامتثال.	لا يوجد	الصندوق وجهات مانحة أخرى وإدارة التمويل والمجلس الوطني للائتمان والمصرف المركزي في الفلبين	(أ) بدأ مصرف الأراضي في الفلبين اتخاذ تدابير بشأن جميع المواثيق العالقة (بما في ذلك خصخصة الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل، واستبعاد برامج الائتمان الموجهة وإعانات أسعار الفائدة وما إلى ذلك)، ولكن هذه التدابير لم تستكمل بعد رغم أن المشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة قد أقفل منذ ذلك الحين. (ب) سيستدعي الأمر اتخاذ مزيد من تدابير المتابعة في إطار البرنامج الريفي لتعزيز التمويل الصغير ومشروع التمويل الصغير

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
				من أجل التنمية.
(دال) تحسين الإبلاغ عن تقدم وآثار المشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة				
التوصية دال 1: تحاشي نظم الإبلاغ المعقدة وغير الدقيقة والمشوهة للحقائق.	تبسيط نظام الإبلاغ لكي يتمشى مع معايير المصرف المركزي في الفلبين.	لا يوجد.	الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل بالتشاور مع (المصرف المركزي في الفلبين ورابطة المصرفيين في الفلبين) والصندوق والجهات المانحة الأخرى ومؤسسات التمويل الصغير.	(أ) تم اتباع إجراءات جديدة للإبلاغ في إطار المشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة قبل إقفاله في أواسط 2003. (ب) ستتبع نفس الإجراءات في إطار البرنامج الريفي المقترح لتعزيز المشروعات الصغيرة ومشروع التمويل الصغير من أجل التنمية الريفية، واللذين يساندهما الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي على التوالي.
التوصية دال 2: تعزيز إجراء تقدير الأثر تتسم بمزيد من النظام ويسر التكاليف على مستوى مؤسسات التمويل الصغير ومستوى المشروع ككل.	تدريب مؤسسات التمويل الصغير على إجراء تقديرات بسيطة لمدى رضا عملائها، وتمويل عدد محدود من عمليات المسح أكثر تعمقا (على مستوى خط الأساس وللمتابعة).	لا يوجد.	الصندوق، والجهات المانحة الأخرى، والهيئة الشعبية للائتمان والتمويل، ومؤسسات التمويل الصغير التقدمية.	يستجيب تصميم كل من البرنامج الريفي لتعزيز المشروعات الصغيرة ومشروع التمويل الصغير من أجل التنمية الريفية استجابة حسنة لهذه التوصيات؛ فقد وفر التمويل لإجراء تقديرات بصفة دورية طيلة مدة المشروعين إذا تمت الموافقة عليهما.
(هاء) تحسين التعاون فيما بين شركاء المشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة				
التوصية هاء 1: التعاون بين الشركاء المانحين.	ينبغي للجهات المانحة أن تضع اتفاقا بشأن تحسين التعاون.	لا يوجد.	الصندوق والجهات المانحة الأخرى.	في العام الأخير (2003/2002) من تنفيذ المشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة، تحسن التعاون على نحو ملحوظ بين الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي: فقد كان يجري إبلاغ الصندوق بتخطيط ونتائج المهام الإشرافية على المشروع، وفي الوقت الحاضر يخطط الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي لتعاون وثيق فيما بين

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
				البرنامج والمشروع المقبلين اللذين يساندهما الطرفان المانحان على التوالي.
التوصية هاء 2: التعاون بين الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل والمؤسسات المالية المشاركة.	ينبغي للمشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة أن يخصص أموالا لتنظيم حلقات عمل سنوية للأطراف المعنية وتدريب مهني لموظفي المشروع.	قبل إقفال القرض.	الصندوق والجهات المانحة الأخرى والهيئة الشعبية للائتمان والتمويل.	(أ) عقدت بعض حلقات عمل للأطراف المعنية خلال السنة الأخيرة من المشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة. (ب) لم يكن من الممكن تقديم أي تدريب مهني جاد للموظفين في الوقت المحدود المتاح للمشروع. (ج) غير أن كلا من البرنامج الريفي لتعزيز المشروعات الصغيرة ومشروع التمويل الصغير من أجل التنمية الريفية يتضمنان برامج تدريبية مشابهة يمكن تنفيذها عندما تتم الموافقة عليهما.
(واو) إجراء مزيد من الدراسات وتعميم نُهج لمباشرة المعاملات المصرفية مع الفقراء				
التوصية واو 1: إجراء دراسات خاصة.	ينبغي تخصيص الأموال لإجراء دراسات خاصة فيما يتعلق بالتمويل الصغير، وينبغي عقد اتفاقات غير رسمية مع الجامعات المضطلعة ببعض هذه الدراسات.	لا يوجد.	الهيئة الشعبية للائتمان والتمويل والصندوق والجهات المانحة الأخرى ومؤسسة المصرفيين الريفيين للبحوث والتنمية.	(أ) لم تتخذ أي إجراءات قبل إقفال المشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة المدعم من الصندوق ومصرف التنمية الآسيوي في أواسط 2003. (ب) رصد كل من البرنامج الريفي لتعزيز المشروعات الصغيرة ومشروع التمويل الصغير من أجل التنمية الريفية أموالا لهذه الأنواع من الأنشطة التي كانت مناسبة وذات فائدة متبادلة.
التوصية واو 2: تعميم النُهج الناجحة.	ينبغي تخصيص أموال لتنظيم وتعميم تجارب المؤسسات الناجحة للتمويل الصغير.	لا يوجد.	الصندوق والجهات المانحة الأخرى والهيئة الشعبية للائتمان والتمويل ومؤسسة المصرفيين الريفيين للبحوث والتنمية.	(أ) لم يكن من الممكن أي تدابير منظمة قبل إقفال المشروع الريفي لتمويل المشروعات الصغيرة قبل إقفاله في أواسط 2003،

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
				ولكن تقديم المساندة إلى بعض مؤسسات التمويل الصغير مكن من إعداد بعض النشرات والكتيبات الأخرى عن التجارب والدروس المستفادة أثناء تنفيذ المشروع. (ب) إلا أنه قد اتخذت تدابير لهذه الأغراض في إطار البرنامج الريفي لتعزيز المشروعات الصغيرة ومشروع التمويل الصغير من أجل التنمية الريفية.

جيم 9 – جمهورية تنزانيا المتحدة – مشروع إدارة الزراعة والبيئة

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
الموضوع 1: التعزيز وتقديم المزيد من المساندة والاستدامة				
ينبغي تحسين القدرة على البقاء والقدرات لما يلي: المكافحة المتكاملة للآفات/التغذية المتكاملة للنبات، والمجموعات البيئية، ومجموعات المزارعين، والمجموعات النسائية؛ ورابطات مزارعي البذور؛ ولجان الصحة والمياه والطرق على مستوى القرية والدائرة والمنطقة؛ والإدارات ذات الصلة لخدمات المناطق.	فيما يتعلق ببرنامج عملي لاكتساب المعارف وبناء القدرات ومساندة الإدارة. تتعلق المضامين المحددة لتعليم المجموعات بحسب القطاعات بالزراعة: تخطيط الاستثمار واستخدام الائتمان؛ إمساك السجلات الزراعية؛ تعزيز خدمات أعضاء المجموعات كخبراء استشاريين/خبراء؛ وبالبيئة: الصون ومبادئ الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية؛ وإدارة مشروعات المشاتل والغابات؛ وبالصحة: تقديم التدريب لمجموعة منتقاة من لجان الصحة القروية على التطبيق الرائد لنظام تقاسم التكاليف/استرداد التكاليف، وتقديم تدريب إضافي إلى أخصائيي الصحة على مستوى القرية والقابلات التقليديات على الوقاية من الأمراض وتغذية الأطفال والتعبئة المجتمعية؛ وبإمدادات المياه والطرق: تقديم توجيه تقني مكثف لمجموعات ولجان المستخدمين في مجال التشغيل والصيانة وإعداد لوائح محلية للصيانة والتمويل؛ وبتسهيل المشروعات: تدريب موظفي المناطق والمسؤولين الحكوميين على مستوى			

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
	القرية على التخطيط التشاركي، والرصد والتقييم واستخدام الأطر المنطقية ومراعاة قضايا تمايز الجنسين والتعاون مع المنظمات القائمة على المجتمع المحلي/المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.			
ينبغي لمرحلة التعزيز أن تشمل سنة أخرى من المساعدة المحدودة الموجهة.	التركيز على أمور من بينها الإدارة والمحاسبة والإدارة المالية للمنظمات.			
الموضوع 2: تحسين تصميم المشروعات وتنفيذ السياسات				
ينبغي لتقنيات بسيطة وفعالة من حيث التكاليف ولنظم تنفيذ الأنشطة أن توثق ويروج لها على النحو المناسب بين وكالات تخطيط التنمية وإعداد السياسات بغية تطبيقها إقليميا ووطنيا في مشروعات أخرى.				
التنمية الزراعية (في الأجل القصير): ينبغي لإدارات المشروعات و/أو المناطق أن تعمل من خلال رابطات مزارعي البذور والمزارعين التجاريين والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث على توفير البذور المحسنة ومواد الغرس على الصعيد المحلي. وينبغي توسيع نطاق تطبيق نهج إرشاد المزارع القائد/مجموعة المزارعين.	زيادة توفير مواد غرس الكسافا المقاومة لمرض التجزع. توفير قروض المدخلات لجميع المجموعات/رابطات مزارعي البذور.		إدارات المشروعات/أو المناطق.	يتعاقد المزارعون في إطار رابطات مزارعي البذور مع أعضاء متخصصين لإكثار أصناف الكسافا المقاومة لمرض التجزع والتي تباع الآن للمزارعين مع زيادة توافر هذه الأصناف. وبناء على اتفاق أبرم مع مصرفين تجاريين، تقدم القروض الآن إلى كل المجموعات بما في ذلك رابطات مزارعي البذور في المناطق الثلاث لبكوبا ومولويبا وكاراغو. ويضطلع المستفيدون من القروض بزراعة المحاصيل وتربية أبقار الحليب وتجارة التجزئة في المدخلات بما فيها البذور التي تنتجها رابطات مزارعي البذور. وقد أنشأ المشروع الصندوق المتجدد

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
				لإمدادات المدخلات لتوفير المساعدة المالية لأصحاب المخازن المحليين لكي يشتروا المدخلات الزراعية ويعيدوا بيعها للمزارعين.
ينبغي تسهيل التدابير العملية للمزارعين/المجموعات الرامية إلى تحسين تسويق منتجاتهم الزراعية.				وفر المشروع التدريب لأربعة وتسعين قائدا من قادة رابطات مزارعي البذور على شتى مختلف جوانب التسويق، وهو ما حسن من فهمهم لبيئة التسويق، ووضع استراتيجيات التسويق، وإعداد خطط التسويق، والفعالية من حيث التكاليف، والربحية. وقد وضعت خطط تسويقية، بما في ذلك جوانب مراقبة الجودة، لمنتجات كل منهم. وفي الوقت الحاضر يتولى أعضاء رابطات مزارعي البذور كمجموعة تسويق بذورهم من أجل تحقيق وفورات الإنتاج الكبير.
تشجيع زراعة محاصيل بديلة عندما يواجه الموز مشكلات في مجال التسويق.				أدخلت محاصيل بديلة مثل الأرز والقمح والفانيلا في المناطق التي يواجه الموز فيها مشكلات في مجال التسويق.
التنمية الزراعية (في الأجل الطويل): تعزيز الزراعة التجارية والمربحة في حالة أصحاب الحيازات الصغيرة. والتأكيد على بحوث التسويق لتحديد النتائج المترتبة على زيادة إنتاجية المزارع.				بناء على تجارب المستفيدين من مشروع كيمب لإدارة الزراعة والبيئة، أمكن تحسين إنتاجية الزراعة وربحيتها. ولإكمال ما سبق تبذل جهود لتحسين قدرة رابطات مزارعي البذور على البقاء، ولتوثيق الصلات بين المزارع والتاجر، وتدريب قائد المجموعة على المحاسبة وإمساك الدفاتر في مجال الزراعة، وهي الجهود التي أصبحت الآن

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
				ذات طابع مؤسسي.
إدارة البيئة (في الأجل القصير): تدبير توريد بذور الشجر بأسعار معقولة.				يعمل مزارعو المشاتل في الوقت الحاضر كقطاع خاص ويبيعون بذورهم بأسعار السوق. وتجري زيادة إمدادات البذور عن طريق جمع البذور المحلية.
دعم مزارعي البذور وغارسي الأشجار.				تبرم العقود مع المجموعات القائمة على المجتمع المحلي والمتخصصة في زراعة المشاتل من أجل تدريب المبتدئين على إنشائها. وفي الوقت الحاضر تؤدي هذه المجموعات دور الأطراف المكلفة بالبذور وقنوات بيع الكميات الكبيرة من بذور الشجر إلى المؤسسات الكبيرة.
تفويض المسؤولية والموارد في مجال مراقبة ياقوتية الماء إلى برنامج بحيرة فكتوريا لإدارة البيئة.				بدأ التعاون بالفعل مع برنامج بحيرة فكتوريا لإدارة البيئة الذي يشغل في الوقت الحاضر وحدات لزراعة السوس في منطقة بوكوبا الريفية (محطة كياكيلابوا).
إدارة البيئة (في الأجل الطويل): تحسين وتوسيع نطاق التدريب على البيئة والصون في المدارس وغيرها من مؤسسات التعليم.				أدرجت جوانب إدارة البيئة بالفعل في المنهج الدراسي للمدارس الابتدائية والثانوية.
ينبغي تعزيز مشروعات إدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك الحراج الزراعي وصون التربة وإدارة الأراضي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية على مستوى المنطقة والقرية ومع القطاع الخاص.				بدأ بعض الأفراد يمارسون الحراج الزراعي في مباني مزارعهم لإثراء التربة ومقاومة تآكلها. وشاركت القرى القريبة من الغابات المعلنة كمحميات طبيعية في تصميم خطط لإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، والمشاركة في الفوائد الناتجة من حصاد

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
				منتجات الغابات.
مساعدة الاتجار في الخشب وخشب الوقود والمواد المحلية الرخيصة.				تحقق ذلك. ويضطلع مختبر نظام المعلومات الجغرافية بتحسين عملية حصر الموارد الحرجية المتوافرة. وفي الوقت الحاضر تدر المشاجر المقامة في إطار المشروع إيرادات نقدية مهمة للمستفيدين، ومن المتوقع أن تصبح تجارية بالتدريج وذلك بناء على التجربة المكتسبة في هذا المجال.
الصحة (في الأجل القصير): ينبغي تحقيق لامركزية الصندوق المتجدد الخاص بالناموسيات. وينبغي إجراء حصر وتصنيف كاملين للمعدات المقدمة في إطار المشروع، وينبغي تدبير الإصلاح وإعادة التوزيع على بوكوبا والمستشفيات.				جرت بالفعل عملية اللامركزية، والمناطق مسؤولة في الوقت الحاضر عن توريد وتوزيع الناموسيات. وأنجز بالكامل حصر المعدات الطبية وتصنيفها وإصلاحها وإعادة توزيعها.
الصحة (في الأجل الطويل): تكثيف بناء القدرات في مجال الإدارة والتمويل وتغذية الأطفال والوقاية من الأمراض بالنسبة للجان الصحة القروية وأخصائيي الصحة القرويين والقابلات التقليديات.				تم تدريب جميع لجان الصحة القروية على الإدارة والتمويل وإمساك الدفاتر، كما كثف بناء القدرات بالنسبة لأخصائي الصحة القرويين والقابلات التقليديات في مجال تغذية الأطفال والوقاية من المرض.
إمدادات المياه (في الأجل القصير): ينبغي إنجاز الشبكات التي يجري بناؤها حاليا. وينبغي أن يتوقف بناء الشبكات الجديدة على موافقة مستشار مهني مختص على الجدوى التقنية والتنظيمية والمالية. وينبغي التخطيط لاستبدال المضخات في حالة أعمق الآبار الأنبوبية، وينبغي تسهيل توافر قطع الغيار للمضخات الأخرى. وإجراء حساب مقارن مفصل للتكاليف (وحدات التكاليف) الخاصة بالنظم المتلقية				تم إنجاز جميع الأشغال المدنية العالقة فيما يتعلق بشبكات المياه، كما بنيت أربعة شبكات جديدة بعد إجراء تقدير نقدي لقدرتها على البقاء.

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
للمساعدة من المشروع، والمقارنة بين مختلف طرق التنفيذ من حيث الكفاءة.				
القيام دون تأخير باتخاذ تدابير شاملة للوقاية/التطهير (نوعية المياه وأمنها) في حالة الشبكات القائمة.				تم تحقيق ذلك.
إعادة النظر في قرار يقضي بإقامة مختبرات لنوعية المياه في جميع المناطق.				تم تحقيق ذلك. فقد أقيمت مختبرات لرصد نوعية المياه في موليبا وبيهاراملو. ويجري جمع عينات المياه واختبارها وتحليلها للمحافظة على معايير الجودة. وقد دربت اللجنة التقنية لرابطات مستخدمي المياه على أخذ عينات المياه ومعالجتها.
إمدادات المياه (في الأجل الطويل): تحسين بناء القدرات لدى المجموعات القروية لمستخدمي المياه المسؤولة عن شبكات المشروع.				تم تحقيق ذلك.
وضع لوائح محلية لدعم التنظيم المناسب لشبكات المياه وإسهام المستفيدين بهذه الشبكات.				سنت الحكومات المحلية لوائح محلية لتحسين إعطاء حقوق المياه وتحديد الطرق الخاصة بجمع مساهمات المستفيدين وحماية شبكات المياه.
تسهيل توافر رصيد صغير على مستوى المنطقة، متجدد من الأجزاء البالية من مضخات اليد، واستبدال مضخات اليد المستخدمة في الآبار الأنبوبية والتي لم تعد مناسبة للعمق الحالي.				تم تحقيق ذلك.
الطرق (في الأجل القصير): ينبغي توثيق الاتصال بين مشروع كيمب لإدارة الزراعة والبيئة وبين مشروع موانزا التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وينبغي تحاشي تقسيم المشروعات الفرعية				بغية تحسين تشغيل الطرق وصيانتها، فإنه يجري التعاون اللازم في مجال التدريب وتقاسم المعلومات مع المشروع التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
إلى عقود صغيرة. وينبغي إقامة مرافق ائتمانية للمقاولين لتعزيز بناء قدرات القطاع الخاص على الصعيد المحلي.				
ينبغي تقديم مجموعات من الأدوات وأدلة فيما يتعلق بصيانة الطرق. وينبغي توفير مبادئ توجيهية عن التنظيم والإدارة لجميع لجان الطرق القروية.				تم تحقيق ذلك.
حيث لا يمكن الحصول على معايير عن طريق عمليات العمالة وحدها، فينبغي الجمع بين التكنولوجيا القائمة على العمالة وبين الحد الأدنى من استخدام الآلات.				أصبح هذا أمرا معترفا به.
تسهيل المشروع وإدارته: ينبغي تبسيط وتحديث نهج الرصد والتقييم والنظم وأشكال البيانات تمشيا مع القدرات/الموارد المحلية بغية تحسين مشاركة الأطراف المعنية/المستفيدين. وينبغي إدراج تقدير الأثر النوعي في نظام الرصد والتقييم.	ينبغي تدريب موظفي المناطق والقادة القرويين على التخطيط التشاركي والرصد والتقييم والإطار المنطقي.			تم تبسيط نهج الرصد والتقييم والنظم وأشكال البيانات والإجراءات. قدم التدريب لموظفي المناطق والقادة القرويين على التخطيط التشاركي والرصد والتقييم واستخدام الإطار المنطقي. في الوقت الحاضر تشارك الأطراف المعنية/المستفيدون بمزيد من الفعالية في الرصد والتقييم.
ينبغي تحليل البيانات المصنفة للتمايز بين الجنسين في خطط المناطق والنواحي والمجتمعات المحلية، وينبغي إدراج مؤشرات مراعية للتمايز بين الجنسين في نظام الرصد والتقييم.	دمج المعارف والمهارات في مجال تحليل قضايا التمايز بين الجنسين بغية ضمان إضفاء الطابع المؤسسي عليها وإدراجها في نطاق الحكومة المحلية (مثل إدارات المناطق والدوائر) وخطط المجتمع المحلي عن طريق: إضفاء طابع رسمي على نقاط الاتصال الخاصة بالتمايز بين الجنسين في نطاق إدارات المناطق، وتعزيز المجموعات			أدرجت مؤشرات مراعية للتمايز بين الجنسين في نظام الرصد والتقييم. دمجت المعارف والمهارات في مجال تحليل قضايا التمايز بين الجنسين؛ فقد أعد دليل تدريبي عن التوعية بالتمايز بين الجنسين وتعميم مراعاته ووزع على جميع المناطق والأطراف المعنية الأخرى.

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
	النسائية، والتدريب القاصر على النساء.			
ينبغي تخصيص أموال كافية للإشراف على المشروع وتحديد المدخلات التقنية اللازمة للتحقيق من سلامة التصميم تحديدا مناسبا. وينبغي إبراز مشكلات التنفيذ فيما يتعلق بعناصر الصحة وإمدادات المياه. وينبغي العمل على أن يكون للأثر أقصى فعالية، وزيادة كفاءة الإشراف والرصد والإدارة.	ينبغي الحد من تعقيد التصميم بما يتناسب مع قدرات التنفيذ ومع المجال المتاح لعقد صلات وعلاقات تآزر بين العناصر. ومن الأهداف الأخرى التي ينبغي توخيها في تصميم المشروعات في المستقبل إقامة توازن أفضل بين التركيز الموضوعي/القطاعي وبين المنطقة المشمولة.			
تنمية المجتمع المحلي: ينبغي إدراج تعبئة المجتمع المحلي وتنظيمه كعنصر قائم بذاته في المشروعات المقبلة.	ينبغي الأخذ بمفهوم "السنة الصفرية" أي السماح بنسبة قبل البداية الرسمية للمشروع (وقت البدء) لتعزيز قدرات إدارات المناطق واللجان والمجموعات من حيث التوعية والتعبئة والتنظيم. كما ينبغي استخدام تلك الفترة من أجل: إجراء دراسات أولية أساسية/تشخيصية لتحديد المجموعات المستهدفة بوضوح وانتقائها؛ وتحسين تعيين الموظفين وإنشاء المكاتب والتوريد؛ وتقديم التدريب على التقييم الريفي التشاركي واستخدام الإطار المنطقي؛ وتضمين تصميم المشروع لتدابير هادفة لتهيئة وكالات ومجموعات المناطق لكي تتولى أنشطة المشروع وبذلك تحسن الاستدامة. استخدام المنظمات والقدرات المحلية على أفضل وجه. وينبغي انتقاء وإنشاء المجموعات واللجان بعناية كما ينبغي تمكينها. وينبغي تسهيل الخطط القروية/المجتمعية الواقعية،			

التوصيات المتفق عليها	الإجراءات اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
	وإرساء أساس واسع النطاق مدعم من المجتمع المحلي لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية بغية التغلب على القيود التي كانت تعرقل المشاركة في الماضي.			
ينبغي توثيق الأفكار والدروس المستفادة من مشروع كاغيرا ونقلها إلى جمهور واسع النطاق.			البرنامج المشترك بين الصندوق والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والأمين الإداري الإقليمي/الأمين الإداري للمناطق من خلال مكتب الرئيس – الإدارة الإقليمية والحكومة المحلية.	
تعديل العمليات الحالية للمشروع طبقا لذلك.			وحدة تسهيل ورصد المشروع والموظفون المسؤولون المعنيون في إدارة المنطقة.	أدرجت التوصيات على النحو المناسب في الإطار المؤسسي للمشروع والحكومة المحلية. ويفضي تنفيذ التوصيات بالفعل إلى آثار ملموسة من حيث تحسين سبل عيش الفقراء، وهو يكفل الاستدامة في مجالات الإنتاج الزراعي وإدارة البيئة والخدمات الصحية.

جيم 10 – اليمن – مشروع حماية البيئة في تهامة

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
الفكرة الأولى: تصميم المشروع والإشراف عليه.				
ينبغي لوثائق تصميم المشروع في المستقبل أن تتضمن تفاصيل عن العملية التشاركية التي ينبغي إتباعها بما في ذلك الترتيبات المتخذة على مستوى القرية فيما يتعلق بمن سيضطلع بالعمل؛ وقدرات المنظمة التي ستضطلع بالعمل على إجراء تحليلات مفصلة؛ واستعراض إجراءات التوريد المتبعة في الحكومة لضمان توافقها مع المبادئ التوجيهية المعمول بها في الصندوق: وإدراج مشروعات الاتفاقيات الثانوية كجزء من التصميم ومناقشتها قبل مفاوضات القروض.	• تتضمن المشروعات الجديدة إجراءات تشاركية تشمل المنظمات غير الحكومية. • إبرام اتفاقيات ثانوية وترتيبات تعاقدية تتضمن إجراءات واضحة للتوريد.	الإنجاز في حدود المشروع الجديد.	شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.	تضمنت مشروعات الضالع ما يلي: • خطة تشاركية • اتفاقات ثانوية • برنامج للمراقبة • عمليات واضحة
ينبغي لوثائق التصميم أن تحدد تكاليف المشروع بحسب العناصر وفئات الإنفاق حتى تتيح للإدارة الاضطلاع بالرصد أثناء التنفيذ؛ ومتطلبات المحاسبة (وكذلك في اتفاقية القرض)؛ وترتيبات استرداد/تقاسم التكاليف بالنسبة للخدمات الممولة من المشروع، وذلك لكي تناقش في حلقة العمل الخاصة باستهلاك المشروع.	هذه سمة متبعة إذا استخدم برنامج COSTAB. وسوف يستخدم البرنامج في جميع مشروعات الصندوق في اليمن.	في جميع المشروعات المقبلة.	شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا/الصندوق.	نفذ ذلك بالفعل في مشروع الضالع.
إذا اقترح وجود فريق كبير العدد للمساعدة التقنية، فينبغي أن يشمل ذلك أيضا قائدا للفريق يتولى تقديم تقنيات الإدارة العصرية مثل التخطيط والميزنة والمحاسبة والرصد.	سيستخدم برنامج حاسوبي جديد للمحاسبة (PROFIS).	أثناء انعقاد حلقة العمل الخاصة باستهلاك المشروع.	شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.	بعد موافقة المجلس التنفيذي ونفاذ المفعول مباشرة.

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
ينبغي في الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية المشكلة توفير مزيد من الموارد للمؤسسة المتعاونة من أجل تقديم الدعم اللازم في مجال التنفيذ والاضطلاع ببعثتين إشرافيتين في السنة.	سيعتبر البنك الدولي هو المؤسسة المتعاونة بالنسبة للمشروعات المرحلية.			بعد نفاذ المفعول.
ينبغي للصندوق أن يتخذ إجراءات عاجلة فيما يتعلق بعدم الامتثال لاتفاقية القرض حتى لا يعرقل تنفيذ المشروع.				ستمارس متابعة دقيقة امتثالا لاتفاقية القرض في السنة الأخيرة من تنفيذ المشروع.
الفكرة الثانية: الإنجازات المادية ومشاركة المستفيدين والاستدامة.				لا تنطبق. أقفل المشروع بعد التقييم الذي أجراه مكتب التقييم بسنة واحدة.
ينبغي تنمية ومساندة واختبار القدرات الإدارية للرابطات القائمة في مجال حماية البيئة وتنميتها، وإنشاؤها وفقا للحاجة.				
التوصل إلى تقدير واقعي للجدوى المالية لتشغيل الآبار وصيانة أحزمة تثبيت الكثبان الرملية.	ينبغي للمشروع تحديد التكاليف الفعلية لتشغيل كل بئر وصيانة أحزمة تثبيت الكثبان الرملية.			
تقدير الدور الممكن لمحافظ الحديدة واتحاد التعاونيات الزراعية والمجالس المحلية المنتخبة مؤخرا والمنظمات المحلية غير الحكومية في تعبئة المجتمع المحلي على صعيد القرية لصيانة وتمويل أحزمة تثبيت الكثبان الرملية.	التحاور مع هذه المنظمات.			
ينبغي لأي أنشطة تنفذ في المستقبل لتثبيت الكثبان الرملية أن تنتظر حتى يضع المشروع لمشاركة المجتمع المحلي نموذجا يبرهن على أن أحزمة التثبيت يمكن أن تكون مستدامة بعد إقفال المشروع أو على أن تثبيت الكثبان الرملية يتطلب	إلى أن يوضع نموذج لمشاركة المجتمع، فإنه ينبغي للهيئة المعنية بتنمية تهامة أن: تصدر دليلا مقررا لتثبيت الكثبان الرملية؛ وتصلح الفجوات الموضعية في أحزمة تثبيت الكثبان؛ وتفحص بعناية			

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
التمويل بوصفه مصلحة عامة.	التحركات الإقليمية للرمال لكي تحدد المواقع التي يتطلب الأمر فيها أحزمة إضافية لتثبيت الكثبان، وتضع نهجا للمناطق الساحلية بوصفها مصدرا لمشكلة رملية؛ وتدرس عددا من النباتات الغريبة التي تتميز بسرعة النمو وكثرة الإنتاج وكانت ناجحة في وادي توبان.			
ينبغي للهيئة المعنية بتنمية تهامة أن تزيد من المساندة المقدمة لأنشطة النساء الريفيات.	تزويد موظفات الإرشاد بمركبات إضافية كل الوقت؛ تطبيق العدل بين الجنسين فيما يتعلق بمنح حوافز الموظفين؛ وتقديم تدريب تجديدي لموظفات الإرشاد؛ وتعيين موظفات مؤهلات لتوفير القيادة اللازمة.			
ضمان استخدام موظفي الإرشاد المدربين على محو أمية الكبار والتغذية والصحة الأسرية على نحو فعال.	متابعة الحوار المستحب الذي بدأ مع وزارتي التربية والصحة.			
وضع ترتيب طويل الأجل لنشر قابلات مدربات في إطار المشروع.	توفير المعدات واللوازم الأساسية التي تتطلبها القابلات على صعيد القرية؛ وإدخال نظام استرداد التكاليف على هذا الصعيد لضمان استدامة تقديم خدماتهن.			
ضمان استدامة محو أمية الكبار والتعليم الابتدائي للفتيات.	ينبغي للمشروع أن يحدد المعلمين على مستوى القرية وأن يساعدهم على وضع نموذج مستدام عن طريق إدخال الرسوم المدرسية.			
الفكرة الثالثة: الرصد والتقييم وتقدير الأثر.				

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
ينبغي أن يكون الرصد والتقييم جزءا متكاملا من الإدارة المسؤولة عن تنفيذ المشروع وألا يكون من مسؤولية وحدة منفصلة للرصد والتقييم ممولة من جهة مانحة؛ وينبغي أن تخصص له موارد كافية.				
ينبغي أن يقدر تقرير إنجاز المشروع أثر المشروع بناء على عرض واضح للسمات الاجتماعية – الاقتصادية للمستفيدين.	ينبغي أن يحسن المشروع تحديد المؤشرات الرئيسية لمسائل مثل البيئة والعمالة والأمن الغذائي وإدارة المياه ورفاهية الأسرة. ولكي تحدد وحدة الرصد والتقييم وتحلل السمات الاجتماعية – الاقتصادية للمستفيدين، فإنه ينبغي جمع البيانات مع استخدام شكل نموذجي موحد.			
	ينبغي لمصرف الائتمان التعاوني والزراعي أن يعالج بالحاسوب ويحلل البيانات المتعلقة بنمط حيازة الأراضي وملكية الحيوانات الزراعية في حالة كل مقترض.			
ينبغي إجراء تحليل فعالية تكاليف أنشطة المشروع بحسب العناصر.	ينبغي للمشروعات في المستقبل أن تسجل النفقات بحسب العناصر وبحسب فئة الإنفاق.			
الفكرة الرابعة: توفير الائتمان.				
ينبغي للائتمان أن يفيد أفقر المجموعات في المناطق الريفية والنساء.	ينبغي إصلاح نظام الإقراض بضمان.			
ينبغي أن يكون الإقراض مجديا من الناحية المالية	إيلاء عناية أكبر لجمع تسديدات			

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
وأن تكون عمليات الائتمان مستدامة في الأجل الطويل.	القروض.			
ينبغي ضمان توفير الائتمان دون انقطاع حتى نهاية مدة المشروع.	ينبغي للهيئة المعنية بتنمية تهامة ومصرف الائتمان التعاوني والزراعي أن يشتركا في تحديد ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لتوفير أموال إضافية إذا تعذر تمويل القروض التي يقدمها المشروع في المستقبل من تسديد قروضه القائمة.			
ينبغي تحسين صرف مبالغ القروض لصون المياه وللنساء الريفيات.	ينبغي للمصرف أن يعيد النظر في شروطه الخاصة باستحقاق القروض، وأن يرفع السقف المحدد للقروض بدون ضمان. وينبغي استخدام وسطاء غير رسميين مثل رابطات الادخار والائتمان ومجموعات المساعدة الذاتية، وينبغي تعيين موظفات مسؤولات عن الائتمان.			
تحسين معدلات منخفضة للتسديد بالنسبة لقروض المشروع.	ينبغي لفروع المصرف أن تبذل جهودا متضافرة عن طريق زيارات المتابعة وحملات استرداد القروض.			
ينبغي التأكد من أن المبالغ المستردة من القروض السابقة المقدمة إلى مزارعين خارج منطقة المشروع يعاد إقراضها إلى القرى في هذه المنطقة.	ينبغي للمصرف أن ينشيء صندوقا متجددا موحدا واحدا وأن يحتفظ بسجل مستوفى للمبالغ المستردة من قروض المشروع وتخصيصها لإعادة الإقراض. وينبغي للمصرف أن يسحب التعليمات الموجهة إلى فروعه في منطقة المشروع (بما فيها باجيل وبيت الفقيه وحايز) لكي			

التوصيات المتفق عليها	التدابير اللازمة المتفق عليها	تاريخ الإنجاز المعتمد	الوحدات المسؤولة	وضع التنفيذ
	تحتفظ بصندوق متجدد منفصل على مستوى الفرع.			
ينبغي للمصرف أن يصبح مؤسسة مالية مستدامة	التنفيذ المبكر لمبادرة إعادة الهيكلة بأكملها التي يساندها الصندوق.			
ينبغي توسيع نطاق توافر الائتمان للمجموعة المستهدفة عندما يوسع النطاق المتاح للائتمان وتزاد مخصصاته على نحو ملحوظ خلال عملية التنفيذ.	ينبغي أن تفحص مهام الإشراف شروط استحقاق القروض ومعايير الضمان.			
ينبغي لتصميم برامج الائتمان الخاصة بالفقراء الريفيين، وخاصة النساء، أن تتناول زيادة قدرتهم على الحصول على الائتمان.	ينبغي أن يتضمن التصميم تدابير محددة مثل: التدريب وبناء القدرات والمشاركة المجتمعية.			
الحماية من التأخير ومشكلات التنفيذ الخطيرة.	ينبغي للتصميم أن ينظر في وسائل التنسيق بين الوكالات المنفذة على كل من مستوى الإدارة العليا والمستوى الميداني.			
تتوقف مساعدة الصندوق في المستقبل من أجل تثبيت الكثبان الرملية في تهامة على توافر شواهد تدل على أن أنشطة المشروع مستدامة وقادرة على البقاء.				قدمت حكومة اليمن طلبا من أجل مرحلة ثانية من مشروع تهامة لحماية البيئة. ولكن الصندوق لم يوافق على مواصلة المشروع بالنظر إلى اختلاف نتائج التقييم (فلم تكن الجوانب التشاركية ولا آفاق الاستدامة مضاهية للإنجازات المادية).